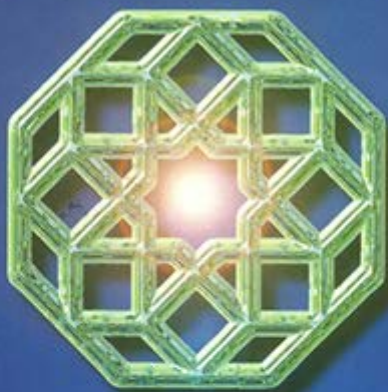
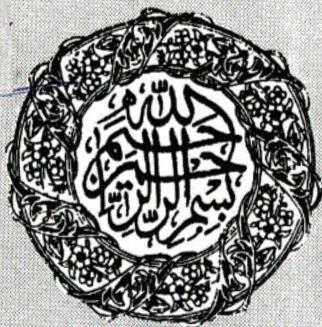




نُبذ من

المعارف الإسلامية

آية الله محمد اليزدي



نُبذ من المعارف الإسلامية

محمد اليزدي

شبكة كتب الشيعة



shiabooks.net

رابطہ یدیل < mktba.net



نداء المهدي (عج)

۳۷۱۸۵ - ۵۶۳

۷۳۲۱۸۷

النَّاشِر

قم - ص - ب

هاتف - فاكس

تُبذ من المعارف الاسلامیة

آية الله الشيخ محمد اليزدي

صيف ۱۳۷۶ هـ ش

۳۰۰۰ نسخة

الهادي

مؤلف

الطبعة الأولى

الكمية

المطبعة

ISBN-۹۶۴-۹۱۵۴۵-۱-۵

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين ، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين . وبعد :

المراد من المعارف الاسلامية : ما لا بدّ من معرفتها حتى يرتبط الإنسان بالإسلام ، والتي كلما ازدادت معرفة الفرد أو المجتمع بها ازداد ارتباطه بالإسلام كما هو ، سواء كان ذلك من الأصول الاعتبارية المشتركة في الشرائع الإلهية من الكلّيات ، أو كان من الأصول العملية الإجتماعية المختصّة بالإسلام في شتات وجهاته ومختلف شؤونه .

الانسان يعيش على وفق تفكيره :

من المعلوم أنّ الإنسان يعمل حسب ما أدرك مما أحاطه ، واستنتج مما أثر فيه عن طريق السمع والبصر وغيرهما من قواه الرابطة بينه وبين عالم العيان والخارج ، سواء طابق إدراكه الواقع وصادفه فكان حقاً ، أو لا . نعم ، ان للإنسان ميزاناً لتشخيص موارد الخطأ ، فُصل في محله في علم الميزان ، إلّا أنه يرى إدراكه ونتاجه صدقاً وحقاً لا يخالف الواقع ، فيعمل بحسبه . فالإنسان يعمل كما يعلم ؛ هذا حسب النوع والغالب ، وإلّا فكثيراً ما يتفق أن يعمل على خلافه وهو يعلم أنه خلاف فيناقض عمله علمه ، ويطارد كلّ الآخر ، وهو أيضاً على مبانٍ أخرى من توهم النجاح في ذلك وتخيّل الفلاح في نهاية المطاف ، أو من غلبة الهوى وسلطة الشهوة على مباني العمليات العقلية ، على كلام مبسوط في تضارب مبادئ الأعمال الكائنة في الجسم

والحياة المادية من الغرائز ؛ أو في الروح والحياة المعنوية الإنسانية ، وعلى تقدّم بعض على آخر أو غلبة مرحلة على أخرى على ما في علم الأخلاق .

والحاصل نَسَلِمُ ذلك الأصل على أساس أولي هو : أنَّ الإنسان يعيش كما يفكر ويعمل كما يعلم حتى أنه يمكننا بذلك استكشاف علمه وتفكيره واستعلام نحو تصورات بل تصديقاته وعقائده من العمل ، فإنه الطريق الوحيد الى علومه وأفكاره .

ثم ان العمل يعاضد العلم ويعاونه ، فكل إدراك نتاج عمل على وفقه ، فهو أركز في النفس من غيره ، وكلما ازداد عملاً ازداد تركّزاً الى أن ينقلب القلب بلونه ويتحوّل الى صبغة كائناً ما كان ﴿ صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة ﴾ ^(١) .

إذا عرفت هذا فلا يبقى لديك شك في أنَّ الطريق الى إصلاح الأمراء والشعوب ، وكذلك الى إفسادهم هو التدخل في مدركاتهم والتصرّف فيما يستنتجون من محيطهم المؤثر فيهم ، أي في ثقافتهم وصناعاتهم وكل روابطهم العائلية والقومية والشعبية وغيرها .

ولا يختلط عليك الأمر من أن ذلك ينتهي الى عدم وجود أصل ثابت في أنحاء الحياة وأنواع المعيشة وأنَّ الإنسان يعيش على نحو تفكيره ، والتفكير يتشكّل وفق عوامل محيطة به مؤثرة فيه والتي يمكننا ان نسوقها حسب مانشاء ، فالشعوب والأقوام وبالتالي الإنسان بنوعه العوبة في أيدي الحوادث الطبيعية أو الواقعة بأيدي بعضهم ، فالإنسان لعبة الإنسان والأصل هنا يلجأ اليه .

ولكن ورغم صحة كل ذلك تبقى الخلقة والفطرة أقوى الأصول وأركزها ، فكما أنَّ الإنسان واقع في حدود الطبيعة وقوانينها الكلية لا يتمكن من الخروج عنها

- كتأثير الهواء والفضاء والماء والغذاء وسائر الطبائع والنواميس الخلقية - كذلك هو واقع في اصول روحية وقوانين نفسية تقتني اموراً وتردّ اخرى مثل حبّ العدل وبغض الظلم حين ادراكه الحسن والقبح ، ولا يمكن التصرف في المُدْرَك هذا وتبديله الى العكس ، فانه أمرٌ نظري خَلْقِي ومثله غيره ، وان كان يمكن اختلاط الأمر عليه في بعض الأحيان بالتلبيس في الموضوع أو التسويل في النفس ولا يمكن ذلك دائماً وكلياً .

وبذلك يتحقّق معنىّ الصلاح والفساد عينياً واقعياً ويخرج عن كونه معنىّ نسبياً غير ثابت ، فإنّ الصلاح هو التطابق مع نظام الخلقة والفساد هو الخروج عنه ، فيتّيم معنىّ الاصلاح والإفساد عينياً بالتقرب الى ذلك النظام أو بالإبتعاد عنه .

ثم انك بعد التوجّه الى ما ذُكِرَ والتأمّل فيه تعرف صحة ماهو الشائع من اصطلاح الاصول والفروع وتعرف صحة ما نقول : انّ كل أمر فكري لا يبدّ وأن يُعرف ويُعتقد به فهو أصل من غير اختصاص بعدد من خمسة أو ثلاثة ، وكل أمر لا يبدّ وأن يُعمل به فهو فرع من هذا المنظار وإن كان من أقوى الأركان وأعظم الأصول العملية ، والحاصل : انّ كل فكرٍ وعقيدةٍ وعرفانٍ أصلٌ ، وكل مباشرة وعمل بالجوارح فهو فرع نشأ من أصله .

أصل الأصول :

نعم هناك علل وعوامل أورثت مكانة خاصة لبعض تلك المعتقدات وجعلتها في الصف الأول من الأصول مثل المبدأ والمعاد المحسوس والملموس في كل حركة وكل متحرّك ؛ وأظهر شيء يراه الانسان قبل كل شيء ويحسّه : الحركة ، والكون في غير ما كان أولاً في شراشر الطبيعة وجميع نظم الخلقة من ظواهرها العرضية الى أعماقها الجوهرية ، وكل حركة لا يبدّ لها من مبدأ ومنتهى ومن علّة وغاية

تبتدئ منه وتختتم اليه ، فتسير سكونا وكمالاً كما سيأتي الكلام فيه في بحث المعاد ان شاء الله .

المبدأ والمعاد :

البحث عن المبدأ والمنتهى أول الأصول التي فكر فيها الانسان من أول ما عرف نفسه ونظر في ما حوله مما أحاطه من أرض وسماء ويزر وبحر وهكذا ، فيسأل نفسه أن ذلك من أين ؟ والى أين ؟ وبالتالي هو بنفسه غير خارج عن العالم والطبيعة ، فيسأل عن خالقه ، ونهاية خلقته ، والغرض والغاية من وجوده ، فليسا هما اصلين دينيين في الشرائع الإلهية فقط ، بل من أدل الأصول وأقواها ، ولا بد من الكلام عنهما وتأسيس الأصل فيهما قبل البحث عما وراءهما من المعارف .

ثم ان الانسان بما انه فاعل مختار - كما سيأتي الكلام فيه ان شاء الله - يرى نفسه مفتقراً الى نور وهداية ولا يكفيه العقل ، فيبحث عن نور أقوى وهداية أوضح ، وهذه هي الرسالة ، وهكذا البحث عن غير هذه الثلاثة من الأصول حسب الافتقار والأهمية اصبحت من المباحث الأولية في المعارف ، نذكر شطراً من الكلام حولها حسب ما ساعدنا المجال ونحن في سجن الطاغوت في مدينة كرمانشاه .

بسم الرحمن الرحيم

الفصل الأول:

التوحيد

المبدأ قبل الوحدة:

بعد ان نسلّم بتحقيق شيء في الخارج وواقعية أمر في العالم ، فأول سؤال يواجهنا فهراً من غير اختيار : ماهو مبدأه ؟ ولانجد الراحة حتى نصل الى الجواب . وكلما عدّ شيء من مبدأ ، يعود السؤال اليه فهراً حتى ينتهي الى ما بالذات ، أي ما كان هو المبدأ بلا مُبدئ، الأول بلا أول ، وإلاّ فالسؤال باقي على حاله : ما هو المبدئ بنفس ذاته من غير افتقار الى آخر ؟ وهو نفس التحقق وعين العينية الواقعية اذ لاسبيل للعدم اليه ، ويجب تحقيقه ولايمكن في ساحته العدم .

توضيح في المقام:

اذا قلنا: السماء موجودة ، الأرض موجودة ، وفيها: الجبال موجودة ، الأشجار موجودة ، الحيوان موجود والانسان كذلك موجود ، نجد قضاياها متعددة في الموضوع ولايصلح حمل بعضها على البعض الآخر ، فلا يصح أن يقال : السماء أرض ، أو الأرض سماء وهكذا ، ويصحّ في الكل انه موجود ، فيستكشف من ذلك اشتمال كل منها على أمر ما ولأجله يصح حمل الوجود عليه ، وذلك الأمر متحقق موجود في الكل ، به يصح الحمل وهو الوجود والتحقق ، كما يقال مثلاً: زيد عالم ، وعمر عالم ويكر أيضاً عالم ، ولايصحّ ان يقال : زيد عمر أو عمر زيد أو بكرّ ،

ويستكشف من ذلك واجدية كل من زيد وعمر ويكر أمراً أخبر به يصح حمل عنوان العالم عليهم وهو العلم ، وهكذا في أمثلة أخرى مع الفرق بين مورد البحث والأمثلة بأن المتحقق في المقام نفس التحقق والوجود ، وفي الأمثلة شيء متحقق بالعين والتحقق ، فالذي هو بنفسه ومن نفسه ولنفسه هو العين الخالص والتحقق البحث والوجود ، الذي هو الموجود أولاً وبالذات ، وكل شيء وموضوع للقضايا موجود به ثانياً .

الطريقة الحديثة :

هذا كله على طريقتنا السالفة وهي من أقوى الطرق المعروفة باسم : «برهان معرفة المعلول من العلة دون العكس» فإن المعلول لا يمكن من بيان العلة كما هو بل بمقدار طاقته المعلولة ، والعلّة واجدة لمعلول ، ومازاد لا على حدة كما سنصل اليه في محله ان شاء الله .

وأما على الطريقة الحديثة المنتهية الى آخر ما ينتهي اليه كل طريق فنمشي بأقدام الطبيعيين ونبحث عن ما أحاط بنا من الموجودات ونشرع بما يلينا وتصل اليه أيدينا من أشياء كثيرة جامدة أو نامية أو حيّة ، فننتهي بعد التفصيل الى مادة وحياة ، والمادة بعناصرها المتعددة المركبة من الذرات والجزيئات حتى نتصل بمسألة تبدل المادة الى القوة وبالعكس والى الحركة التي تقوم بها المادة ولا تخلو عنها ، وإذا بهم يصلون الى نتيجة وهي : أن أصل المادة المتحوّلة الى صور كثيرة والى قوى عديدة ثم التحوّل من بعض الى آخر ، ثابت دائم لا ينقص عنه شيء ولا يزيد ، واما الحركة والتحوّل الى الحياة فهي من خواص الظروف ولوازم الشروط وآثار الطبيعة ككل حسب القواعد الثابتة ، وقريب من هذا سائر ما توصلوا اليه من نتائج .

لكن الطبيعيين يواجهون هنا بسؤالين :

السؤال الأول : ان هذه المادة الثابتة التي تستند اليها كل القوى ، من أين وجدت ؟ فهل أوجدت نفسها بنفسها ؟ والإيجاد يستلزم سبق العدم بالموجود وواجدية الموجود لما يوجد ، أو كانت أزلية كذلك من غير ايجاد ووجود فقد سلمتم بالمُبدئ بلا مَبْدَأ ، ولابدّ وان يرجع اليه كل ماهو موجود في شراشر الخلقه حتى العلم والشعور والحياة والإرادة وغيرها ، ويكون في ذاته واجداً لما تعطئها ويرجع اليها فيكون حيّ عالم شاعر ...

وما كان لذاته وبذاته ومن ذاته متحققاً ومع ذلك حيّاً عالماً مريداً شاعراً يستند اليه كل موجود آخر فهو المبدئ الأول على الإجمال ، سمّه ماشئت .

السؤال الثاني : هل أنّ الحركة والتغيّر المتحقّق في تلك المادة الثابتة الأصلية الموجب لتشكّل الصور والقوى وتحقّق المواد والعناصر الى الذرات وسائر الموجودات السماوية والأرضية بمبدئها الى غايتها .. من عامل ذاتي هو عين تلك المادة الأصلية ؟ أو من خارجها ومن مؤثر يؤثر بمشيئته وارادته اذا شاء ؟ فان كان من قبل ذاتها بنفس ذاتها الأصلية من غير تأثر ، فاذاً لابدّ وان لا ينفكّ عنها ، فان الذاتي لا يعمل ولا يعفى ولا ينفكّ ، فلم يكن التشكل بتلك الأشكال حادثاً مسبوقاً بالعدم ، ولم يكن زمان لم تتشكّل فيه تلك المادة الأصلية بأشكال الموجودات ، والحال ليس كذلك ، وانتم تسلمون الحدوث وسبق اشكال العالم وصور المواد والقوى بالعدم وحتى تعيين التاريخ وتشخيص الزمان لكل موجود ، هذا أولاً . مع أنّ هذه المادة الأصلية المجبولة بالحركة والتغيّر في الذات مقهورة ومحكومة بتلك الطبيعة، ولا تتمكّن من التخلف عنها . فما العلّة في ذلك ؟ وما الذي جعلها كذلك ؟ فإن لم يكن غيرها مؤثراً فيها وكانت هي الجاعلة لنفسها وكان التحقّق والوجود من قبل نفسها ، فلم جعلت نفسها هكذا مقهورة لقانون ومغلوبة لحكم ، ومن أين ذلك القانون والحكم القاهر عليها ؟ اذاً فالمؤثر فيها الجاعل إيّاها كذلك ، المؤثر في سائر

المراحل، الجاعل كل مرحلة على نظام وقانون، الحاكم على الكل، الجاري أمره في الكل .. هو الله الواحد الأحد .

وان كان العامل من خارجها وغير نفسها، المؤثر فيها، فالأمر أظهر وأنه كائناً ماكان ولو لم نعرفه ولا نتمكّن من عرفانه بذاته فهو الله المبدئ، الأول بلا أول .
آخر الكلام :

فان قلت : معنى القضية الذاتية انها لا تحتاج الى ايجاد آخر غير ايجاد نفس الذات وان ذاتي كل شيء هو قوامه وشيئته ، فمثلاً ان النطق ذاتي الانسان ، والحس ذاتي الحيوان ، والتحيّز ذاتي الجسم ، ولا يعمل كذلك الحركة ذاتي المادة الأصلية ولا يحتاج الى العلة ، فانّ المادة قوامها بالحركة .
قلت :

أولاً : ان الكلام في المادة الأصلية السابقة على تلك المواد والعناصر والقوى الموجودة فيها ، وهو الظاهر من الكلام في المادة التي لم تكن عنصراً خاصاً أو قوة خاصة وتبدّل اليها وتبديل بعد ، وانّ ملاك تبدّلها الى تلك المواد والعناصر وتغيّرها الى تلك الصور والقوى المرتبطة في العالم هو الحركة العارضة عليها ولم يكن من ذاتها ، والأكان العالم بتلك المواد والعناصر قديماً . هذا أولاً .

وثانياً : معنى أن الذاتي لا يعمل ، صحيح بكلّيتها ، فانّ النطق للانسان وكذلك الحس للحيوان والتميّز للجسم غير مجعول ، بل والحركة للمادة ، إلا أنّ الوجود والتحقّق للشيء والحصول والعينية له قد يكون وقد لا يكون ، فانّ الانسان مع أنّ النطق ذاتي له قد لا يكون موجوداً ، واذا صار موجوداً فهو ناطق وهكذا الحيوان والجسم والمادة بالنسبة الى الحس والتميّز والحركة ، وما يعطيه الوجود ويورث تحقّقه لم يعطه إلا الوجود والتحقّق وشيئته الهبة لاتنالها يد الجعل والمسألة وان عادت الى الطريقة القديمة الفلسفية ، إلا أنّ الكلام اذا انتهى الى المقام وهو معرفة

الحقيقة في الطبيعة والمادة يصير فلسفياً بالطبع .

وحاصل الكلام : أنَّ المفروض مبدأ أولياً ومنشأً بدائياً ان كان مادة موجودة لها خواص وتحكمها قوانين فهي مقهورة محكومة لتلك الخواص وبتلك القوانين ، وذلك القهر وتلك الحكومية موجودة ، والموجود اذا لم يكن من غيره مقهوراً وكان تحقُّقه من ذاته فهو تام مطلق قاهر ، والمادة المفروضة مقهورة للحركة وقوانينها مع أنَّ الحركة عارضة عليها وحادثة فيها فلم تكن مبدأ بلا مبدئ .

إذا فالمبدئ الأول بلا أوَّل هو الموجود المطلق القديم القاهر على كل شيء .

ذات المبدئ لا تُعرف :

ولا يتمكن الانسان من معرفة ذلك بذاته ، فأنه ليس شيئاً كالأشياء ولا يخلو من ارادته وقهره وسلطته شيء ، و « ليس كمثله شيء » ^(١) ، والإنسان شيء كالأشياء وموجود كسائر الموجودات ولكن ينتهي معرفته بأيّ طريق الى وجوده الحاكم وسلطته القاهرة فوق عباده المحيط بكل شيء .

أضف الى ذلك أدلة النظام وغيره ، فإنَّ الموجود المركَّب من أشياء كلما ازداد اجزأؤه ضعف احتمال التصادف في تتاليها حتى التركيب الى ان ينتهي الى الصفر ودونه ، فكيف بالعالم الحاصل من أنظمة عجيبة ؟ بل الكلام في أوَّل حادث في العالم حسب ترَكَّب ذرَّاته من البروتونات والألكترونات التي تشكِّل الجزيء والجسم وهكذا .

ولنختم الكلام في أصل المبدئ هنا ، وتفصيله في محله .

التوحيد

التوحيد على وزن : (تفعيل) : من وَحَد ؛ أي جعل الكثير واحداً بالربط بينهم أو التركيب حتى تحقّق الشيء الواحد الآخر . وكل واحد تحقّق من وحدات كثيرة عينية فهو أقوى من وحداته . فنرى كل ذرّة مركّبة من جزيئات وكل قطعة مركّبة من ذرّات وكل جسم مركّباً من قطعات ، وهكذا إلى العالم الحي المتحرك الفعّال الباقي لا بصوره وخصوصياته ؛ هذا على الإجمال .

ليست الوحدة هنا رياضية ولا هندسية :

ولنقدّم سيراً من الكلام في الواحد والوحدة وهو أنّه قد يقال : واحد ، إثنان، ثلاثة .. إلى آخره من الأرقام الرياضية لا يمنع إنطباقه على شيء ، بل يكون في مرحلة المفهوم والمعنى مطلقاً غير مقيد بأي شيء ، وهذا هو العدد راجع إلى عالم المفاهيم الذهنيّة لا يرتبط بالعين والتحقّق بشيء .

وقد يقال : الواحد ، الاثنان ، الثلاثة ، الأربعة ... الخ من المفاهيم ، وهذه المفاهيم أيضاً وإن كانت كلّية لا تمتنع من الإنطباق على كثير من الأشياء ، إلّا أنّها تحكي عن مصاديق مشخصة ومعانيّ معيّنة كالواحد من كتاب أو قلم أو صفحة أو انسان أو حيوان أو أي شيء آخر محدّد بحدود هندسيّة فمثلاً : قلم واحد يضاف إليه قلم آخر يصيران اثنين ، والثاني منها ثان . وهنا عدد محدود . فللعدد وحدة رياضيّة وللمعدود وحدة هندسية ، وإن كان يمكنك أن تجد في عدد واحد وحدات كثيرة ، فإنّ العشرة أو العشرين عدد بنفسه يشتمل على وحدات كثيرة لا يحدودها .

وفي المقام تعبير ثالث ، يقال : أنَّ الإنسان نوع واحد أو العلم حقيقة واحدة ، وللمادة طبع واحد وهكذا . فأنك لاتحدّد المعدود بالوحدة محدّداً هندسياً ، فإنّ الانسان في الخارج والعين موجود بأفراد كثيرة توجد وتنعدم تقل وتكثر ، ومع ذلك فان الطبيعة الباقية الجارية في تلك الأفراد في كلّ زمان ومكان واحدة موجودة عيناً لا في الذهن ، فان الإنسان حقيقة واحدة في الخارج لا ذهنياً وتصوّراً كسائر الطبائع الكلّية كما سنصل اليه في محله ان شاء الله ^(١) .

الوحدة في المقام :

اذا عرفت هذا نقول : أمّا على طريقتنا في اثبات المبدأ والإنتهاء الى أنّه الوجود البحت ونفس التحقّق والعينية ، فالوحدة ظاهرة المعنى وإنه ليس رياضياً ولا هندسياً بل ولا طبيعياً نوعياً أو جنسياً وعلى الإصطلاح مقولياً ، فإنّ طبع التحقّق والعينية والوجود ليس مقولة عرضية ولا جوهرية وكل مقولة ومهيّة به يوحد ويصير مقولة ، فهو فوق الجوهر والعرض ، والوحدة العينية ، وعينية الوحدة ، وليس كمثله شيء - فإنّ كلّ شيء يصير به شيئاً - وبه قوام كلّ شيء واليه يستند كلّ شيء ، ويفتقر كلّ شيء ، وهو الغني عن كلّ شيء ، ليس إلا واحداً ، ولا يمكن أن يكون إلا واحداً ، وهو نفس حقيقة الوجود وعين التحقّق والعينية على الإطلاق .

إذا فالوحدة الحقيقية قريبة ممّا يقال : العلم واحد في زيد وعمر ويكر . وحقيقة واحدة توجب صدق القول بأنّ زيداً عالم وعمرأ عالم وهكذا ، فالحقيقة الواحدة هي الملاك في قولنا : العقل موجود ، والنفس موجودة ، والطبع موجود ، وكذلك كل مرتبة من المراتب . والحدود غير نفس الحقيقة على التفصيل في محله .

(١) عند اثبات أنّ الكلّي الطبيعي موجود في الخارج .

وأما على الطريقة الحديثة ؛ فالمبدئ الذي يتكئ عليه كل مواد العالم وصور عناصره وكذلك قواه بأقسامها الكثيرة بحيث لم يكن شيء منها عينه ونفسه بل يتحصّل منه ويعتمد عليه حتّى العلم والحياة والإرادة وغيرها ممّا توجد في العالم، فهو أيضاً واحد غير رياضي وغير هندسي بل غير نوعي أو جنسي ، فإنّ الأنواع والأجناس ممّا يتحصّل منه ويتكئ عليه .

وكيف كان فهو الواحد ؛ في العين الأحد ، كذلك فلا يضاف اليه آخر مثله فأنّه ليس كمثله في العين شيء ، الفرد ، الوحيد المنحصر بنفسه ، الصمد ، المملوء الواجد على حدّ النهاية - أي لا حدّية له - فأنّه يعطي كلّ شيء ، ومنه يتحصّل كل حصول ، والمعطي لا يمكن ان يكون فاقداً ، الذي لم يلد شيئاً وولداً ، حتّى يكون مثله ومن نوعه ابقاءً له كما في كلّ توالد ، ولم يولد هو من شيء غيره حتّى يكون منه وعنه وبه بل هو بنفسه هو ، وعينيّته نفس هويته ، وهويّته نفس عينيّته الثابتة الأزليّة ، ولم يكن له كفواً ومماثلاً فأنّه اذا كان كذلك فأنّه هو ، اذاً فهو أحد .

الصفات الذاتية عين المبدئ :

وأنت بالتأمّل والدقّة فيما ذكر، تعرف بالوضوح معنى الصفات - لاسيما الذاتية منها مثل العلم والحياة والقدرة والإرادة .. وأنها على معانيها الشاملة الكلّيّة من حضور نفس المعلوم لدى العالم ، وسلطته على المعلوم بالواجدية ، وفاقديّة المعلوم وافتقاره اليه في كلّ آن وجوداً وبقاءً ، وعدم محدوديته بحدّ وشيء ، فهو يفعل ما يريد ، بل تعرف أنّ كل صفة عين الأخرى ، وكلّها عين الذات بحسب مرتبة الذات والتعدّد حسب مراحل التجلّي على التفصيل في محله .



على ان الانسان لا يحتاج لمعرفة الخالق المبدئ لتلك الابحاث ، بل يجد من

نفسه ذلك ويرى آياته الكثيرة وعلائمه الوافرة في نفسه وفي السماوات والأرض كما أشار إليه تعالى في قوله: ﴿سُئِرْهُمْ آيَاتُنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾^(١)، ولذلك ترى الآيات الكثيرة في الكتاب الكريم الراجعة إلى البحث لم تكن إلا قلائل منها في صورة البرهان والاستدلال والباقي في صورة الإلفات والتنبيه كما فصلنا ذلك في رسالتنا: «أسس الإيمان في القرآن» فراجع.

الفصل الثاني:

النبوة

النبوة العامة:

الانسان يغتفر إلى رسول:

تارة يقع الكلام في أصل افتقار الانسان بنوعه - كائنًا من كان في أي زمان ومكان - إلى مسألة الرسالة والوساطة بين الله تعالى وبين عباده لبيان الحق وتوضيح السبيل - وهو ما يعبر عنه بالرسالة والنبوة العامة من غير تعيين في شخص رسول معين - واخرى يقع في أن ذلك الرسول اللازم أتباعه من هو، ويعبر عنه بالنبوة الخاصة. فالكلام يقع في فصلين، الأول: في الرسالة العامة، والثاني: في الرسالة الخاصة.

امتناز الانسان بالإختيار:

الانسان كسائر مواليد العالم بل مثل كل مانرى في عالم المادة مقهور للقواعد ومحكوم لقوانين الخلقة، والكل على نظام دقيق خاص يتحرك إلى غايته وغرضه،

وبعبارة اخرى: كَلَّ موجود تراه في هذا العالم مجبور ملزم في تحقّقه وتشكّله وتحركه في الوصول الى غايته - من أعظم الاجرام العلوية في السماوات من الشمس والأقمار والنجوم الى أصغر الأجزاء ، والجزيئات في الأرض - فليس لشيء ممّا في السماوات والأرض أن يتحقّق اذا أراد أو يفعل اذا أراد ويترك اذا أراد بل عليه طي طريق بوجه عَيْن له في السرعة والبطء من غير امكان التخلف يمينا أو يساراً ، فالشّمس عليها الإضاءة والحركة والجاذبية وتأمين شروط الحياة في أرضنا هذه مثلاً، والأرض عليها الدوران حول نفسها وحول الشمس ، والقمر كذلك عليه الحركة حول الأرض ولا يمكن لهم التخلف عمّا عليهم رأساً أو في وجهة .

﴿ لا الشمس ينهي لها أن تدرك القمر ولا الليل سابق النهار وكلّ في فلكٍ يسبحون ﴾^(١) ، ﴿ ولله جنود السماوات والأرض ﴾^(٢) والجندي ليس له إلا اطاعة الأمر ﴿ ألا له الخلق والأمر ﴾^(٣) فلا شيء في الحياة له خيار في ترك أو فعل حتى الانسان تراه يتكون حال التقاء نطفة الرجل وبيضة المرأة في الرحم من غير ان تكون لهما يد في هذا التلقيح الحاصل ، بل هو الجري على قواعد حسّاسة دقيقة من تركّب النطفة واختلاط المائين ﴿ هو الذي يصوّركم في الأرحام كيف يشاء ﴾^(٤) ، ثمّ ينشأ الجنين لا على اختياره بل تحت مئات من الأحكام والقوانين المعبّر عن الجميع بالمحيط . وهكذا يتوكّد في شروطه الخاصّة ﴿ الله أخرجكم من بطون أمهاتكم لاتعلمون شيئاً ﴾^(٥) ، ﴿ وهو الذي أنشأ لكم السمع والأبصار والأفئدة ﴾^(٦) ثمّ يكبر شيئاً فشيئاً من مرحلة الطفولة الى الشباب وبلوغ الرشد وتعمامه ، ثمّ الكمال

(١) يس [٣٦] الآية ٤٠ .

(٢) الفتح [٤٨] الآية ٤ .

(٣) الأعراف [٧] الآية ٥٤ .

(٤) آل عمران [٣] الآية ٦ .

(٥) النحل [١٦] الآية ٧٨ .

(٦) المؤمنون [٢٣] الآية ٧٨ .

والشبخوخة ثم الموت ، كل ذلك من غير اختيار بل على قواعد كثيرة وأنظمة عديدة في العالم المحيط به الحاكم عليه كضربات قلبه وجريان دمه وحركات أجهزة التنفس والجذب والدفع وغير ذلك من عوامل الطبيعة كما ترى ذلك في كل جماد ونبات وحيوان...

نعم ان الإنسان الموجود في الخارج المحكوم بالقواعد الطبيعية ، له أن يفعل أو يترك شيئاً ما في أفعاله من الأكل والشرب والمشي والجلوس والتعلم والتكلم وأمثاله مما يقال له : (الأفعال الاختيارية) ، ولا يكون له معنى الاختيار إلا في حالة الاختيار ولحظة الانتخاب ، وإلا فالمنتخب لم يكن قبله في اختياره ، وبعد الاختيار والعمل كذلك لا يكون باختياره بل يؤثر فيه اجباراً سواء كان له أو عليه .

وكيف كان فالإنسان مختار في الجملة ، وهو الذي يقع في حياته على طريقين أو طريق فقط وهو الذي له أن ينتخب أحد السبيلين أو السبل ، فأنه واقع في العالم الكبير المربوط كل أجزائه بعضها ببعض المؤثر كل في الآخر والمتأثر كل عن الآخر كذلك ، فاذا وقع على نقطة يمكن فيها اختيار أحد الأفعال أو الأقوال أو غيرها ، فله أن يختار أيها شاء ولكنه بعد اختياره محكوم بآثار المختار على نظام كلي حاكم . وهذه الحالة للإنسان فقط وهو الفاعل المختار في الجملة على ما هو الظاهر المحسوس لكل إنسان ، وليس هنا مقام البرهان في مسألة الجبر والاختيار ، وأن الإنسان لا يكون مجبوراً في تلك الأفعال الاختيارية على الإطلاق ولا يكون مختاراً فيها على الإطلاق بل هو مجبور في اختياره مجبول هكذا ليس له في اختياره التخلف عن نظام الخلق وما جعله عليه خالقه من كونه مختاراً له اختيار الأطراف بحكم الخلق الحاكمة عليه وعلى الأطراف ، فلا جبر ولا تفويض ولكن أمر بين أمرين وهو أصدق مقال للامام الصادق عليه السلام^(١) في ذلك المقام والتفصيل في محله .

هنا سؤال :

لعلك تسأل : لِمَ جعل الإنسان هكذا ؟ ولو كان كسائر أجزاء العالم ملزماً
مجبوراً في حركاته وسكناته وتطوراتهِ وتكامله ، فكيف كان ؟ بل لعلك تتصور أنه لو
لم يكن مختاراً ، لكان خيراً له في طَيِّ طريقهِ إلى الخير والحق من غير زَلَّةٍ وكفر كما
في سائر موجودات العالم الواصلة إلى الغايات التي خلقت لها ، والإنسان كثيراً
ما يكفر ويضلُّ عن الطريق فيبعد عن الهدف الذي خلق من أجله ؟

الجواب :

والجواب هو الذي أشير إليه في آخر السؤال بأن كَلَّ موجود خلق لغاية
وغرض ، والطريق إلى كل غاية غير الطريق إلى الآخر ، وكذلك حدّه وقانونه يختلف ؛
وبعبارة أصح : الإلزام والإجبار يساق المحدودية ، وانتهاء الطريق إلى شيء يتضمّنه
القانون والحدّ ، وغاية خلق الإنسان والغرض من فطرته هو الوصول إلى عالم لا نهاية
له ، ولا طريق إلى ذلك العالم إلا بالاختيار ، فأنّه لو لم يكن كذلك لكان يوجد
ويتكامل وينعدم في تلك الحدود والنظم المادية غير الخالدة ولم يكن له سبيل إلى
عالم الخلود ، فأعظم نعمة أعطاها الله تعالى للإنسان هي انفتاح باب الخلود والأبدية
له ، وجعله بحيث كان له الورود إلى ذلك العالم وباب ذلك هو الاختيار والإنسان بما
أنّه مختار يمكن له أن يطيع ويؤمن ويعمل حتى يصل إلى الجنة الخالدة والرضوان
الأعظم ، ويلزم ذلك تخلف بعض الأفراد وعصيانهم وسقوطهم عن الطريق أو
انتهائهم إلى خلود النار وعذابها أعاذنا الله منها . وأنت تعلم أنّ ترك خير كثير لأجل
شرٍّ قليل هو قبيح جداً يمتنع على الفَيَاض المطلق تعالى ، وانتهاء أفراد من الإنسان
إلى الأبد ووصولهم إلى خلود الرضوان لا يقابله في الخير شيء ، وكثرته على حدّ
لا يعطيه كلمة الكثير فكلّ ما يلزمه طبعاً من خسران الأفراد ولو كانت أعدادهم كبيرة
فهو قليل ، وعليه فأعلى ميزة للإنسان هو الاختيار .

الخير في أحد السبيل :

ومن المعلوم أنَّ الانسان اذا وقف قبال أفعال متعدّدة وطرق متكرّرة وكان يتمكّن من اختيار أيها شاء فلا بدّ وأن يختار وينتخب ما هو بصلاحه أو أقرب إلى صلاحه ، وكثيراً ما تكون الطرق متناقضة متضادة ولا يمكن ان تكون نافعة صالحة ؛ وعندئذ لابد وأن يكون للانسان بعد فضيلة الاختيار من أمر آخر يعرف به الصلاح عن الفساد ويشخص الخير عن الشرّ ، والآ كانت خلقته ناقصةً دون الحيوان والجماد ، فان غيره يمشي على طريق الهداية إلى غايته النهائية عملاً بما هداه الله تعالى في تقدير ممّا قال : ﴿ والذي قدّر فهدى ﴾^(١) ، والانسان كثيراً ما يقف في طريقه قبال أمور وطرق لا يعرف الحق والخير منها وهو حيران ، فلو لم يكن له مصباح هداية وسائق خير ، فكثيراً ما يقع في ضلالة وخسران من غير تقصير ، ولذلك أكرمه الله تعالى بالعقل وأعطاه قوة الادراك والتشخيص ، وبفضله شرفه بنور يتمكّن أن يرى الأشياء بسعتها ونتاج الأعمال قبلها ، فينتخب ما يراه صلاحاً ويعمل وفقه ، فبالعقل يتمّ خلق الإنسان ، فالإنسان هو العاقل المختار الذي يعرف الخير من الشرّ والحقّ من الباطل بعقله وباختياره ينتخب ما يشاء ، وتساوي قيمته ما اختار .

الأمانة الإلهية :

وفي المقام يبدو هنا أمر آخر مهم وهو امكان الأمر والنهي وصحة التكليف ، فأنه لا يصحّ الأمر بما يأتي بالمأمور به قهراً أو من غير اختيار ، أو النهي عمّا يتركه اجباراً ولا يمكنه الإتيان به ، والعالم كما عرفت مفهوماً مجبور في حركاته وتحولاته ، فلا يصحّ أمر الشمس بالإضاءة أو الحركة ولا نهياً عنها ، وكذا الأرض والقمر وكذلك الحجر والمدر والشجر وكل ماترى في الطبيعة فهي عاملة على الطبع بالإلزام فلا يصح أمره بعمله أو بغيره أو نهيه عنه أو عن غيره ، فأنه لا يقدر ولا يتمكّن حتى على

فعله، ولعل ذلك هو المراد من قوله تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾^(١)، فَإِنَّ الذي رَدَّته السماوات والأرض ومافيهما وما بينهما، هو الذي قبله الإنسان حسب طبعه وخلقه وهو التكليف والأمر والنهي، وبهذا الملاك يصح للشارع المقدس ان يقول له: افعل أو لاتفعل، فَإِنَّ الإنسان كما عرفت هو وحده الذي يصح تكليفه لأنه مختار، فكما يأتي منه الفعل كذلك يأتي منه الترك، وهو قادر على كل منها، وأما غيره مما في العالم السماوي أو الأرضي حتى الجبال بعظمتها، فلا يعقل الخطاب والتكليف بحققها؛ لعدم القدرة. ومن المعلوم ان القدرة شرط التكليف، ولذلك لا يكلف غير المقدور أي لا يصح التكليف بغير المستطاع.

ضرورة الهادي:

وعندئذ: الإنسان فقط هو الفاعل المختار العاقل المقتدر بفعل ما يريد وينتخب لفعله ما يعقله ويرى فيه مصلحته، وبذلك يصل إلى النهاية المطلوبة والغاية من خلقه؛ هذا اذا كان في استطاعة العقل لوحده ان يرى كل ما فيه صلاح ويشخص كل ما فيه الفساد، مع أنه كثيراً ما يقف العقل قاصراً عن ذلك ولا يعلم ما فيه صلاحه أو فساد، خاصة، وليس امتداد الإنسان من تولده إلى موته، بل منه إلى مالا نهاية؛ فرب عمل فيه صلاحه بالنسبة إلى ما بعد هذا العالم وهو لا يعلم؛ وبعبارة أوضح: حيث ان الإنسان جزء من هذا العالم وبالطبع فهو يتأثر به ويؤثر فيه بواسطة أعماله الاختيارية في الجملة، فلا يمكن له ان يعلم صلاحه كاملاً على حقيقته أو ما فيه فساد كذلك، إلا بعد العلم بالعالم بأجمعه والإحاطة بكل تأثير وتأثر حتى يصح الحكم بأن هذا فيه صلاح الإنسان على الإطلاق أو فساد كذلك؛ بمعنى ان معرفة العقل حتى فيما له ذلك نسبي لا مطلق ومثل ذلك العلم المطلق والإحاطة التامة لا يكون إلا لخالق العالم وفاطر السماوات والأرض.

النبوة:

إذاً فلا سبيل إلى معرفة الصلاح والفساد كما هو إلاّ بعلم الله تعالى واحاطته ، وخلق الانسان وجعله مختاراً في طريقه مع عدم القدرة على معرفة كل مافيه صلاحه وفساده كما هو - وان كان يعرف شيئاً منه في الجملة - اغراء بالجهل واهمال في وصوله إلى غرضه المخلوق له ، وهذا نقص ؛ هذا من جهة ، ومن جهة اخرى حيث لا يتمكن كل انسان من أن يتصل بعلم الله تعالى ويأخذ منه ماهو الصّلاح والفساد ، فلا بدّ وان يكون في نوع الانسان من يقدر على ذلك الإتصال والأخذ حتى يرتفع النقص .

ولانعني بالنبوة العامة إلاّ هذا ، أي لزوم وجود أفراد يتصلون بعلم الله تعالى ويأخذون منه بالوحي مافيه الخير والصلاح ويعطونه إلى الناس حتى يتمكن الإنسان من اتّخاذ طريق ينتهي إلى ماهو الغرض من خلقه . فوجود الأنبياء واجب في نظام الخلقة وتمامه .

فالنبوة في نوع الانسان كالعقل في شخصه وفرده ، فكما أنّ فرد الانسان بلا عقل ناقص مهمّل ، كذلك نوعه بلا نبوة لما عرفت ، وهذا هو مفاد الحديث عن الامام الكاظم عليه السلام : **«وَأَنَّ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجَّتَيْنِ : حُجَّةَ ظَاهِرَةٍ ، وَحُجَّةَ بَاطِنَةٍ ، فَأَمَّا الظَّاهِرَةُ فَالرُّسُلُ وَالْأَنْبِيَاءُ وَالْأُئِمَّةُ ؛ وَأَمَّا الْبَاطِنَةُ فَالْعُقُولُ»**^(١) ، ومعناه : أنّ العقل نبى الفرد والأنبياء عقول المجتمع ، فالأنبياء يجب أن يكونوا في نوع الانسان وجوباً طبيعياً متمماً للخلقة ومكملاً للنظام ، وعلى الخالق الحكيم - بمقتضى حكمته - ذلك .



الأنبياء ﷺ كيف يكونون ؟

إذا عرفت ممّا ذكرنا ضرورة وجود النبيّ والرابط بين الناس وخالقهم ، حتى يعرفوا الطريق الى الغاية ويطمئنوا ، فلا بدّ وأن نعرف مهام وأوصاف الأنبياء (عليهم الصلاة والسلام) وأنهم كيف يكونون .

قوة العقل :

الانسان الذي كان ضرورة وجوده ولزوم تحقّقه في نوعه لقبول أمر عظيم والعمل بعهد الثقيل^(١) - وهو أخذ الأحكام من الله تعالى بالوحي واعطائها للناس وعباد الله بتبليغها اليهم - فأول ما يلزم أن يكون واجداً له : القدرة على الخروج عن تلك العهدة ، القدرة على الاتصال بمبدأ العالم وعلم المطلق وعمق الوجود بالوحي ، وعلى الاتصال بالناس على اختلاف مداركهم ومستوياتهم ضعفاً وقوة ؛ وهذا عندنا من أعظم حالات الانسان وأكبر أوصافه ، ولا يتمكّن كل أحد ان يصل اليه أو يكسبه ، بل على الله تعالى الخالق الحكيم ان يخلق افراداً على وجه يكون لهم ذلك القدر والسعة بحيث يتمكّنون من الارتباط بمبدأ العالم من طرف ، والاتصال بمختلف أفراد الانسان من طرف آخر والروح الواسعة على هذا النطاق لاتتعلّق بكل جسم ولا تحصل في كل جوّ ماديّ ؛ فعلى الله تعالى مراقبة أنظمة الخلقة في اخلاف الانسان نسلاً بعد نسل ، والمحافظة على الشرائط الطبيعية اللازمة لتحقيق مثل هذه الروح في زمن خاص تنميماً لنظام الخلقة وتكميلاً له ؛ وبعبارة اخرى أجمع : النبي بوجوده قطعة من نظام التكامل ومعلّمه لأنه ناتج منه ، يأخذ عن النظام ويردّ اليه كسائر أفراد العائلة البشرية من العلماء بل النوايغ مثلاً ؛ والى ذلك السرّ أشير في جملة من (الزيارات) : «أشهد أنك كنت نوراً في الأصلاب الشامخة والأرحام المطهرة لم

تنجسك الجاهلية بأنجاسها^(١).

فليس لكل أحد ان يتكامل الى النبوة بل النبي هو أكمل الأفراد وأوسمهم روحاً ، جعله الله تعالى نبياً وأعطاه تلك القدرة والتمكّن وسعة الروح وشرح الصدر ومكّنه من أخذ الوحي عن الله تعالى وتبليغه الى عباده . فالنبي - ﷺ - نبي لا عالم ولا نابغة وإنما واسطة ، أمين في أخذ الوحي ، وأمين في ردّه ، وهو أهل في تحمله وفهمه وبيانه وليس ساعي يريد يحمل رسائل فقط . ألا ترى انهم لم يكونوا من العلماء المحصلين من معهد أو لدئ عالم ولا سيّما نبي الاسلام الأمي الأعظم الذي ما كان يخط بيمينه حتى لا يرتاب المبطلون ، فالنبي أعظم روحاً وعقلاً من غيره .

العصمة :

الأنبياء (عليهم الصلاة والسلام) معصومون ولا بدّ أن نتكلم شيئاً في حقيقة العصمة ومعناها ثم في تحقّقها لهم ، فالعصمة هي ارتقاء مستوى الروح والنفس الى حد لا يذنب صاحبها فيه ، بل لا يفكر في الذنب ، فهو عنده أمرٌ دان لا يعده شيئاً يستحق التفكير .

وكل انسان معصوم بالنسبة الى ذنب دون ذنب ، أي كلما ارتفعت الروح عظمةً وارتقت النفس صار الشخص معصوماً بالنسبة الى مادونه وكلما ارتفع الذنب تنخفض النفس وتزول عصمتها ويحتمل ارتكابها الخطأ . فالانسان المتوسط العادي المترف عن سرقة مال قليل لا يعتنى به معصوماً لا يسرق ولا يتصوّره ، وأمّا بالنسبة الى مال كثير فلعلّه ليس كذلك . فيختلف كل انسان بالنسبة الى الذنوب ارتفاعاً وانخفاضاً في النفس أو في الذنب . وحقيقة الأمر ان عدم ارتكاب المخالفة هو لتدنيها وسمو

النفس ، لا عدم القدرة على التخلف بأن يكون المعصوم غير متمكّن على الخلاف،
مجبوراً على الطاعة ، فإنّ ذلك ليس بفضيلة .

إذا عرفت ذلك ، فمن المعلوم ان الانسان الذي هو واقع في أعلى المستويات
الروحية وأرفع مقامات الانسانية ممن يقدر بذلك على اتّخاذ الوحي من المبدئ
الأعلى يقع كل ذنب وتخلف دون مقام نفسه وتكون نفسه فوق كل تخلف وعصيان،
وبذلك يكون معصوماً على الاطلاق . فالعصمة - كما عرفت - من لوازم نفس النبي
وصفات روحه على الاطلاق ، أي هو معصوم بالنسبة الى كل ذنب طبعاً ، حتى انه
لا يتصوّر المخالفة والعصيان .

هذا مع أنّه لو لم يكن معصوماً فانه لا يتمكّن من تبليغ أحكام الله تعالى الى
عباده ، ولا يطمئن به أحد لاحتمال التخلف في كل ما يقول فيلغي الأمر كما هو
ظاهر .



التمكّن من الاعجاز :

ثم ان على الانسان الذي لا بدّ من وجوده في تمام النظام وكمال الخلقة
- لاسيما في خلق نوع الانسان - على حدّ لزوم خلق العقل لفرده .. الانسان الذي هو
في أرفع مستوى وأعلى منزل يمكنه من أخذ الوحي ثم تبليغه الى العباد - ولذلك
كانت له العصمة - .. الانسان الذي يمكنه بعد أخذ الوحي ، الاتّصال بأفراد العباد
على اختلافهم في الادراك والفهم .. الانسان الذي هو كذلك ثبوتاً ، عليه ان يثبت
ذلك للناس اثباتاً . فإنّ مجرد ادعاء مقام لا يكفي للقبول ولا يجب على الناس التسليم
والإطاعة ، فلا بدّ وان يكون له آية وعلامة ، والآية لا بدّ وأن تكون على وجه تُثبت

تلك الحالات ، له وتورث اليقين والاطمئنان على أن هذا الانسان يقتدر على الاتصال بمبدأ الوحي واقعاً ، وأنه صادق في دعوته . وتناسب الآية والعلامة مع ذي الآية المدعي يقضي عليه ان يأتي بأمر لا يمكن الاتيان به بغير القدرة الكاملة الالهية من وراء الطبيعة ، وهو أن يأتي بأمر يعجز عن اتيانه كل انسان حسب القواعد الطبيعية وذلك هو المعجزة ، أي ايجاد أمر وتحقيق موضوع ليس اليه سبيل من الطرق الطبيعية ونواميس الخلقة العادية بل ينحصر الوصول اليه بقدرة الله تعالى المحيطة بكل شيء من وراء تلك الطرق .

الفرق بين المعجزة والسحر :

فالإعجاز عمل الهي يقع في الخارج على أرض الواقع على يد النبي لا يقدر عليه أحد عن طريق الوسائل المتداولة لدى عامة الخلق - ولو بأدقها - إلا عن طريق فوق الطبيعة أي قدرة الله تعالى . ويمثل هذا العمل المسمى بالمعجزة يثبت النبي ارتباطه بالله تعالى وأنه في رعايته تعالى مباشرة.

فان قلت ان هنا أعمالاً لا يقدر عليها إلا الأوحدي من الناس مما يأتي بها أرباب العلوم الغريبة والمرتاظون - من سحر وشبهه بل وعن طريق بعض العلوم - من التصرف في الاشياء ؛ فأين هو اذن الفرق بينها وبين المعجزات التي أتى بها الأنبياء ﷺ .

قلت : الفرق ظاهر مما ذكرنا في طبيعة مهية الاعجاز وماهيته ، فانه عمل الهي لا يتحقق إلا بالقدرة العليا ، وغير ذلك مهما كان غريباً يكون من الطرق الطبيعية والوسائل العادية يتمكّن منه كل من عرف القانون المسيطر على حركة الأشياء في الطبيعة . فما يعمل المرتاظون أو ما يعمل به السحرة أو علماء العلوم الغريبة ، ولو لم يقدر عليه كل أحد ، إلا أنه من الطرق التي كل من عرفها يقدر عليها من غير

خصوصية لشخص دون آخر .

واما الاعجاز فلا طريق اليه لغير النبي المتمكن من الاتصال بالقدرة الالهية ، والاستمداد منها ، فان احياء الموتى بالاشارة وابراء الأكمه والأبرص كذلك ، والახبار بالمذخر في البيوت ، من المعجزات المنقولة في القرآن الكريم عن المسيح ﷺ^(١) ، وكذلك صبرورة عصا موسى ثعباناً أو حية^(٢) تسمى وتلقف^(٣) سحر السحرة وكذلك بياض يده ﷺ^(٤) مما حكاه القرآن الكريم لموسى ﷺ كل ذلك باذن الله وارادته على سبيل غير طبيعي ، وكذلك ما عن ابراهيم ﷺ^(٥) وغيره من الأنبياء ﷺ^(٦) وما عن سيد المرسلين وخاتم الأنبياء^(٧) (صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله أجمعين) كلها من هذا القبيل .

أضف الى ذلك ان الاعجاز هو تصرف في جوهر الشيء وعمقه وحقيقته بارادة الله تعالى بحيث يصير المبت حياً واقعاً والعصا ثعباناً واقعياً يتمكن من التلقف؛ واما السحر وأشباهه فتصرف في ظواهر الأشياء أو في رؤية الناظر فقط^(٨)

(١) «اني قد جئتكم بأية من ربكم اني أخلق لكم من الطين كهيئة الطير فانفخ فيه فيكون طيراً باذن الله وأبرئ الأكمه والأبرص وأحيي الموتى باذن الله وأنبئكم بما تأكلون وما تدخرون في بيوتكم ان في ذلك لآية لكم ان كنتم مؤمنين» .

(٢) «فألقاها فاذا هي حية تسمى» .

(٣) «فألقى موسى عصاه فاذا هي تلقف ما يأفكون» .

(٤) «فألقى عصاه فاذا هي ثعبان مبين . ونزع يده فاذا هي بيضاء للناظرين» . (الاعراف [٧] الآية ١٠٧-١٠٨)

(٥) كما اشار اليه الله سبحانه وتعالى في آية ٢٦٠ من سورة البقرة [٢] «قال فخذ أربعة من الطير فصرهن اليك ثم اجعل على كل جبل منهن جزءاً ثم ادعهن يأتينك سعيًا» . وكقصه النار التي اشار اليها الله تعالى في آية ٦٩ من سورة الأنبياء : «قلنا ياناركوني برداً وسلاماً على ابراهيم» .

(٦) كخروج ناقة صالح من الجبل : «قد جاءكم بينة من ربكم هذه ناقة الله لكم آية» . (الاعراف [٧] الآية ٧٣)

(٧) كالقرآن الذي يكون معجزته الغالبة وقال الله تعالى في حقّه : «وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله» . (البقرة [٢] الآية ٢٣) ولا يمكن الاتيان الى الابد .

(٨) قال الله تعالى في آية ٦٦ من سورة طه [٢٠] في قضية سحرة فرعون : «فاذا حبالهم وعصيهم يخيل اليه من سيرهم أنها تسعى» لا أنها تسعى واقعاً .

حسب القواعد الخاصة الطبيعية ، يتمكن من تعلّمه كل أحد ، وذلك هو السرّ في ايمان السحرة بالله موسى قبل كل أحد^(١) فأنهم علموا أنّ حقيقة عمله ﷺ غير عملهم الظاهري المورث للاشتباه في نظر الناظر ، كما تعرف ذلك فيما يعملون بسرعة الحركات وخفة اليد .

الثبات في العمل حتى نهاية المطاف :

والشيء الواضح الظاهري في عمل كل الأنبياء ﷺ هو الوحدة والاتّفاق في الدعوة والطريق والهدف وثباتهم في مقام العمل والتبليغ مع كثرة المشاكل التي تواجههم في طريق دعوتهم من المخالفات العملية والانتهاكات القولية ، فتراهم يقاومون حتى النصر والتوفيق من غير وهن وتزلزل أو ضعف وترديد على خلاف أصحاب المذاهب الفلسفية والدعاة الى الاصلاح ، فأنهم يختلفون أولاً مع الأنبياء في المباني وثانياً في التطبيق العملي ، فكثيراً مايعترضهم التردد بل حتى التغيير والانقلاب على العقب لاسيما ازاء تغيير الأوضاع والأحوال السياسيّة ؛ وسبب الفرق هو أنّ الأنبياء ﷺ يتصلّون بالوحي ومبدئه مع قوة وصلابة في الايمان ، وغيرهم يتكلّمون من علومهم المأخوذة عن المحيط والأستاذ والكتاب ومختلف شروط الحياة المتغيّرة .

كيف نسب اليهم العصيان :

هذا كلّ من أمهات صفات الأنبياء ﷺ على نحو الاجمال . ويبقى هنا سؤال عمّا نسب اليهم من الذنب والعصيان في الكتاب الكريم وإنّ ذلك لايساعد على مذكر لهم من علو الروح وشدة العقل ولاسيما العصمة كما تراه في قصة آدم ﷺ

(١) «والق مافي يمينك تلقف ماصنعوا... فألقى السحرة سُجّداً قالوا آمنا بربّ هارون وموسى» .

(طه [٢٠] الآية ٦٩ - ٧٠)

وحتى بالنسبة الى النبي الخاتم (صلوات الله عليه وعلى آله) فلا بد لنا من الاشارة اليه على الأقل .

وقد ذكر جواباً عن ذلك مسائل على ملاكات مختلفة مثل قولهم بالمرتبة على ملاك : «حسنت الأبرار سيئات المعقرين» فيكون اطلاق العصيان والذنب غير حقيقي.

والذي نظن انه أقرب الوجوه : أن ذلك من باب تصادم الملاكات في مقام العمل فيقدم الأهم ويترك غيره على سبيل الالتزام ويكون ذلك الترك في الظاهر تخلفاً وعصياناً مع أنه لا بد منه . ألا ترى ذلك في مثال انقاذ الفريق والتصرف في ملك الغير بالعبور منه ، وحتى بين الواجبين من الصلاة وتطهير المسجد عند ضيق الوقت ، فانه يترك أحدهما قطعاً . وفي قطع اليد من الأنامل لئلا تقطع من الزند أو منه لئلا تقطع من المرفق بل تقطع اليد تحفظاً على سلامة البدن ، كل ذلك على أساس عقلي وشرعي واحد وهو قانون رعاية الأهم فالأهم حال التصادم .

وعندنا أوضح الأمثلة للبحث عما حكاه الله تعالى في القرآن الكريم عن قصة خضر النبي وموسى الكليم ﷺ في خرقه السفينة وقتله الغلام وتعميره الجدار واعتراض موسى على تلك الأعمال التي كان ظاهرها الخلاف والعصيان ، والحق كان مع موسى في ظاهر الأمر قبل تبين حقائق الأمور وبواطنها حسب التكاليف الشرعية المبنية على ملاكاتها ، وأما بعدما تبين الأمر بتشريح واقع الحال وان خرق السفينة مع انه كان إضراراً بمالكها في الجملة إلا أنه في مقابل الضرر الكلي بفصص الملك لأصل السفينة ، وانه لا طريق الى الخلاص ودفع الضرر الكلي إلا الخرق وهو الضرر الجزئي ، فالعقل والشرع يحكما بلزوم ارتكاب ذلك العصيان في الظاهر وليس بعصيان واقعاً لصيرورته طريقاً منحصراً الى الأهم الواجب بحيث كان ذلك

الحكم هو تكليف على نفس موسى أيضاً لو كان مطلعاً على الدوران وكذلك في قتل الغلام وتعمير الجدار .

وعليه فانه لم يكن طريق إلى وصول آدم وابنائيه جنة الخلد والرضوان ...، إلى آخر كمال يمكن تحقّقه للانسان إلاّ الورود بهذا العالم الطبيعي والخروج عن الجنة التي دخل بها آدم وزوجته ولم يكن طريق للخروج من هذه الجنة الواقعة في طريق الدخول إلى جنة الخلد إلاّ الأكل من الشجرة المنهي عنها لسبب ما ، فمقتضى حكم العقل والشرع على أساس رعاية الأهم فالأهم ارتكاب ذلك النهي والأكل من الشجرة حتى يتمكن من الخروج والهبوط إلى الدنيا التي هي الطريق الوحيد إلى الآخرة وجنة الخلد التي وعد المتّقون ، وهو بظاهره عصيان وارتكاب منهية ، إلاّ أنّه حسب موقعه الخاص الخارجي لازم واجب الاتيان ، فليس بعصيان ، أي تخلف العبد عن حكم المولى تجريباً عليه وطفيفاً فلا ينافي العصمة بل مقتضاها ظاهر فيه وبذلك يتم إطلاق كلمة العصيان حقيقة مع عدم التجري على المولى وحفظ العصمة .

وأما الذنب المنسوب إلى رسول الله خاتم النبيين ﷺ في قوله تعالى : ﴿ انا فتحنك فتحاً مبيناً . ليغفر الله لك ما تقدّم من ذنبك وما تأخّر ﴾^(١) ، فلا يرتبط بالعصيان وتخلف أمر المولى أصلاً ، ويرشد إلى ذلك مسألة الربط بين الفتح المبين - فتح مكة الذي فتحه الله تعالى على يد رسوله والمؤمنين - وبين أن يغفر بذلك ويستتر على كل تبعة وذنوب في نظر الكفار المشركين لما تقدم عن الرسول من تبليغه رسالة ربه في مكة وتخطئته الناس وأصنامهم وما تأخّر عن ذلك من المواجهات ، فبفتح مكة ختم الأمر وتحقّق الأمان من شرور كفّار قريش في مكة^(٢) ويعفوهم الرسول ﷺ تمّ اعتقادهم بذنبه وخصومتهم له ﷺ ، فلا ذنب ولا عصيان بمعنى

(١) الفتح [٤٨] الآية ١ و ٢ .

(٢) وفي المقام دخول حرف « اللام » على كلمة « يغفر » في الآية يوضح الأمر .

التَجَرِّي عَلَى المَوْلَى لَهُ كَيْ يَغْفِرَهُ اللهُ تَعَالَى فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ .

وبعد تمامية الاستدلال العقلي بوجوب عصمة الأنبياء جميعاً ، يجب توجيه ما قبل في عدم عصمتهم بنحو صحيح ، فالأنبياء ﷺ هم المعصومون بلا إشكال ولم يقع عنهم العصيان والخطأ والنسيان قط .

النبوة الخاصة :

أما من هو النبي الذي لا بد أن نتبع شريعته ونعمل حسب إبلاغه في زماننا الحاضر ؟

من المعلوم أن الانبياء الذين لهم أمم ومؤمنون في زماننا هذا - بعد اشتراكهم في الأصول الكلية والشرائع الأصلية - هم موسى كليم الله وأئمة اليهود ، وعيسى روح الله وأئمة النصارى ، ومحمد حبيب الله ﷺ وأئمة المسلمون خير أمة أخرجت للناس ^(١) . ولم يدع أحد من موسى أو عيسى ﷺ الخاتمية بأن لا يكون بعده نبي بل بشر عيسى ﷺ بني من بعده اسمه أحمد ^(٢) كما في المهددين القديم والجديد مع أنهما محرّفان في كثير من الموارد على التفصيل المذكور في المفصلات .

وكيف كان فالإنسان الحاضر مواجه لدعوة الاسلام ونبوة خاتم الأنبياء محمد ﷺ وهو يستشهد بما في كتب أهل الكتاب من البشارات والشواهد على مدّعه وقد أتى بكتاب كريم فصلت آياته من لدن حكيم خبير ^(٣) ويطلب المقابلة

(١) قال تعالى مخاطباً أمة محمد ﷺ : « كنتم خير أمة أخرجت للناس » . (آل عمران [٣] الآية - ١١٠)

(٢) « واذ قال عيسى بن مريم يا بني اسرائيل اني رسول الله اليكم مصداقاً لما بين يدي من التوراة ومبشراً برسول يأتي من بعدي اسمه أحمد » . (الصف [٦١] الآية ٦)

(٣) « كتاب احكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير » . (هود [١١] الآية ١)

والمبارزة مع كتابه حتى في الإتيان بسورة واحدة أو بآيات قليلة^(١)، ولم يأت به أحد طوال قرون عديدة رغم العداوات الشديدة ، فليس هناك طريق إلا أجابة تلك الدعوة بالقبول .

وأقوى المعجزات والآيات على نبوته ﷺ نفس ظهوره في مثل تلك الظروف في قومه وبلده وفي العالم القديم ، فإن من لم يتعلم عند استاذٍ طول حياته وقد نشأ في أدنى وأقل الأمم تمدناً وقد كان في زمنه البلاد الكبيرة والمتقدمة على أمته بمراحل كثيرة من التمدن على شروط خسيصة مثل انحصار التعلم وتعبيد الناس والبلاد كما في امبراطورية الروم ويران ، وفاق في أوائل حياته جميع الأقران في البعث ودعوة الناس الى الله تعالى وقد أتى بما لم يأت به أحد من العالمين في شتات شؤون حياة الانسان الفردية والجماعية بأدق المسائل وأمن الأحكام بحيث كلما امتد الزمن وتعالق الثقافة والتفكير والعلم والصناعة ، زاد في ظهور متانة أحكامه وبروز دقة شرائعه ؛ وهذا لا يمكن دون الربط بالمبدأ الأعلى وأله العالم . وبذلك نتيقن بنبوته وانه هو الذي لا بد وأن نتبعه وأنه هو الذي بشر به موسى وعيسى ﷺ وفعل ذلك معنى كلام الامام عليه السلام : «اعرفوا الرسول بالرسالة» فإن نفس شرائعه واستحكام أحكامه وقوانينه يثبت رسالته ؛ أضف الى ذلك سائر معجزاته وأخباره الغيبية في الكتاب وغيره ، على التفصيل في محله .

هذا وقد يُسأل ، انّ الانسان يتكامل كما يتكامل العالم الكبير أيضاً ، فهو واقع في طريق التكامل الطبيعي وهو يكون أكمل من سابقه جيلاً بعد جيل وكل يوم في جميع شؤون حياته وعلى كل الأصعدة ، فكيف يتصور الختم في الشريعة والنبوة الهادية إياه الى الحق في هذه الحركة ، فكما كانت الشرائع من الأول بسائط ومتكاملة

(١) «ان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله» (البقرة [٢] الآية ٢٣) وهذا التحدي شاملٌ لسورة الكوثر أيضاً مع انها ثلاث آيات قصيرة .

الى زمن رسول الله ﷺ ، فلا بدّ وأن يكون كذلك فيما بعد حسب تكامل الانسان ، فكيف يُتصور الختام ؟!

ولكنك تعرف أنّ السرّ في الختام هو التوافق مع نظام الخلقه وقوانين الطبيعة؛ بمعنى أنّ الاسلام أتى بما ينطبق على مجموع النظام ، بحيث لو كان للانسان بنفسه معرفة تامة بالخلقه وعلاقات العالم مع الانسان والانسان مع الانسان كما هو ، لاعتقد بنفسه بتلك الشرايع من غير زيادة ونقصان واذاً فكما ترى في نظام العالم الأصول الثابتة والقوانين الكلية الحاكمة ، فكذلك في نظام التشريع المنطبع عن التكوين تجد قوانين كلية من حلال وحرام على ملاك واجب ومستحب ، وكما ان الملاكات ثابتة في الطبع فكذلك أحكامها في الشرع ، وهذا معنى قول الباقر عليه السلام : «قال جدي رسول الله ﷺ أيها الناس حلالي حلال الى يوم القيامة وحرامي حرام الى يوم القيامة»^(١) فان نظام الخلق والطبع نظام ثابت الى يوم القيامة ، ومانجد في الطبع من التكامل والتحوّل فيتحوّل ويتكامل يتبع ملاكه الأحكام أيضاً حسب مقتضيات بل حسب تصادم الملاكات كما عرفت في مسألة العصمة فيقدّم الأهم ، فهناك كليات ثابتة لا تتغير تنطبق عليها الفروع الحادثة المتغيرة المتكاملة .

وبعبارة اخرى : بلغ ابلاغ الشرائع الى حدّ كماله الذي لم يبق شيء يأتي به نبي آخر ، فإنّ ما يأتي به الآخر المفروض ان كان مساعداً لملاكه الطبيعي الموافق له حكم العقل فقد أتى به رسول الاسلام ﷺ ، وان لم يكن يساعد الملاك ولم يوافق العقل السليم ، فلامعنى لتشريعه وتكليف الانسان به .

ولذلك ترى الاسلام شريعة عالمية غير مختصة بقوم دون قوم وبزمان دون

زمان أو مكان دون مكان ﴿ وأرسلناك للناس رسولا ﴾^(١) ﴿ وما أرسلناك إلا رحمةً للعالمين ﴾^(٢) ﴿ وما أرسلناك إلا كافةً للناس ﴾^(٣). على خلاف الشرائع السابقة المحدودة زماناً ومكاناً أو زماناً فقط من شرائع أولي العزم الذين لافرق بينهم وبين الاسلام في الكليات الاعتقادية بل العملية مثل أصل الصلاة والصوم والزكاة والحج ، ولا فرق بين أحد من رسله^(٤).

فالاسلام هو آخر الشرائع الإلهية وأكملها وأشملها ولا بد للإنسان أن يتبعه ، ونبي الاسلام خاتم الأنبياء (عليه وعلى آله وعليهم السلام) لاني بعدده ﴿محمد رسول الله وخاتم النبيين﴾^(٥) ، وقد بلغوا وأبلغوا رسالات ربهم الى عباده وهم شهداء وهو شهيد عليهم^(٦).

لفت نظر :

ثم أنك تعلم أن الرسالة منزلتها للناس منزلة العقل للفرد ، فكما يرشد العقل الى حكم وبيّنة من غير إجبار في العمل به أو تركه ، فكذلك النبي يرشد الى حكم الله ويبلغه من غير الزام للعمل في مرحلة النبوة والرسالة ﴿وما على الرسول إلاّ البلاغ﴾^(٧) والى هنا يتم كمال نظام الخلق في الانسان ويرتفع النقص من ناحية الخالق فإنه تعالى فطره مختاراً وأكرمه بذلك ثم أعطاه العقل حتى يميّز الخبيث من الطيّب^(٨) ويعرف الخير من الشر ثم أعطاه النبوة حتى يكمل عرفانه في المجالات

(١) النساء [٤] الآية ٧٩.

(٢) الأنبياء [٢١] الآية ١٠٧.

(٣) سبأ [٣٤] الآية ٢٨.

(٤) «المؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا تفرق بين أحد من رسله». (البقرة [٢] الآية ٢٨٥)

(٥) «ما كان محمد أباً أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين». (الاحزاب [٣٣] الآية ٤٠)

(٦) «فكيف اذا جئنا من كل امّة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيداً». (النساء : الآية ٤١)

(٧) المائدة [٥] الآية ٩٩.

(٨) «ما كان الله ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه حتى يميّز الخبيث من الطيّب». (آل عمران [٣] الآية ١٧٩)

التي ليس للعقل فيها معرفة ، فينتخب الطريق الى السعادة عارفاً ، أو الى الشقاوة كذلك .

﴿ ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة ﴾ ^(١) ﴿ لثلا يكون للناس على الله حجة ﴾ ^(٢) ﴿ فله الحجة البالغة ﴾ ^(٣) .

هذا ، ولكن هل يتم الأمر بذلك في ادارة المجتمع ؟ وهل يكفي الخير والشر ومعرفتهما في العمل بهما ؟ أو يحتاج الى مقام آخر يضمن الاجراء والعمل ؟

الامامة تتبع الرسالة :

والرسول ﷺ بعدما فرغ من تبليغ رسالته وأرشد العبد وهداه ، قد لا يعمل العبد بعلّة أنه مختار غير مجبر ويصرّح بأنّي أريد الخسران والشقاوة ، ولا يرتبط ذلك بالغير ، وأنا بنفسى الذي أعمل على طريق الشقاوة ، وأترك طريق السعادة الأبدية طلباً للدنيا الفانية وعليّ تحمّل كل لوازم العمل في الدارين الدنيا والآخرة ، ولا يرتبط ذلك بالغير ؟!

هذا ، ولكن حيث أنّ الانسان مدني واجتماعي بطبعه وفطرته ويرتبط مع غيره قهراً في مختلف شؤون الحياة ، فاذا تخلف عن حكم وارثك العصيان فقد تجاوز الى حدود الآخرين في الجملة ، والتجاوز الى حدود المجتمع لا بدّ وان يُدفع ويُرفع ، والدافع هو صاحب الحق وهو المجتمع ، وحيث لا يتمكّن من ذلك بتصدي جميع الأفراد فلا بدّ وأن يتصدى من قبله فرد له ولاية على المجتمع وحفظ حقوقه ،

١) الانفال [٨] الآية ٤٢ .

٢) النساء [٤] الآية ١٦٥ .

٣) الأنعام [٦] الآية ١٤٩ .

والفرد اللازم وجوده في كل ما لا يتمكن أن يتصدى له الجميع - ومنه موارد تعارض حقوق الفرد والمجتمع - هو الامام نبياً كان أو ليس بنبي .

بل النبوة والرسالة لا تنتج من دون الامامة - كما عرفت - ولذلك ترى ان الامامة اعظم من الرسالة ، وترى ان الرسالة تقبل الختام وقد خُتِمت ، والامامة لا تقبل ولا يمكن أن تُختم مادام الانسان يعيش على الأرض بصورة اجتماعية ، فأنت ترى أن ابراهيم (على نبينا وعلى آله وعليه السلام) نال مقام الامامة في أواخر زمن رسالته وبعد تجاوز الامتحانات المتعددة ، قال تعالى : ﴿ وَاذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي ؟ قَالَ : لَإِيْنَالِ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾ ^(١) ، على التفصيل المذكور في غير هذا المقام ، وكذلك لرسولنا خاتم الرسل ﷺ مقامان : الرسالة والامامة ، وعلى كل منهما آيات تذكر بعضها : ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ﴾ ^(٢) ، ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ وَخَاتَمُ النَّبِيِّينَ ﴾ ^(٣) ، ﴿ مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ ﴾ ^(٤) ، ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴾ ^(٥) .

ومما يدل على امامته ﷺ آيات كثيرة منها قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾ ^(٦) و ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ ^(٧) أو ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ ^(٨) ، فَإِنَّ مَعْنَى عدم اختيار مؤمن

(١) البقرة [٢] الآية ١٢٤ .

(٢) الفتح [٤٨] الآية ٢٩ .

(٣) الأحزاب [٣٣] الآية ٤٠ .

(٤) المائدة [٥] الآية ٩٩ .

(٥) النحل [١٦] الآية ٨٢ .

(٦) الاحزاب [٣٣] الآية ٣٦ .

(٧) النساء [٤] الآية ٥٩ .

(٨) الانفال [٨] الآية ٢٠ .

ومؤمنة لدى قضاء رسول الله ﷺ وكذا معنى وجوب اطاعة الرسول على نسق اطاعة الله ليس إلا ولاية الرسول وامامته ووجوب العمل برأيه . وأدّل من الكلّ قوله تعالى : ﴿ النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ﴾ ^(١) ، فللنبيّ الولاية على الأفراد في كل ما لهم ولاية منه ، وسيأتي تمام الكلام في حدود صلاحيات الامام .

ومن المعلوم أنّ اطاعتنا الرسول في أحكام الله التي يبلّغها من الصلاة والصيام - مثلاً - هي في الواقع اطاعة لله تعالى لا اطاعة لشخص الرسول ، فانه ليس له إلاّ البلاغ ، كما أنّ الحال يختلف في اطاعتنا إياه في أوامره ونواهيه في الأمور الشخصية مثل لزوم شروع الجهاد في يوم كذا أو الصلح في حال كذا أو كون زيد بن اسامة - مثلاً - اميراً وغيرها من الأمور . فهذا ليس بإطاعة الله مباشرة ، فإنّ الله تعالى لم يجعل زيدا أميراً بل الرسول جعله كذلك ، والله تعالى أمر بإطاعة الرسول ، ومن ذلك يعرف أنّ وجوب اطاعة الرسول في سياق إطاعة الله تعالى تدلّ على امامته ووجوب اطاعة أوامره ، وتمام الكلام في مسألة الامامة كما سيأتي البحث عنها انشاء الله تعالى .

الفصل الثالث :

المعاد

الكلام في المنتهى :

قد عرفت أن نقطة الشروع في بحث الانسان حول نهايته بدأت من أول ما كان ينظر الى ماحوله بعدما رأى الحركة في العالم .. في نفسه وفي كل شيء أحاطه ، فسأل عن نقطة الشروع ونقطة الاختتام ، فانه عرف بفطرته ان الحركة بكل أنواعها وأنحائها - في ظاهر الشيء وعَرَضه أو في باطنه وجوهره - كما أنَّ لها عاملاً فاعلياً وعلةً ايجادية وإيجابية فكذلك لها عامل غائي وعلةً نهائية كان الوصول لها علةً لها ، فالإنسان له في حركته الوضعية حول نفسه اثناء قيامه في التمرين غايةً ، وفي حركته الانتقالية من البيت الى المدرسة أو المكتب أو غيرها غايةً أخرى ، والبذر في حركته من جوف الأرض الى سطحها والنمو في طريقه الى توليد المثل غايةً من إبقاء نوعه - مثلاً - ، وكذا في حركة الأرض حول نفسها وحول الشمس وفي حركات الشمس والقمر وسائر الأقمار وكذا النجوم في السماوات العلوى غايةً ونهايةً وغرض إذا انتهت اليها تتم وتوقف .

وبعبارة أخرى : ان الحركة التي تراها حتى في أصغر موجودات العالم بأي نحو وبأي وضع في الاعراض أو الجواهر لا تكون إلا في اتجاه الغرض والنتيجة النهائية، فاذا وصل وانتهى اليها توقف عن الحركة ، كما ترى ذلك في الجواهر في حركتها من نوع الى نوع أكمل ، وصولاً الى الكمال المطلق ، وعندئذ لا حركة بل توقّف وسكون بل كمال مطلق ، ألا ترى أنَّ القوى والاستعدادات تؤدي في طريق الوصول الى العمليات في كل مرحلة عملاً خاصاً وبعدما تصل الى فعل وتحقق تترك ذلك العمل وتعمل عملاً آخر حتى الوصول الى فعل وكمال أقوى ، وهكذا حتى

تصل الى الكمال المطلق ، وعندئذٍ ليس إلا الفعلية الكاملة من غير قوّة واستعداد ، وهناك ليس إلا التوقّف والسكون والكمال ، وهناك المنتهى وغاية الطريق ونهايته .

ومنتهى العالم غايته المطلقة ، ولن تجد في المرحلة الاخرى في نهاية الحركة إلا الكمال والسكون المطلق ، فليس هناك نقص وضعف وليس هناك استعداد بل فعلية خالصة .

ألا ترى ما في آيات الله تعالى في الكتاب الكريم الراجعة الى حوادث قبل القيامة تخبر عن اختتام ذلك النظام القائم على الحركة في سائر انحاء المادة في العالم ، قال الله تعالى : ﴿ يوم تبدّل الأرض غير الأرض والسموات ﴾ ^(١) ، ﴿ يوم نطوي السماء كطي السجل للكتب ﴾ ^(٢) ، ﴿ اذا الشمس كورت واذا النجوم انكدرت ... ﴾ ^(٣) ، وغيرها من الآيات الكثيرة فراجع .

وهنا يبرز سؤال : ان الانسان يعبد الله تعالى في الدنيا ويطيعه سنين عديدة ، ستين أو سبعين سنة الى مائة أو أكثر ، وكذلك قد يعصيه في أيام فلائل أو سنين محدودة لو عصى في تمام عمره ، ثم يؤتى بالذين آمنوا وعملوا الصالحات الى جنّة الخلد ، ويخلّد الذين كفروا بآيات الله في نار جهنم ، وأين الخلد مع سنين عديدة وأين الأبدية مع المدة المحدودة وكيف يناسب الثواب أو العقاب العمل ، وهذا لا يناسب العدالة في طرفي القضية إلا أنه في العقاب أظهر ؟

والجواب :

فانك بما عرفت من ماهية البحث وجوهر الأمر تجد الجواب بيناً ظاهراً ، فان

(١) ابراهيم [١٤] الآية ٤٨ .

(٢) الأنبياء [٢١] الآية ١٠٤ .

(٣) التكويد [٨١] الآية ١ - ٢ .

الخلود والأبدية والبقاء هو من طبع عالم الاطلاق ، فإن الخير والكمال والفعلية المطلقة لازمة للخلود والأبدية كما ان من طبع دار الفناء والتقيد والتحديد و (القوة والفعل) هو عدم البقاء والدوام .

وهناك أمر آخر وهو أن الايمان بالله تعالى والعمل الصالح ينتهي قهراً إلى الجنة ، والكفر سبيل إلى النار . وهذا أيضاً من نوااميس الخلقة ونظام الفطرة في روابط الأعمال والنتائج ، فينتج من الايمان والعمل الصالح الجنة ، ومن الكفر النار ، والخلود والبقاء طبع الجنة والنار كليهما ، وعدم البقاء يساوق عالم الطبيعة ولازم الدنيا ، وهذا هو العدل بعينه وكماله ، كما سيأتي توضيح ذلك في مسألة العدل انشاء الله تعالى .

طريق آخر لاثبات المعاد:

وهناك طريق آخر لاثبات المعاد والمنتهى للعالم وهو مسألة النبوة ، فانك بعدما عرفت في مسألة النبوة من ضرورة وجود الأنبياء ﷺ ولزوم اتباعهم في كل ماجاءوا به مما يصدق العقل ولايرده بعد الالتفات إلى عصمتهم وصدقهم ، فانهم كلهم أخبروا بوجود القيامة والمعاد ، وأن في انتهاء ذلك العالم يوماً ومرحلة يأتي فيه كل انسان لكي يرى نتائج أعماله خيراً أو شراً .

وفي ختامهم نبي الاسلام ﷺ - أيضاً - قد أخبر عن الله تعالى في القرآن الكريم في آيات كثيرة بوجود يوم القيامة على التفصيل فيما يتحقق قبل القيامة وعندها وفي الانتهاء إلى الجنة أو النار ﴿ ورضوان من الله أكبر ﴾^(١) .

واذا أخبر بذلك النبي الذي ﴿ وما ينطق عن الهوى . إن هو إلا وحى يوحى .

عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى ﴿١﴾، وَفَصَّلَ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ، فَلَا طَرِيقَ إِلَى انْكَارِهِ بَعْدَ قَبُولِ الرِّسَالَةِ وَالْكِتَابِ كَمَا تَعْلَمُ .

هَذَا كُلُّهُ فِي أَصْلِ الْمُنْتَهَى وَالْمَعَادِ وَانَّهُ مُتَّصِلٌ بِالْمَبْدِئِ وَهُمَا مِنَ الْأَصُولِ الْأُولَى الْقُطْعِيَّةِ فِي الْمَعَارِفِ الْأَلَهِيَّةِ وَكَذَا فِي مَعَارِفِ الْإِسْلَامِ .

نَعَمْ هُنَاكَ مَسَائِلٌ أُخْرَى كَثِيرَةٌ تُشِيرُ إِلَى مَطَالِبٍ مِنْهَا أَوْ تُشِيرُ إِلَى رُؤُوسِهَا بِالِاخْتِصَارِ مِثْلُ كَوْنِ الْمَعَادِ لِلْإِنْسَانِ جِسْمَانِيًّا وَمَسْأَلَةُ الْكِتَابِ وَالْحِسَابِ وَالْمِيزَانِ وَالصِّرَاطِ وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ ، وَيَطْلُبُ تَفْصِيلَ كُلِّ ذَلِكَ فِي الْكُتُبِ الْمَعْدَّةِ لَهَا مِنَ الْمَفْصَلَاتِ ، وَنَذَكُرُ هُنَا فِي كُلِّ ذَلِكَ شَطْرًا مِنَ الْكَلَامِ .

الانسان يعود كما هو :

الْمَدْعَى فِي الْإِسْلَامِ كَمَا هُوَ صَرِيحُ آيَاتِ الْقُرْآنِ وَالرَّوَايَاتِ الْمُتَوَاتِرَةِ عَنِ النَّبِيِّ الْأَكْرَمِ ﷺ وَعَنِ الْأُئِمَّةِ الطَّاهِرِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : أَنَّ كُلَّ إِنْسَانٍ يَحْشُرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيُرَى نَتَائِجَ أَعْمَالِهِ خَيْرًا كَانَتْ أَوْ شَرًّا ... ﴿ يَوْمَئِذٍ يُصْدَرُ النَّاسُ شِجَاتًا لِأَعْمَالِهِمْ . فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ . وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾ (٢) ، وَتَفْصِيلُ الْآيَاتِ فِي الْبَابِ يُطْلَبُ مِنْ رِسَالَتِنَا : (أُسُسُ الْإِيمَانِ فِي الْقُرْآنِ) ، وَرَوَايَاتُ الْبَابِ لِاتَّخَفِي عَلَى الْمُتَتَبِعِ وَقَدْ جُمِعَ كَثِيرٌ مِنْهَا صَاحِبُ : «الْمَحْجَةِ الْبَيْضَاءِ» الْفَيْضُ الْكَاشَانِيُّ (رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ) لَدَى الْكَلَامِ حَوْلَ الْمَسْأَلَةِ ، وَقَدْ صَرَّحَ فِيهَا فِي التَّفَاسِيرِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْآيَاتِ : أَنَّ الْإِنْسَانَ يَأْتِي بِنَفْسٍ هَذَا الْبَدَنِ وَأَعْضَائِهِ وَجَوَارِحِهِ نَفْسًا فِي يَوْمٍ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ يَوْمَ نَخْتِمُ عَلَى أَفْوَاهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا

(١) النجم [٥٣] الآية ٣-٥ .

(٢) الزلزلة [٩٩] الآية ٦-٨ .

يكسبون ﴿^(١)﴾، وقوله تعالى: ﴿كَلَّمَا نَضَجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ ^(٢)، وغيرها ممّا تدل على: أن المحشور هو انسان مادي كما يكون في هذا العالم مثل قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَىٰ قَادِرِينَ عَلَىٰ أَنْ نَسُويَ بَنَانَهُ﴾ ^(٣)، وكذا قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا مَا جَاءَهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ وَجُلُودُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ وَقَالُوا لَجُلُودُهُمْ لِمَ شَهِدَتْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنْطَقْنَا اللَّهَ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ ^(٤)، وكذا قوله جل جلاله: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ، بَلَىٰ قَادِرِينَ عَلَىٰ أَنْ نَسُويَ بَنَانَهُ﴾ ^(٥).

شبهة الأكل والمأكول:

وهنا يذكر اشكال ، وقد ذكر على صور عديدة وبيانات متفاوتة تحت عنوان الأكل والمأكول سابقاً ويعناوين أخرى لاحقاً: من أن الانسان اذا تبدّل جسمه في هذا العالم الى مأكول من حنطة أو شعير أو فواكه وخضروات فأكله انسان آخر وصار جزءاً من جسمه بتلك المادة الواحدة كانت جزءاً للانسان الأولي ثم صار جزءاً للثاني ، فيوم القيامة يتعلّق هذا الجسم بالأكل الثاني أو المأكول الأول . وكذا اذا فرض أنّ أحدهما كان مؤمناً في الدنيا والآخر كافراً ، فعبد الله تعالى المؤمن بذلك الجسم المادي ، وعصى الله تعالى الكافر به أيضاً ، فإنّ تعلّق الجسم بالمؤمن فقد دخل الجنة جسمٌ عُصِي به الله تعالى وإن تعلّق بالكافر فقد دخل النار جسم اطيع به الله تعالى ، وهكذا من قبيل تلك الاشكالات . وأجمل صور الاشكال في زماننا هذا، إنّنا اذا حسبنا وزن جسم أفراد الانسان الموجودين في القرن الحاضر يصير أكثر من مئتين

(١) يس [٣٦] الآية ٦٥ .

(٢) النساء [٤] الآية ٥٦ .

(٣) القيامة [٧٥] الآية ٣ - ٤ .

(٤) فصلت [٤١] الآية ٢٠ - ٢١ .

(٥) القيامة [٧٥]: الآية ٣ - ٤ .

مليون طن على حدِّ وزن الإنسان المتوسط ^(١) فإذا أضفنا اليه وزن أفراد الإنسان في كل قرن على حدِّ الوزن المتوسط من تعداد الأفراد ووزن كل فرد ينتهي الوزن اللازم للقرون العديدة ، فكيف بنا اذا جمعنا وزن جميع البشر تلك القرون والأزمنة ، اذ يصبح حسب التقدير أكثر من وزن نفس الأرض المسكونة ^(٢) ، وعندئذ كيف يحشر جميع أفراد الناس من كل زمان باجسامهم في مكان واحد يسمى المحشر وفي زمان واحد يسمى يوم القيامة .

وباختصار : اذا قَسَمْنَا كرة الأرض بمواردها على كل أفراد بني الإنسان الواجب حشرهم ، فسوف تنقص عنهم ولا تسعهم مادتها ، اذن سيبقى عدد هائل من البشر بلا مادة حتى نقول ان حشرهم يكون جسمانياً ومن نفس الأرض .

وانت بالدقة والتأمل تعرف أن ذلك كلّه يرجع الى أمر واحد في أدق معانيه ، وهو: ان المادة هذه التي يعيش بها الإنسان اسست على الحركة والكون والفساد - من أصغر الذرات ومروراً بالأجزاء حتى الأعضاء والجوارح - فكيف يحشر بها في عالم أُسِّس على الثبات والبقاء والسكون ؟ واذا لم تكن الحركة والتكامل فلا مادة ، فكيف بالقلّة والكثرة ونقص المواد الأولية لتسوية الإنسان حتى بنائه .

ولكن الحق ان في الاشكال جهتين :

الأولى : - نقص المواد الأولية وقتلتها اللازم لاعادة جميع أفراد الإنسان ولايمكن تكرار الحشر بمادة واحدة في زمان واحد كما كان ممكناً في الأزمنة المتتالية في هذا العالم ، وهذا مع غض النظر عن وضع المادة وما به قوامها .

الثانية : - الالتفات الى وضع المادة وقوامها بالحركة وانه لايناسب عالم الثبات

(١) ٤ مليارات x ٥٠ كيلوجرام لكل شخص = ٢٠٠ مليار كيلوجرام يساوي ٢٠٠ مليون طن .

(٢) جرم كرة الأرض : ٦٦٠٠ مليون طن .

والسكون وهذا مع غض النظر أيضاً عن نقصها أو كفايتها لتعدد أفراد الانسان ،
والجواب عن كل منهما غير الجواب عن الآخر .

أما الجواب عن الأول :

فهو ان الذي لا بد منه هو أن يكون الانسان المحشور مادياً مجسماً بحيث اذا
شاهد يقال هذا هو بعينه ويعرفه الناظر بشخصه وانه فلان من الناس ، وبالعكس ،
من غير توقف على مواد شخصية مضبوطة غير متغيرة أو متبدلة ، ألا ترى في نفس
هذا العالم المادي المتبدل انك اذا رأيت صديقك بعد سنين عديدة تعرفه وتقول :
إنك صديقي السابق ، ويعرفك هو أيضاً ، فتتحابان بعد التعارف ، أو الذي فعل خيراً
يجازى بعد سنين عديدة أو شراً يعاقب عليه كذلك مع ان جسمه في زمن الحال
ومواده غيرها في الزمن السابق وقد تحوّل وتبدل مرات عديدة ، ومع ذلك هذا هو
نفس الانسان . فالذي لا بد منه هو مادة ما أو جسم ما يحفظ الهوية ولا يلزم حشر
نفس المواد وإعادة أعيان العناصر الأولية ، فاللازم الهوية وصحة ذلك الاطلاق مع
الجسم والمادة دون النفس المجردة والروح المعنوية فقط .

وعندئذ فافراد الانسان مهما بلغ عددهم سوف لا تنقص عنهم مجموع مواد
هذا العالم وان قصرت كرة الأرض خاصة ، وانت تعلم ان الأرض بعظمتها جرم صغير
حقير قبال سائر الكرات والشموس والأقمار وأنجم السماوات التي فيها شمس أكبر
من شمسنا هذه بآلاف المرات . فاذا توجهنا الى العالم الكبير المادي بالسماء الدنيا
القريبة المرئية فقط ومدارها ، وما تصرح به العلوم الفضاوية العصرية نعرف أنه لا
وجه لهذا الاشكال اصلاً فان أفراد الانسان في دائرة الزمان من أول خلقهم الى الآخر
محدودة متناهية ، وعالم المواد - على ما تعرف - قريب من اللانهاية - مع مسامحة في
التعبير ، فان المادة محدودة أيضاً .

وكيف كان ؟ فحيث ان اللازم هو الهوية الموجبة لمعرفة المحشور وانه هو ،

وقوام هذا الحشر بمادة ما بنفس المواد التي كان الانسان بها يعمل في حياته ومعها توفي ، ومن الواضح ان وجوده مادة ما التي بها يصح معرفة الانسان المحشور تنطبق على الموجودة من جديد وعلى المخلوقة جديداً ؛ بحيث لو فرض ان مواد هذا العالم بكثرتها محدودة وأقل مما يحتاج اليه مجموع أفراد الانسان ، فالاشكال مرفوض أيضاً لامكان خلق مادة جديدة غير ما في هذا العالم . وعليك بالدقة والتأمل حتى لا يختلط عليك الأمر فانه دقيق .

الجواب الثاني :

واما الجواب عن الثاني وأن المواد التي في هذا العالم أساسها قائم على الحركة ، فكيف تضمن الجسمانية في عالم أساسه قائم على السكون ؟ فهو :

ان المادة التي عرفها الانسان وحدّها العلم هكذا ، مؤسسة على الحركة كما أشير اليها في بحث التوحيد ، وفي بحث عامل الحركة ، ولكن الانحصار بمعنى امتناع تحقّق الجسم مع الثبات وعدم الحركة غير ثابت ، بل بين الامكان ، أي الاشكال في امكان تحقّق جسم غير هذا الجسم المركب من الذرات الصغيرة القائمة بالحركة بأن يوجد جسم مناسب لذلك العالم الثابت الباقي غير المتحرك الثاني ، فيخلق الله تعالى ذلك الجسم أو يبذل هذا بذلك ، فان كلاً منهما غير محال ، واللازم هو جسم ما تتم به الهوية ، فلا اشكال في المقام أيضاً^(١).

والحاصل : أن المعاد جسماني ، أي ان الانسان يأتي يوم القيامة انساناً مادياً كما تراه في هذا العالم لا بنفسه المجردة وروحه المعنوية فقط ولا يأتي منه الجسم والمادة فقط من غير نفس وروح ، فان الانسان مركب منهما كما عرفت وبهما الانسان انسان ، ويتصوّر الثواب والعقاب ، ولا اشكال في المقام ، اصف الى ذلك كله الآيات

(١) يشير إلى ذلك قوله تعالى : ﴿ نحن قدرنا بينكم الموت وما نحن بمسبوقين على أن نبذل أمثالكم وننشئكم فيما لا تعلمون ﴾ الواقعة [٥٦] الآية ٦٠ ، وغيرها مما استعمل فيها الانشاء والتبديل كما تعلم.

الكثيرة التي ذكرنا بعضها ، والاخبار الواردة عن الامام الصادق ^(١) والنبي ﷺ .

مسألة الكتاب :

واما مسألة الكتاب فإن كل مايعمله الانسان أو يقوله بل يخطر بباله يُكتب ويحفظ ثم يحاسب كل انسان على ما في كتابه ويقال له : ﴿ اقرأ كتابك كفى بنفسك اليوم عليك حسيباً ﴾ ^(٢) ، الكتاب الذي لا يمكن أن ينفك عن الانسان ﴿ وكل انسان أزمانه طائر في عنقه ﴾ ^(٣) ، الكتاب الذي اذا رآه صاحبه يقول : ﴿ مالهذا الكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها ﴾ ^(٤) ، بل لا يمكن ان يغادر عنه .

وان هذا الكتاب لا يكون بلغة خاصة كالعربية والفارسية ، ولا لكل انسان بلغته حتى يختص بمن يتمكن من القراءة ، ولا يكون على لوح من خشب أو جلد أو قرطاس ولا بقلم خاص أو لون مخصوص ، بل على وجه يكون مع الانسان ، وفيه كل ماصدر عنه ، مكتوب تراه يوم القيامة على وجهه الخاص .

الانسان اذا فكّر أو تكلم أو عمل شيئاً فقد صدر عنه ذلك ، وكلما صدر عن نفسه فقد وجد بقدرة ايجادها وصارت القوة فيها فعلاً ، وكل ما وجد فهو مضبوط ومكتوب على صفحة الوجود النفسي من ناحية تحقق الفاعلية والفعلية العائلية وصار نقوشاً عليها بوجه عيني وجودي يتمتع انفكاكه عنها ، فانه منها وعنهما حتى

(١) مثل هذا الرواية : قال الزنديقي للصادق عليه السلام : أتى للروح بالبعث والبدن قد بلي والاعضاء قد تفرقت ، ففضو في بلدة تأكلها سباعها ، وعضو بأخرى تمرقه هواها وعضو قد صار تراباً بني به مع الطين حائط ؟ قال عليه السلام : ان الذي انشاء من غير شيء وصوره على غير مثال كان سبق اليه قادر ان يعيده كما بدأه . (البحار : ج ٧ ص ٣٧) وقال المجلسي (رضوان الله تعالى عليه) - مؤلف البحار - : « ان المعاد الجسماني ، مما اتفق عليه جميع الملّين وهو من ضروريات الدين » . (البحار : ج ٧ ص ٤٧ ، ٥٣) .

(٢) الاسراء [١٦] الآية ١٤ .

(٣) الاسراء [١٦] الآية ١٣ .

(٤) الكهف [١٨] الآية ٤٩ .

خائنة الأعين ، فإذا انتقش على النفس صور الأعمال الصادرة عنها بايجادها إياها ، لا بالتصوير عليها بعد الوجود ، فكل ما صدر عنها يُضبط عليها ويمتنع غياب شيء صادر عنها ﴿ ما يُلَفَظ من قول إلا لديه رقيب عتيد ﴾^(١) ، يراقبونه في الخيرات ويعتدونه في الشرور ، فتنشكّل النفس شيئاً فشيئاً على أحسن الصور بتراكم الحسنات أو على أسوأها بتراكم السيئات وتنجلي كما هي يوم تبلى السرائر ﴿ وبدا لهم سيئات ما كسبوا وحق بهم ما كانوا به يستهزون ﴾^(٢) .

ويمكن ان نضرب مثلاً يقرب الفكرة الى الذهن مع التفاوت الجوهرى بين المقامين ، انك في أي حال تكون الآن تقدر أن ترجع الى نفسك بتوجه وعناية الى الاعمال السابقة فتراها حاضرة لديك ، وانك فعلت في الأمس أو قبله - مثلاً - أفعالاً في زمان كذا ومكان كذا فتراها بجميع الخصوصيات وكأن الأعمال حاضرة عندك وتورثك النشاط أو الحزن - مثلاً - ، هذا عند مراجعتنا الذاكرة وحضور صور الأعمال ، فكيف بذاكرة انسان ذلك العالم وحضور نفس الأعمال تجسماً مرتبطاً معك ربطاً ، وعندئذ تنبثق مسألة الميزان وما يوزن به ويحاسب معه بعد وزن تلك الأعمال ، فكما ترى ترتبط تلك المسائل (الكتاب والميزان والحساب) ربطاً خاصاً .

الميزان يوم القيامة :

إذا عرفت معنى الكتاب في الجملة؛ فلا بد من توزيع ذلك المكتوب المضبوط حتى يعلم المقدار ويجازى حسبه ، فمن ثقلت موازينه وكان له الخير الكثير في الميزان فهو في عيشة راضية ، ومن خفّت موازينه بأن لم يكن له شيء لائق به فأمه ومرجعه هاوية^(٣) .

(١) ق [٥٠] الآية ١٨ .

(٢) الزمر [٣٩] الآية ٤٨ .

(٣) «فأما من ثقلت موازينه فهو في عيشة راضية وأما من خفّت موازينه فأمه هاوية وما أدراك ما هي نازحاً» (القارة [١٠١] الآية ٦ - ١١) .

من المعلوم أن ميزان كل شيء ومقياسه بحسبه ، فإذا أردنا توزيع الفواكه - مثلاً - فوحدة الوزن هو الكيلو ، فيجعل الثقل في طرف والموزون في طرف آخر ، ومقياس الطول المتر أو الذراع أو الانج - مثلاً - ، وميزان الحرارة للبدن شيء آخر ، وللهماء ميزان خاص به وكذا السرعة والنور وكذا ميزان حركات الأجرام السماوية كالشموس والأقمار والنجوم وأشعتها وروابطها ، إذن فلكل شيء ميزان خاص يقايسه ويسانحه.

فكذلك ميزان الأعمال لابد وان يكون متناسباً مع ما يوزن به فيمكن توزيعها به ، وهو جعل أفضل الأعمال وأشرف النفوس في نقطة ثم مقايسة الأعمال والنفوس بها ، فكلما كان أقرب إليه وأنسب فهو أثقل وكلما كان أبعد فهو أخف كما يقاس ويوزن العلم والاستعداد في الطالب بما يقرب من هذا .

وأشرف النفوس وأفضل الأعمال نفس النبي والولي (عليهم الصلاة والسلام) وأعمالهم ، وإلى ذلك أشارت روايات الباب من قول النبي ﷺ لعلي عليه السلام : «أنت ميزان يوم القيامة» ، فانه ﷺ الامام المقتدى به ، فكلما كان عمل من يتبعه ويفتدي به من شيعته أقرب إلى أعماله ، ونفسه أقرب إلى نفسه الشريفة ، فهو أثقل ، وكلما كان أبعد فهو أخف ، وذلك عندنا غير مختص به ﷺ بل يعم سائر الأئمة عليهم السلام بل نفس النبي ﷺ بل وللنساء ميزان خاص بهن وهي «الصديقة الطاهرة الشريفة المعصومة فاطمة الزهراء عليها السلام» وأعمالها ، وهي سيّدة نساء العالمين بنت رسول الله وأم أبيها ، فكلما كانت نفس امرأة مؤمنة وأعمالها أقرب إليها فميزانها أثقل ، وكلما كانت أبعد فهي أخف.

(١) عن هشام بن سالم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل : «نضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئاً» . قال : هم الأنبياء والأوصياء عليهم السلام . (البحار : ج ٧ ص ٢٤١)

والوزن يومئذ الحق ، فكل انسان يأتي بما حصل ، ويُقاس بأعلى متحصّل
ويوزن ويرى عمله وجزاءه : ﴿ فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ، ومن يعمل مثقال
ذرة شراً يره ﴾^(١).

الحساب السريع :

فاذا حشر الانسان مع أعماله خيراً كانت أو شراً ، فجاءت أعماله حاضرة
أمامه متجسمة متصورة فيراها بأَم عينه ، ثم قيس ذلك المكتوب المخطوط مع نوع
أعلى منه فعرف وزنه ومقدار القرب والبعد به ، لاسيما بعد ملاحظة روح الأعمال
أي (النبات) فتعيّن تلك النبات مقدار القرية الى الله تعالى ، وبسببه يتحدّد الوزن خفة
وثقلاً ، ويتناسب الجزاء ثواباً وعقاباً ؛ وعندئذ يقع الحساب السريع ، فكل انسان
يرى جميع ما صدر منه متحصلاً موجوداً . هذا ولا يمكن ان يرتبط العمل الصادر عن
أحد بشخص آخر ويلحق به ﴿ ولا تزر وازرة وزر أخرى ﴾^(٢) ، فقد يسعد بها ، فانها
الحسنات تورث الجنة ونعم القرار ، وقد يحزن ويتمنى : ﴿ لو أنّ بينه وبينها أمداً
بعيداً ﴾^(٣) ولا يمكن له ذلك التمني ، فان الربط صدوري والتعلّق نحو علي .

واذاً فبملاحظة جميع الأعمال تعطى النتيجة حفظاً للتناسب ، فان الخير
لا ينتج شراً ولا يمكن ان تنعكس المعادلة فيعلم بذلك حكمه وانه من أهل الجنة أو
أهل النار ، أو لابد أن ينتظر رحمة ربه وغفرانه لعلّه يغلب جانب الخير وينتهي الى
السعادة ، فان مسألة الرحمة والغفران وكذلك العفو والشفاعة لاترتبط بالحساب
وحده ولتلك المسائل مبادئ أخرى من الله تعالى : ﴿ يغفر لمن يشاء ويعذب من

(١) الزلزلة [٩٩] الآية ٧-٨.

(٢) الأنعام [٦] الآية ١٦٤ .

(٣) آل عمران [٣] الآية ٣٠ .

يشاء^(١)، ولكن الحساب السريع^(٢) هو الربط والتناسب بين الأعمال ونتائجها ، وقد يكون بالاعداد الرياضية أو بالآلات الإلكترونية الحساسة أو أدق منها ، بل هي عينية ونفسية على نهاية السرعة المتناسبة ، ولذلك لا يعرف كل أحد نتيجة حساب الآخر ، حتى لو كانا قائمين مقاماً واحداً بل وحتى لو كانا - مثلاً - متلاصقين ومتجاورين .

الصراط على النار إلى الجنة :

بعدما علمت ان الصراط المستقيم الذي هدئ الله تعالى عباده اليه هو الشريعة الاسلامية المطهرة الحقة المتمثلة بالأئمة الاثني عشر عليهم السلام ، فإن الاستقامة عبارة عن أقرب الطرق بين النقطتين (المبدأ والمنتهى) ، والانسان عندما صار مكلفاً وميّز بين الأمور فأقرب الطرق منه إلى الله تعالى وإلى السعادة المطلقة والفوز العظيم هو هذا الطريق ، ولو كان غيره أقرب لكان يجب على الله تعالى ان يعرفه ويهدي اليه عباده من جهة اللطف وامتناع البخل في ساحته ومنع الفيض الممكن .

هذا ، وتجد في روايات الباب توصيف هذا الصراط اضافة على ما في القرآن الكريم بأنه في القيامة وانه ممدود على النار منصوب فوق جهنم وقد اشتعلت النار المضطربة فيه ، وأنه أخذ من السيف وأدق من الشعر^(٣) ، والعباد لابد وأن يعبروه إلى الجنة الواقعة في انتهاء السبيل ، فكان أحد طرفيه المحشر ، والآخر الجنة ، والنار تحته ، ولا طريق إلى الجنة إلا منه .

وكثير من العباد يعبرونه كالبرق الخاطف وجمع كالطائر وآخرون كالماشى

(١) آل عمران [٣] الآية ١٢٩ .

(٢) «إن الله سريع الحساب» (المائدة [٥] الآية ٤) .

(٣) قال رسول الله ﷺ : ...ثم يوضع عليها صراط أدق من الشعر وأخد من السيف. (الكافي: ج ٨ ص ٣١٢ ح ٤٨٦)

سريعاً وغيرهم بطيئاً حتى ينتهي الى جمع معلقين به من الأيدي والأنامل أو الأرجل أو من شعر الرأس وحتى من شعر أهداب العينين ... (كما ترى في روايات متعددة^(١))، ومنهم من يعبرونه الى نهايته ، ومنهم يسقطون في النار ويلتهمهم الزفير .

هذا الصراط وبهذه الأوصاف قد يستبعد وجوده الانسان في يوم القيامة وأنه كيف يمكن أن يكون أخذ من السيف وأدق من الشعر بل وأحر من النار ، والانسان يعبر عليه أو يعلق دون ان ينقطع أو لانهرقه نار جهنم .

إلا أن التأمل في الأوصاف يكشف الحقيقة ويظهر الصورة الصحيحة لهذا الصراط وأنه تجسم لنفس الصراط الذي عرفته في الدنيا فانه لاسبيل الى الآخرة إلا أن يجيء الانسان في الدنيا ويهبط اليها ، والنار المضطربة الجاذبة هي نفس عوامل العصيان والانحراف عن الحق ، وأفراد الانسان في هذا العالم قد يعبرون ويتجاوزون عن العصيان بلا تأمل وترديد كالبرق الخاطف ، وهناك عباد لا يعصون الله تعالى ، وهكذا الى من يعصيه بالأيدي أو الأنامل أو الأرجل أو شعر الرأس وهكذا .

فاذا تجسست هذه الحقيقة في الآخرة بما هي في الواقع وظهرت نفسية الانسان كتجسم سائر الأعمال وحضورها تجده كما وصفته روايات الباب فلا يكون الأمر تمثيلاً وتأويلاً بل ببيان لواقع الحال وحقيقة تبلى سريره وتتكشف نفسيته ،

(١) نذكر بعضها :

١-.... مَرَّ عَلَى الصَّرَاطِ كَالْبَرْقِ الْخَاطِفِ .. (وسائل الشيعة: ج ٥ ص ٣٨٧)

٢-.... ان له جناحين أخضرين يطير بهما على الصراط كالبرق الخاطف .. (وسائل الشيعة: ج ٤ ص ٣٥٢)

٣-.... تَمَرَّ عَلَى الصَّرَاطِ مَرَّ السَّحَابِ .. (وسائل الشيعة: ج ١ ص ٣٤٣)

٤-.... يَمَرُّ عَلَى الصَّرَاطِ كَالرَّيْحِ الْعَاصِفِ .. (وسائل الشيعة: ج ٨ ص ٨٠٤)

٥- قال الصادق عليه السلام حول الصراط : هو أدق من الشعر وأحد من السيف فمنهم من يمر عليه مثل البرق،

ومنهم من يمر عليه مثل عدو الفرس، ومنهم من يمر عليه ماشياً ، ومنهم من يمر عليه حبواً، ومنهم من يمر عليه متعلقاً فتأخذ النار منه شيئاً وتترك منه شيئاً . (تفسير المقي: ج ١ ص ٢٩)

وأفراد الانسان يعبرون عنه - على اختلاف - : أليس الحق والباطل والمميز بينهما وهو السبيل الى الحق أحد من السيف وأدق من الشعر في موارد كثيرة ، فمن وجد الحق وأخذه بسرعة هو الذي يعبر عنه في الآخرة بسرعة على حد ما عبر عنه في الدنيا في مقام العمل فتأمل تعرف حقيقة الأمر .

الجنة والنار :

الجنة والنار هما آخر المنازل للانسان وقد وصفهما القرآن الكريم بما يعملون من أعلى مراتب النعم وأشد صور العذاب ، وأن في الجنة ﴿ ما تشتهي الأنفس وتلذذ الأعين ﴾ ^(١) ، ﴿ لهم ما يشاءون فيها ولدينا مزيد ﴾ ^(٢) وأن فيها ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ، ونزل أصحاب النار السموم والحميم ... كما ورد كل ذلك في الآيات الكثيرة ، أما الذي لا بد أن نشير اليه هنا هو أن كلا منهما ذات مراتب ودرجات ، وأن لكل انسان وكل عمل مرتبة ودرجة متناسبة وكما أن بين العمل والجزاء - ثواباً وعقاباً - رابطة خاصة تشبه العلبة ، أي ان الانسان بنفسه هو الذي يوجب تحقق نعيم خاص في الجنة وعذاب في النار حسب عمله ، لا بمعنى أن ذلك تشبيه وتأويل بل جزاء بما كانوا يعملون جزاءً وفاقاً ، ولا أن نفس العمل هو النعمة أو هو العذاب فأن ذلك يرجع الى انكارهما بل هما من أدق المعارف الإلهية وأن وجودهما في القيامة والآخرة من مسلمات الأديان بل قطعيات العلم ، فأن تلك النار هي ﴿ التي وقودها الناس والحجارة ﴾ ^(٣) الحجارة التي هي قلوبهم ﴿ كالحجارة أو أشد قسوة ﴾ ^(٤) .

وأما البحث بصورة تفصيلية عن ماهية الجنة والنار وأوصافهما فلا بد وأن يُعلم

(١) الزخرف [٤٣] الآية ٧١ .

(٢) ق [٥٠] الآية ٣٥ .

(٣) البقرة [٢] الآية ٢٤ .

(٤) البقرة [٢] الآية ٧٤ .

من النقل الصادق ، وقد وقع البحث عنهما في القرآن الكريم بتفصيل شامل لم يُترك شيء منه ، وعرفت في أوّل بحث المعاد أنّ منتهى الحركة والسكون وآخر الاستعداد: الفعلية ، فاذا كانت الجنة والنار واقعيتين في آخر منازل حركة الانسان تبعاً لحركة العالم ، فهما على وجه الاطلاق والفعلية والكمال ، فلاتجد في جنة الخلد ضعفاً ولا نقصاً ، لا في نعمها ولا في مُنعمها ، فليس فيها الكسل والهمم والمرض ... الخ ، ولا فساد ولا اختلال في الفواكه أو الفرش أو الأسرة وغيرها ، وكذا لاتجد في نار الأبد النوم والراحة فإنّ طبع تلك الجنة والنار قائم حسب نظام الخلق ومقتضى وجودهما على الشروط والظروف والاطلاق والكمال من كل جهة .

وبذلك ينحل ما قد يستشكل بأنّ الاطاعة أو العصيان في زمان محدود كيف يجازى بالجنة والنار المطلقين وأنّ ذلك لا يناسب العدل كما ذكرنا من قبل ، وسنشير اليه في مسألة العدل انشاء الله تعالى .

واذا تأملت في ذلك فلملك تعرف وجود ﴿ رضوان من الله أكبر ﴾^(١) وأفضل من الجنة ونعيمها فان رضوان تعالى أقرب الى الكمال المطلق الذاتي من النعيم المخلوق المعلول وذلك ميسور في طرف السعادة وانتهاء طريق الحق والخير والحركة اليه ، فللاسان أن يتصل بمرحلة (رضوان الله) الأكبر من كل نعيم ، وذلك هو الفوز العظيم ، رزقنا الله تعالى وإياكم تلكم النعم ان شاء الله تعالى .

هذا كله حسب نظام المحاسبة وقوانين الخلقة وجنود الله تعالى في السماوات والأرض أي حسب مجاري الطبيعة في انحاء العالم الطبيعي وما وراءه أي العالم الملكوتي والنفسي والعقلي على ما فصل في محله .

الغفران والرحمة والشفاعة :

أما تكفير السيئات وغفران الذنوب ورحمة الله تعالى على عباده المذنبين بل على المطيعين بغض النظر عن عوامل العذاب واعطاء الحسنات أو ارتفاع درجات المطيعين أكثر مما يستحقونه وأمثال ذلك فمبادئها مسائل أخرى في مجال أوصاف الله تعالى ، فإنه يفعل ما يشاء ويقدر ، « يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء والله غفور رحيم »^(١) كما أنه أشد المعاقبين وأسرع الحاسبين^(٢) وأحكم الحاكمين^(٣) ، والكمال البحث المطلق لا بد وأن يتجلى في كل من أوصافه الذاتية وغيرها ، وتلك المسائل ترجع إلى كمالاته المتناسبة وتجليات صفاته الاخرى ، كما فصل في محله .

وبذلك تنحل مشكلة الشفاعة باذنه تعالى وانه لا ينافي الحكمة في تشريع الأحكام ولزوم الأمتثال ، وجوب عقاب العاصي وثواب المطيع ، فإن الشفاعة باذن الله ترجع إلى بعض الأوصاف الاخرى ولا ترتبط بالحكمة البالغة ونظام التشريع التابع لنظام التكوين على التفصيل المذكور في التفاسير لاسيما ما عن الاستاذ العلامة الطباطبائي صاحب تفسير الميزان^(٤) (أدام الله ظله) وحيث ان تلك المسائل قد تم بحثها في الكتب الروائية والتفسيرية ، فإننا نختم مسألة المعاد باجمال وعليك بالكتب المفصلة ، والله الحمد^(٥) .

هذا تمام الكلام في الأصول الثلاثة من المعارف الاسلامية الكلية ولكن بقيت هنا مسألتان لا بد أن نتعرض لهما انشاء الله تعالى وهما : العدل والامامة .

(١) آل عمران [٣] الآية ١٢٩ .

(٢) «الإله الحكم وهو أسرع الحاسبين» (الانعام [٦] الآية ٦٢) .

(٣) «أنت أحكم الحاكمين» (هود [١١] الآية ٤٥) .

(٤) انظر إلى بحث الشفاعة في «الميزان» : ج ١ ص ١٥٤ إلى ٢٧٠ ذيل آية ٤٨ من سورة البقرة [٢] .

(٥) تم هذا البحث في الساعة السابعة والرابع بعد الظهر من يوم ٢٨ / رمضان / ١٣٩٨ هـ . ق .

الفصل الرابع :

العدل

الكلام في العدل الشامل :

لا إشكال في أنَّ العدل من أوصاف الله تعالى لا بدَّ أن يُبحث عنه لدى الكلام في صفات الواجب تعالى في مسألة التوحيد كما أشرنا إلى بعضها هناك ، إلّا أنَّ هناك أمراً آخرًا وراء امتياز البحث عنه إلى حدِّ جعله من الأصول، ألا وهو الكلام في مسألة الجبر والاختيار وهي من أقدم المسائل الكلامية انتهت ببعضهم الأمر إلى انكار العدل، فانه اذا قيل للجبرية اذا كان الانسان في كل الأفعال مجبوراً من غير اختيار فكيف يعاقب العاصي ويثاب المطيع وكل منهما مجبور على فعله ؟ وذلك لا ينسجم مع العدل الألهي ، اضافة إلى قبحه عقلاً ؟ فأنكر الجبريون الحسن والقبیح العقلیین على خلاف ضرورة العقل ، وكذلك أنكروا العدل الألهي (أعاذنا الله منه) وقالوا : إنَّ عقاب العاصي المجبور لا بأس به ؛ والحسن ما يفعله تعالى ، والقبیح ما يتركه من غير درك للعقل في ذلك .

نعم من خرج عن سبيل الحق ضلَّ ، ومن دخل البيت من غير الباب تاه وسقط ، فإنَّ علوم النبوة الألهيّة لا بدَّ أن تؤتّى من بابها وهو أهل بيت النبوة . فقد قال رسول الله ﷺ : «أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أتى الباب وصل ، يا علي انت بابي الذي أُوتى منه ، وانا بابُ الله ، فمن أتاني من سواك لم يصل إليّ ، ومن أتى الله من سواي لم يصل إلى الله»^(١) .

(١) وسائل الشيعة : ج ١٨ ص ٥٢ ، وهذا الحديث متواتر بين العامة والخاصة ، كما قال صاحب الوسائل .

وليس المقام موضع الكلام في أصل مسألة الجبر والتفويض على تفصيلها العريق من طريق أهل بيت النبوة (صلوات الله عليهم أجمعين) ومعنى قول الصادق: «لا جبر ولا تفويض ولكن أمر بين أمرين»^(١)؛ جبر وتفويض، وكثرة الكلام في ردّ المجبرة وإثبات العدل، وإن الله تعالى بعقابه العاصي لا يظلم، انظر التفصيل في بحث العدل.

ولكن المدعى في أصل مسألة العدل أوسع ممّا عرفت في ردّ الجبريين من عدله تعالى في القيامة ومقام الجزاء والثواب فلنشر اليه.

وهو: أنّ الله تعالى عادل على الإطلاق فيكون التكوين والخلق بآجمعهما من مظاهر عدله، وكذلك التشريع، ويتبعه الجزاء في القيامة. ولا بدّ من معرفة معنى العدل أولاً حتى يتضح في مظاهره؛ وأهمّها ما أشرنا اليه: العدل هو التناسب وكون الشيء في مقامه وموضعه حال المقايسة مع سائر الأشياء المحيطة به أو المركبة منها، مثلاً: في جسم الانسان المعتدل ترى كل عضو في موضعه ومع ذلك تراه متناسباً مع سائر الأعضاء صغراً وكبيراً، وكذلك قامة الانسان من غير طول أو قصر، وكذا الأمر في بناء منزل أو مدرسة أو مستشفى أو كليّة أو غير ذلك من المراكز الإدارية، لا بدّ وأن يكون البناء متناسباً حسب المقصد، ففي البيت العائلي يحتاج إلى حجرات وغرف حسب اقتضاء المعاش إلى المطبخ والمأكل وغرفة النوم وغيره وكل ذلك على وضع خاص، وفي المدرسة زائداً على ما ذكر يحتاج إلى مدرّس ومكتبة وغير ذلك، وفي المستشفى يحتاج إلى غرف أخرى كغرفة للعمل الجراحي وغرفة للوسائل الخاصة والدواء إلى غير ذلك، وكذلك الكليّات ومراكز الادارات والمؤتمرات، فترى أنّ الاعتدال في ذلك كلّ هو التناسب وكون كل شيء في

موضعه ، فالعدالة وضع الشيء في موضعه^(١) واطلاقه على الصفة النفسانية أيضاً لكونها في موضعها حسب التناسب دون افراط أو تفريط في الأوصاف كما فصل في علم الأخلاق ، وعليه : فالعدالة غير المساواة ، فإنَّ الأول : التناسب ، والثاني : التساوي .

العدالة غير المساواة :

وللتوضيح في المقام لابد من ذكر مثال : ان كان لك ابناء وبنات وهم مختلفون في السن طبعاً ، فعليك تأمين معاشهم من المسكن والمأكل والملبس ، فاذا أردت تهيئة اللباس لهم فتذهب بهم الى السوق لتشتري لهم ملابس ، فتقول لصاحب الدكان : أريد لهم ملابس كلها على السواء من جهة الطول والعرض ونوع الخياطة واللون وجنس النسيج والقيمة وأيضاً أريد مراعاة العدالة بين الأولاد ومساواتهم ، فينظر اليك البائع نظرة خاصة وهو يقول اذا كنت تريد المساواة فعليك أن تشتري لأجمعهم الثياب من غير تمييز ، والعدالة تقتضي أن تشتري لكل منهم مايناسبه فان ثياب البنات غير ثياب البنين وثوب الكبير لايناسب الصغير ولا العكس أيضاً وكل منهم يحب لوناً خاصاً حسب ذوقه قد لايجبه الآخر ويحب خياطة دون أخرى ، فعليك أن تشتري لكل منهم مايناسبه حتى تكون عادلاً من جهة ومراعياً للمساواة من جهة اخرى واجتماعهما في مثل الأمثلة أورث الاشتباه .

العدالة في الخلق والتكوين :

اذا عرفت ماقلنا من انَّ الله تعالى عادل في الابداع والخلق بمعنى انه أعطى كل شيء ، حسب اقتضائه الوجود ، وجعل كل شيء في موضعه . فما ترى في نظام السماوات والأرض وكيف هو يكون كائن على أدق مراتب العدل بحيث لو تغير

(١) قال مولانا الموحدين علي رحمته : العدل يضع الأمور مواضعها . (نهج البلاغة : قصار الحكم رقم ٤٣٧)

موضع شيء منها لتشتت الأمور إلى حد تختل الحياة على الكرة الأرضية لاسيما حياة الانسان وتكامله ، أي الغاية القصوى والغرض الأعلى من خلقها . فلو فرضت أن الأرض أقرب إلى الشمس في مدارها أو أبعد منها أو فرضتها أسرع في حركتها أو أبطأ مما هي عليه بشيء ما ، اختلت شروط الحياة بوجه غريب ، وكذلك النظام في حياة الجماد والنبات والحيوان حتى تنتهي إلى مسائل أدق في الخلقة من النظم الحاكمة على المجردات ودرجاتها حتى تنتهي إلى ما في أرواح أفراد الانسان ونفوسهم ، فإن ذلك كله على أدق حساب وأحسن نظام وأعدل خلق وإيجاد .

هذا عين العدل :

والعدل والتناسب شيء تراه واضحاً ، لكن ترى ان هذا لا يتم إلا اذا نظرت إلى كل النظام ومن جميع جهاته لا أن تنظر إلى جزء منه منفرداً عن بقية أجزاء النظام المترابطة فيما بينهما ، ومن هنا يحصل الاشتباه في بادئ نظرنا ونحسب شيئاً ما خلاف العدل فنقول : كيف يختلف أفراد الانسان في اللون والحجم والحسن والسلامة الطبيعية بل في الفهم والاستعداد والقوى الفكرية ؟ «وسياتي الكلام في الاختلافات الناشئة عن ظلم بني الانسان بعضهم للبعض» وكذلك فيما يصيب الانسان من ناحية نظام الخلقة من أنواع الزلازل والفيضانات والسيول فيهلك قوماً دون آخرين ؟ فنقول أين هذا من العدل ؟ فإننا نرى ظلماً فاحشاً على المتولد ناقص الخلقة والقاصر في القوى الفكرية ومن أصيب بالعماهات .

ولكن اذا تأملت في الحادث وعلمته المترتبة المتسلسلة ، ونسبته إلى تركه ولتلك العلل وما ينتهي من انتفاء العلل المتسلسلة تعرف أن ذلك عين العدل وحقّه ، فإن الانسان المولود في المنطقة الحارة أو المعتدلة ، والمولود بقرب المناطق القطبية وكذا الحيوانات في تلك المناطق تراهم يختلفون حسب تناسب مقتضيات الجو والطبيعة والأرض وغيرها في الحجم واللون والضعف والقوة ، والحاكم على التوالد

والتناسل قوانين عامة ثابتة في كل من الزوجين في كل مكان وزمان فيتوكد الولد بمباشرة الوالدين ومناكحتهما مع تأثير الآلاف بل الملايين من القوانين المرتبطة بالحياة في مراتب مختلفة للنطفة والجنين حتى الولادة واللبن والمحيط الطبيعي للطفل وسائر الشروط للتكامل .

وتلك القوانين الحاكمة ضامنة للحياة والتكامل الى الغرض النهائي ، واختلاف المناطق المورثة للاختلاف أيضاً ناشئة عن قوانين اخرى ضامنة للغرض مثل كروية الأرض ودورانها حول الشمس في مدار خاص وعلى سرعة خاصة كما تعرف . فاذا تصوّرت ارتفاع الاختلاف فلا بد من ارتفاع القوانين العاملة لها الموجبة لإمكان أصل تحقق الحياة على الكرة الأرضية ، فترى انه سوف يختل كذلك أصل الغرض في خلقه العالم .

وكذا ماتراه من أنواع البليّات من الزلزلة والسييل والفيضان وأمثالها تراها ناتجة من عوامل كثيرة لأصل الحياة على كرة الأرض من اضاءة الشمس وتبخير ماء البحر ونزول الماء من الغيوم على مناطق مختلفة حسب قوانين دقيقة وجريان الماء في الانحدار واتصال البعض بالآخر وكثرة السرعة والقدرة بالحركة والانحدار على قوانين عامة اخرى حاكمة على شراشر الخلقة ، وكذا الأبخرة الداخلية للأرض عند خروجها على القوانين الخاصة المورثة للزلزلة أو غير ذلك من عللها الاخرى ، وكذلك اختلاف درجات الحرارة والبرودة في المناطق الناشئة من قوانين حركة الأرض ومدارها على وجه خاص قائم على قوانين خاصة تورث حركة في الهواء وتحقق الريح ، وعند شروط اخرى : الفيضانات . فيبتلى أفراد البشر بل غيرهم من الحيوانات والنباتات بالنقص أو الهلاك والدمار ، ويتوهم الانسان أنّ ذلك ظلم بهم مع أنّ ارتفاع ذلك بارتفاع علله يورث انعدام الحياة على الأرض وامتناع تحقق الغرض الأصلي من الخلقة .

وعلى لسان العلم والفلسفة : لابدّ من تحمّل اللوازم والملايسات في دار يكون التصادم والتزاحم طبعه الأولي أي دار المادة وعالم الماديات .

مع أنّ تركّ خبير كثير لشر قليل شرّ كثير بنفسه ؛ وعليه فالعدل شامل لجميع انحاء الوجود ، والكون ، والتناسب بالنسبة الى الغرض النهائي موجود في شراشر التكوين ، والنظام بأجمعه أحسن النظام وأنسبه وأعدله .

دليل على المدعى :

هذا كلّه كان هو المدعى ، والدليل عليه بعدما تطلّع على التناسب في الخلقة حسب ما أثبتته العلوم الطبيعية السماوية والأرضية في كل من الجماد والنبات والحيوان الى ان تصل الى الانسان من القوانين الكلية الحاكمة وروابطها بعضها مع بعض والفعل والانفعال بعضها عن بعض حسب قواعد اخرى دقيقة منظّمة كما لا يخفى على من اطّلع على شيء من تلك العلوم حتى المتداولة منها .

الدليل بعد ذلك : انه لو أمكن وجود نظام في التكوين والايجاد ، أصلح وأحسن من هذا ، لكان على الموجد تعالى خلقه وإيجاده وإلا يلزم البخل ومنع الجود والإفاضة مع امكانه على ما فصل في محله بعنوان قاعدة : (امكان الأشرف) ، فان ذلك أصل كلّ يعطي امتناع وجود الأخس مع امكان الأشرف ، فالموجود في كل مرحلة أشرف وأفضل ما يمكنه أخذ الوجود والتلبّس بالتحقق ولا حدّ في أصل الفيض والإفاضة والاشراف كما تعلم .

الله تعالى عادل في التشريع :

لعلّك تعرف أنّ العدلية هم الذين يعتقدون بتبعية الأحكام لملاكانها وانه لا

جزاف في التشريع ، بمعنى أنَّ كل حكم شرعي تكليفي أو وضعي لم يُشْرَع إلاَّ متناسباً مع مصلحته ، فما لم يكن في فعل مصلحة على حدِّ الإلزام لم يوجب ، أو مضرة ومفسدة كذلك لم تحرم ، وإذا كانت على حدِّ الرجحان استحب ، وكذلك المفسدة إذا كانت على حدِّ رجحان الترك حُكِم بالكراهة ، وكذلك الصحة والفساد في العقود والايقاعات أو الجزئية والشرطية والممانعية فإنَّ في جعل ذلك كله ملاكاً على حدة ، والحكم مناسب له ، فلم يجعل مافيه ملاك المنع أو الخلل شرطاً أو جزءاً ولا عكس بل في الجزئية أو الشرطية أيضاً حسب المراتب من الدخالة في تحقق نفس المهية أو كمالها ، فالجعل والتشريع لم يكن جزافاً وبلا ملاك ، بل على وفق العدالة والتناسب الكامل في نفس الجعل وأصله وفي الدرجة والوضع والتكليف. هذا بحسب الحكم والأمر والنهي ، وهكذا الأمر في مرحلة الامتثال والاتباع بالمأمور به ، فانه تعالى عادل ﴿ لا يَكْلَفُ الله نفساً إلاَّ وسعها ﴾^(١) وكذلك طرف الامتثال عند التزامه والتعارض فلا يجب عليه في العمل إلاَّ الأهم ، وان ترك فالهم على مافصل في علم الأصول في مسألة التزامه والترتب وسائر القواعد الكلية السارية في جميع الموارد ، فهو - تعالى - عادل في التشريع وجعل الأحكام والقوانين من غير فرق بين العبادات والمعاملات والعقود بل حتى الايقاعات كذلك ، ومن غير فرق بين البسائط والمركبات والمخترعات الشرعية أو المعتبرات العقلية التي أمضاها الشارع المقدس أو تصرف فيها توسعة وتضييقاً فإنَّ في ذلك كله ملاكاً خاصاً متناسباً مع المجمعول والمشروع على حساب دقيق يعجب الانسان ، لاسيما حال ملاحظة الحدود والمراتب حتى في أبواب الحدود والديات وغيرها .

ما الدليل على عدالة الله تعالى :

والدليل على ذلك بعدما ترى من المصالح الظاهرة التي يعرفها كل أحد في

كثير من الأحكام الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الحكومية بل والعبادية الاجتماعية بل الفردية ، انّ كل ما يصدر عن المبدئ الأعلى العالم الحكيم القادر يمتنع أن يكون بلا علة غائية ، كامتناع الصدور بلا علة فاعلية فانّ الفعل الجزاف بلا غاية لا يصدر عن مبدأ العلم والقدرة ، والتشريع والجعل فعل صادر عنه تعالى تكويناً ، فانه تعالى هو الذي حرّم وحلّ وهو الذي أوجب أمراً أو جعل شيئاً جزءاً للواجب أو شرطاً أي أوجد تلك الأحكام في عالم الاعتبار والايجاد والتكوين فان ذلك لم يكن بلا علة وغاية كما عرفت في عدالته تعالى في التكوين .

والغايات في الأحكام هي الملاكات أي المصالح والمفاسد والخواص الموجودة في المتعلقات . ولا نعني بالعدالة في التشريع إلا هذه التبعية وهذا التناسب.

لماذا الغاية ؟

ومن العدل في المقام الاشارة الى أنّ الأحكام المجعولة وضماً وتكليفاً لطف من الله تعالى لاترجع المنافع فيها إلا الى العباد ولا يصون من المفاسد إلا نفس العامل بالحكم ، فلن يضر الله شيئاً وان كفر من في الأرض جميعاً أو فسق فانّ الكفر والفسق يورث الفساد والهلاك للنفس ﴿ إن أحستهم أحستهم لأنفسكم وإن أسأتم فلها ﴾^(١).

نعم هناك أمر آخر في غاية اللطف والظرافة في مرحلة الامتثال والإطاعة : فانّ العبد قد يمثل ويطيع رغبة في المصلحة الدنيوية أو الاخروية أو رهبة عن المفسدة كذلك ، ولكن قد يمثل لمجرد الإطاعة والعبادة من غير نظر الى مسألة الملاك في

الحكم ويرى الله تعالى أعظم وأعلى من ذلك وانه القادر على عقاب المطيع أيضاً وان لم يفعل ، بل الرضوان ومصلحة الرضا أقوى المصالح ، ولذة الإطاعة من أكبر اللذات والطفها كما أشار اليه الامام الأول مولى الموحدين علي عليه السلام في موارد عديدة من تقسيم عبادة العباد^(١) أو قوله عليه السلام : «ما عبدتك خوفاً من نارك ولا طمعاً في جنتك بل وجدتك أهلاً للعبادة فعبدتك» ، رزقنا الله تعالى وإياكم لذة تلك المراحل .

ولقد كان لاستاذنا المرحوم السيد الورع الفاضل السيد حسن الفريد الأراكي (رضوان الله عليه) في المقام مثال : من أنّ الأب اذا أمر ابنه أن يشتري من السوق شيئاً من الطعام أو الفواكه مثلاً؛ فمن المعلوم ان الملاك في ذلك تهيئة الغذاء للعائلة وهو منهم ، فان اطاع واشترى فزائداً على تأمين المصلحة ، تتقوى رابطة الأبوة والبنوة العاطفية ويحس كل منهما لطفاً خاصاً بالنسبة الى الآخر ، وعند العصيان زائداً على تفويت المصلحة ينتزع منه تحقير الابن أباه وتركه الاعتناء اليه وفي طرف الأب يرجع الى عظمة روحه وسعة صدره ، وكلما كان صدره أوسع وصبره أعظم كان الاعتناء بالعصيان أضعف وكانت العقوبة من تلك الناحية أخف ولكن العذاب الحاصل من ناحية عدم وجود الغذاء والفاكهة راجع اليه لا يمكن الفرار عنه ، وانت بالتأمل في المثال والتطبيق مع معرفة الفرق بين الموالي العاديين ومولى الموالي تجد اللطف في المقام .

الله تعالى عادل في الجزاء :

من المعلوم أنّ جعل الجزاء جنب جعل الحكم من أهم عوامل العمل به ، فإنّ

(١) قال الامام علي عليه السلام : «ان قوماً عبدوا الله رغبة فتلك عبادة التجار ، وان قوماً عبدوا الله رهبة فتلك عبادة العبيد ، وان قوماً عبدوه شكراً فتلك عبادة الأحرار» . (البحار : ج ٧٨ ص ٦٩)

أكثر الناس يعملون للأجر وفراراً عن العقاب ، والكلام هو هل انّ تلك الحكمة علّة أصل الجعل ، أم ان درجة الجزاء ومرتبته تتناسب مع طاعته وعصيانته ؟ أفهل يمكن أن يعاقب المرتكب للصغيرة عقاباً يناسب مرتكب الكبيرة ، أو يُثاب المطيع في بعض الأوامر ثواب المسلم نفسه لله تعالى ومطيعه في جميع الأوامر ؟ فالمدعى انه تعالى عادل في أصل العقاب والثواب فلا يعاقب المجبور في العمل والمعذور والعاجز ، ولا يثيب التارك أو العامل جبراً كما مرّ في علّة صيرورة ذلك البحث من الأصول ، وكذلك هو تعالى عادل في مراتب الثواب والعقاب ودرجاته وفقاً للعمل ، فالعاصي العائد التارك لأوامره الأصلية المهمة كالصلاة والصوم والحج والجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يعاقب بأشد من تارك بعض الواجبات الاخرى عن غير عمد أو عند عمد أحياناً ، كما ان هناك فرقاً بين من ترك الواجب ثم ندم وتاب ، ومن ابتهج بذنبه فإنّ الابتهاج بالذنب أعظم منه^(١) كما أنّ ثواب العبد المطيع على الإطلاق أعظم من الممتثل في الجملة .

وبعبارة أخرى : التناسب الدقيق الكامل بين ملاك الحكم الموجب لجعل أصل الحكم ، والجزاء المترتب على الاطاعة والتخلف ملحوظ مراعى لا في جعل أصل الجزاء بل في كل حكم حسب ملاكه من الصلاح والفساد كما ترى ذلك في الاحكام العرفية في نهاية الوضوح ، فانه فرق بين قتل النفس المحترمة عمداً لاسيما اذا كان المقتول متقياً عالمأ مجاهداً أو متصفاً ببعض تلك الصفات وغير العمد كذلك، وبين مطلق القتل والغيبة مثلاً أو السرقة ، وهكذا في كل ذنب حسب اختلاف درجات المورد وشروط المذنب ، فلكل ذنب حتى من شخص واحد عقاب خاص يناسب ذنبه بخصوصياته غير عقاب ذنبه الآخر ، كما أنّ لكل اطاعة كذلك ثواباً خاصاً يناسب خصوصياتها غير اطاعة اخرى .

(١) قال الامام زين العابدين عليه السلام : «إيتاك والابتهاج بالذنب فإنّ الابتهاج به أعظم من ركوبه». (البحار ج ٧٨ ص ١٥٩)
وقال الامام علي عليه السلام : «لا وزر أعظم من التجمع بالفجور» . (غرر الحكم)

وبهذا تختلف مراتب الجنة والنار وتفاوت درجات الدرجات في الجحيم أو الغرف والنعيم فلا يظلم أحد فتيلاً ويُجْزَوْنَ بما كانوا يعملون .

هذا هو العدل في القيامة والجزاء ، فهو تعالى عادل على الإطلاق .

الدليل على المدعى :

ولعل ذلك من القضايا التي قياساتها معها ولا يحتاج الى ذكر دليل خاص لها فإنَّ التوجه الى موضع جاعل الحكم وحكمته وغناه عما سواه كافٍ في الحكم بوجود ذلك التناسب والربط الخاص بين الجزاء والعمل فعلاً وتركاً ، ولكن مع ذلك نشير الى دليل في المقام وهو أنَّ الجزاء اذا كان من غير تناسب ورعاية العدالة فاما ان يكون جزافاً ومن غير علة رأساً ، واما أن يكون من قصد التشفي وأعمال القهر والغلبة جبراً لنقص وحلاً لعقدة ، وكل ذلك ممتنع عن الغني بالذات المستجمع لجميع صفات الكمال على ما عرفت في بحث التوحيد .

هذا كله حسب مقتضى العدل في جميع المراحل من التشريع والتكوين والجزاء ، ولا يرتبط ذلك بالعمو والغفران والرضوان والشفاعة باذن الرب ، فان مجاري ذلك كله أوصافه الأخرى ، كما أشرنا اليه من قبل ، رزقنا الله تعالى وإياكم العفو والرحمة والرضوان «إلهنا عاملنا بفضلك ولا تعاملنا بعدلك يا كريم فان لك النعمة والرحمة ومنك الجود والوجود» .

الفصل الخامس :

الإمامة

الإمامة المطلقة العامة :

قد عرفت أنّ الانسان حرّ مختار يفعل في نفسه وشؤون حياته كيفما يشاء ولا ولاية لأحد عليه . فلا ولاية لأحد على أحد حسب الأصل الأولي، فليس لأحد أن يمنع غيره عن شيء أو يأمره به ولا يجب على أحد اطاعة غيره في أوامره ونواهيه، فالانسان فعّال لمّا يشاء في دائرة قدرته ، يترك ما يشاء ويأخذ ممّا يشاء .

الولي هو الله :

نعم من خلقه كذلك وفطره على ذلك - وهو الله - له التصرف في ملكه وخلقه كيف يشاء ، فكما له الولاية والسلطنة تكويناً في الابداء والخلق والموت والحياة كيف يشاء ، فله الولاية أيضاً تشريعاً في الابداء والتحرير فيطلب منه أشياء ويمنعه عن أشياء ﴿ألا له الخلق والأمر﴾^(١) ، فيجب على الانسان أن يطيع الرب الخالق في أوامره ونواهيه ويجد نفسه تحت ولاية الرب وحكومته كما هو كذلك في الأمور التكوينية اجباراً وتكويناً ، فالله تعالى وليّ لا بد من اطاعته ولا يمكن الفرار من حكمته وترتب الثواب والعقاب على الاعمال ، واحاطة قدرته الكاملة فوق قواعد التكوين والتشريع أيضاً مع جريانها فيها ، وهذا ممّا لا كلام فيه مع حكم العقل بلزوم جلب المنافع ودفع المضار ، بل ان الطبع يقتضي ذلك ، والانسان لا يعرف جميع تلك الموارد من عند نفسه وبمساعدة عقله ، فلا بد من اطاعة العالم بجميع العالم على ما أشرنا اليه في بحث الرسالة ولزوم الوساطة لإعلام الطريق من الله تعالى على

العباد فراجع . أي كما يجب عليه الاحتراز عن الحرارة والبرودة المضرة وعن التخمة والمرض في التكوين ، كذلك يجب عليه الاحتراز عن المحرمات والانيان بالواجبات في التشريع ، فانها أيضاً من التكوين ، والواجبات الشرعية ألطاف في الواجبات العقلية ، بل الأحكام الشرعية كلها كذلك .

ثم بعد ذلك كله ، لعل الانسان الظلوم الجهول كفر بربه وعصى وتخلف وأخذ بهوى نفسه ومتابعة الشيطان والشهوة حتى مع العلم بالتبعات فيشري دنياه بأخرته ويختار الشقاء والظلم لنفسه وعليها - والانسان حر مالك لنفسه - وحينئذ يبدأ بالتعدي والتجاوز على حقوق الآخرين والظلم بهم حتى في المسائل الفردية ، فان البشر يعيشون مجتمعين مرتبطين مع بعض ، وكل ظلم وتجاوز هو بمثابة الجرثومة التي تفسد الجو والفضاء الانساني وتمحو شيئاً فشيئاً كرامة الانسان . فعلى الأمة والمجتمع الدفاع عن حقوقهم .

وحيث لا يمكن دخالة الجميع في ذلك الدفاع بل لا يتصور معرفتهم بالاضرار حتى يدافعوا فلا بد من مقام يدافع عن حق المجتمع ويتصدى لما لا يمكن تصدي الكل من التصرف في الاموال العمومية على جهة منافع العموم ومحافظة الحقوق الثقافية والصناعية والطبيعية والعسكرية و ... الخ .

من هو الأحق بذلك الحق :

ومن المعلوم أنّ الأحق بتصدي ذلك المقام هو من كان أعرف بتلك الحقوق من ناحية العلم بها ، وأصدق وأعدل في مقام العمل من ناحيته ، والإطلاع على ذلك على ما هو حقّه لا يمكن إلاّ لعلّام الغيوب ، وأما من ناحية الناس كما عن طريق الانتخاب - مثلاً - فنسبي مع ما فيه من الاشكال الذي سنشير اليه ، ومن ذلك يتضح أساس المسألة من أنّ الامامة منصب من قبل الله تعالى - كما نفهم من قوله جل جلاله

لإبراهيم عليه السلام: ﴿ اني جاعلك للناس اماماً ﴾ * - أو من المنتصب من قبله لا انتخابي من الناس .

وَأَتْبَاعُهُ:

وعليه فان الامام الأول والأحق هو الرسول المنتخب والمصطفى من الله تعالى ، العالم بالحقوق ، العادل فيها ، المنتصب لذلك المنصب ، قال الله تعالى : ﴿ النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم ﴾ ^(١) ، فله التصرف في كل ما كان لهم التصرف فيه في جهة منافعهم ومصالحهم من الأموال والأنفس والأعراض ، ويجب على الناس اطاعته وأتباعه في أوامره ونواهيه ، وقد قال تعالى : ﴿ أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ﴾ ^(٢) ، أو : ﴿ أطيعوا الله ورسوله ﴾ ^(٣) في آيات عديدة ؛ هذا من جهة المثبت ، وقال تعالى : ﴿ ما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة ﴾ ^(٤) ، فان نفى الخيار قبيل قضاء الرسول رديف قضاء الله تعالى يثبت ولايته وامامته ، وهذا مقام لا يرتبط برسالته ووساطته ﷺ ﴿ وما على الرسول إلاّ البلاغ ﴾ ^(٥) كما أشرنا اليه في بحث الرسالة وتفصيل الكلام في كتاب : (الولاية والحكومة) من مجهودنا (فقه القرآن) .

فالرسول ﷺ بعد الله تعالى ولي على الناس منصوب من قبله ، له التصرف في الامور والتقلب فيها في جهة حفظ حقوق الناس وتأمين منافعهم . وعلى الناس اطاعته وأتباعه فيما يوافق منافعهم الشخصية بل حتى في ما يخالفها بل مطلقاً ،

* البقرة [٢] الآية ١٢٤ .

١) الأحزاب [٣] الآية ٦ .

٢) النساء [٤] الآية ٥٩ .

٣) الانفال [٨] الآية ٢٠ .

٤) الأحزاب [٣٣] الآية ٣٦ .

٥) المائدة [٥] الآية ٩٩ .

وهذا المقام كما ترى من ملاكه ودليل لزومه لا يقبل الاختتام ، ولا يمكن فيه الختام وترك الناس على شهواتهم المؤدية الى الظلم وتضييع الحقوق ، فلا بد من بقاءه بعد ختم الرسالة ، ولا طريق الى العالم العادل كما هو حقّه إلا الله تعالى ورسوله المؤمن الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ، فعليه أن ينصب أحداً لهذا المقام تحفظاً على حقوق المجتمع وبقاءً للأمة الاسلامية الانسانية ، وليس له ترك الناس سدى والخروج عنهم وهم حيارى فانه ينتهي بهم ويضطرهم الى الانتخاب وملاحظة الآراء وسبأني الكلام عنه انشاء الله .

المنتصب:

ولقد نصب رسول الله ﷺ علياً عليه السلام لذلك المقام من قبل الله تعالى مشيراً الى أن ذلك العمل يساوي إكمال الدين وإتمام النعمة ، وان تركه يساوي ترك الرسالة . قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ ﴾ ^(١) ، فَإِنَّ الْأَمْرَ الَّذِي إِذَا لَمْ يَفْعَلْ يَرْجِعْ إِلَى تَرْكِ الرِّسَالَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا الْإِمَامَةُ كَمَا عَرَفْتَ مِنْ قَبْلِ وَفَصَلَ فِي الْمَفْصَلَاتِ ، وَبَلِّغِ الرُّسُولَ ﷺ فِي غَدِيرِ خُمٍ عَلَى مَا تَعْرِفُ مِنْ حَدِيثِهِ وَهُوَ مِنْ أَعْرَفٍ وَأَشْهَرِ الْأَحَادِيثِ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ ^(٢) ، وَالَّذِي أَلْفَتْ حَوْلَهُ الْكُتُبُ الْكَثِيرَةُ ؛ أَشْهَرُهَا بَيْنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مَوْسُوعَةُ الْغَدِيرِ لِلْمَرْحُومِ الْعَلَمَةِ الْأُمِينِيِّ (رضوان الله عليه) مضافاً الى حديث الاطعام ^(٣) وحديث الطير ^(٤) وحديث المنزلة ^(٥) وحديث الحقوق ^(٦) ... الخ ، فراجع

(١) المائدة [٥] الآية ٦٧ .

(٢) قال رسول الله ﷺ : «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَضِلِّي مَوْلَاهُ اللَّهُمَّ وَالِي مِنْ وَالَاهِ وَعَادِي مِنْ عَادَاهِ» . انظر تاريخ دمشق: ج ٢ ص ١٠٠١ طريق حديث الغدير .

(٣) انظر الى الروايات الواردة في الآية ٨ من سورة الانسان [٧٦] «وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مَشْكِيئاً وَبَشِيئاً وَأَسِيراً...» . (راجع الغدير ج ٣ ص ١٠٧ الى ١١١)

(٤) دَعَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ قَدَّمَ إِلَيْهِ أَنْسَ الطَّائِرِ : اللَّهُمَّ ادْخُلْ إِلَيَّ أَحَبَّ خَلْقِكَ إِلَيْكَ يَا أَكْلَ مَعِيَ مِنْ هَذَا الطَّائِرِ . فَدْخَلَ عَلَى ﷺ . (الغدير ج ١ ص ٢١٣)

(٥) قال رسول الله ﷺ لعلي عليه السلام : أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى ؟ ! .

المفصلات لاسيما «غاية المرام» للمرحوم البحراني (رضوان الله عليه) ، والأحصر الأمتن الأدق «المراجعات» للمرحوم (شرف الدين) ، وكأنك لا تجد مثله في الكتب الراجعة إلى هذا البحث ، وهكذا بعد علي عليه السلام الأئمة الأحد عشر ابناؤه وأبناء رسول الله صلى الله عليه وآله ، فقد ذكر رسول الله صلى الله عليه وآله أسماءهم وعينهم لذلك المقام على ما تجد في الأحاديث الكثيرة المنقولة عن الفريقين^(٧) زائداً على تعيين كل منهم الامام بعده خليفة رسول الله وضامناً لحقوق الأمة وحافظاً لها .

الأئمة عليهم السلام :

فالأئمة الاثنا عشر (عليهم الصلاة والسلام) هم الأولياء بعد الله ورسوله ولا بد من اطاعتهم ، ولهم التصرف في مطلق الشؤون التي كان يتصرف فيها الرسول بامامته ، وهم (عليهم الصلاة والسلام) مصاديق أولي الأمر في قوله تعالى : ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾^(٨) ، كما فصل في محله لا كل من تصدى

→ (الفدير: ج ٣ ص ١٩٩).

٦) قالت أم سلمة: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: علي مع الحق والعق مع علي ولو يفرقا حتى يردا علي الحوض يوم القيامة .

٧) وهذه الروايات كثيرة جداً جمعها محمد بن الحسن الحر العاملي عليه السلام في كتابه (اثبات الهداة ج ١ ص ٤٣٣ إلى ص ٧٣٤) منها هذه الرواية ، نقله في ص ٥٠٠ :

سمعت جابر بن عبد الله الأنصاري يقول: لما أنزل الله على نبيه صلى الله عليه وآله «يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم» فقلت: يا رسول الله! عرفنا الله ورسوله فمن «أولوا الأمر» الذين قرّن الله طاعتهم بطاعتك؟ قال: هم خلفائي يا جابر، أئمة المسلمين بعدي، أولهم علي بن أبي طالب، ثم الحسن ثم الحسين، ثم علي بن الحسين، ثم محمد بن علي المعروف في التوراة بالباقر - وستدركه يا جابر، فإذا أدركته فاقرأه مني السلام -، ثم الصادق جعفر بن محمد، ثم موسى بن جعفر، ثم علي بن موسى، ثم محمد بن علي، ثم علي بن محمد، ثم الحسن بن علي، ثم سبيي وكنتي حجة الله على أرضه وبقية في عبادته ابن الحسن بن علي، ذاك الذي يفتح الله - تعالى ذكره - علي يديه مشارق الأرض ومغاربها، ذاك الذي يغيب عن شيعته وأوليائه [له] غيبة لا يثبت فيها على القول بامامته إلا من امتحن الله قلبه للايمان . قال: فقال جابر: يا رسول الله! فهل ينتفع الشيعة به في غيبته؟ فقال: أي والذي بعثني بالنبوة إني لم ليتفنون به ويستضيئون بنور ولايته كانتفاع الناس بالشمس وإن جلله السحاب ... الحديث .

٨) النساء [٤] الآية ٥٩ .

للأمر اغتصاباً مع كون أكثرهم من الفساق والفجار الظالمين على الناس ، وقال تعالى :
« لا ينال عهدي الظالمين »^(١) ، وعهد الله ليس إلا الامامة والولاية والتصرف^(٢) .

إشارة ودقة :

إذا عرفت أنّ مسألة الولاية والامامة لا تقبل الختام كما تقبلها مسألة الرسالة ولا يمكن انقطاع ذلك وخلو الأرض عن الحجة مادام الانسان يعيش على وجه البسيطة بصورة اجتماعية ، فلا بد لنا - قبل الورود الى حالة النيابة والوكالة ومسألة الغيبة - ان نُشير الى مرحلة في الامامة أدقّ من الزعامة الاجتماعية وادارة المجتمع في مختلف شؤون حياة الانسان على ما هو الأصلح له في مجموع نظام الخلقة ، وهي أنّ العالم كما ترى بأجمعه ذا حركة وتحوّل في جميع جوانبه ونواحيه من الجواهر والاعراض في ظواهرها وبواطنها وفعاليتها ؛ والأنواع الموجودة المتحركات غير مستثناة ومحكومة بذلك القانون الحاكم على أي شيء متعلق بإرادة الله تعالى الشاملة المحيطة ، وكذلك نوع الأنواع الانسان وهو أفضل موجود في العالم ، وتحقق كل نوع بالافراد الخارجية الطبيعية موجود بوجود أفرادها ، وإذا أمكن وجود أعلى الأفراد وأكمله تجلياً لوجود النوع لا يوجد الأخس على ما أشرنا اليه سابقاً من قانون امكان الاشرف وامتناع تحصيل غيره مع امكانه لامتناع البخل في المبدئي الفياض بالذات .

فإذا كان الانسان بنوعه موجوداً فلا بد وان يكون أشرف الأفراد وأعلى وأفضل انسان يمكن ان يوجد ، موجوداً ومتحققاً ، والأشرف الأفضل الأعلى على الإطلاق

(١) البقرة [٢] الآية ١٢٤ .

(٢) ومن العجب أنّ رئيس السواك وكذا رئيس السجن في كرمانشاه كانا - حين مكالمتهما إيلي بصورة رسمية وغير رسمية - يعتقدان بأنّ الحاكم الجائر وحاكم الزمان مع جوره الكثير من مصاديق أولى الأمر ، وقد صرّح الأوّل بأنه شيوعي : (حبّ الشيء يعني ويصم ويوجب الزلل والانحراف عن الحق) أعاذنا الله منه .

لا يمكن أن يكون إلا واحداً وهو النبي ، وذلك الواحد الموجود الذي لا أشرف منه في نوعه وهو أظهر مجالي فصول النوع لاسيما فصله الأخير الذي به قوام نوعيته هو الذي يتحرك اليه سائر الأفراد ويتكامل نحوه حتى يتصل به ويصير من أعلى مصاديق النوع أو أقرب اليه فذلك الفرد الذي تجلّى في النوع بأعلى حدّ الامكان هو المقدّم والامام وسائر الأفراد هم المتأخرون المأمومون المقتدون به في كمالاته وواجدياته ، وهذا نظام في جميع أنحاء الخلقة سارٍ عام .

نوع الأنواع :

وحيث أنّ الانسان أشرف الأنواع وأجمعها بالنسبة الى الكمالات التي يمكن أن تحصل في ذلك العالم ، ولذلك سمّي بنوع الأنواع فهو أجلى مجالي أنوار الخلقة وأظهر مظاهر الربوبية بل الالهية ؛ ومن ذلك كان خليفة الله في أرضه ، وبه تنجلي تمام كمالاته وكمال أوصافه وحسن خلقته ، والنوع لا بد وأن يكون موجوداً بأشرف أفراد الانسان الممكن الوجود وذلك الفرد الأشرف الموجود هو أجلى مظاهر خلافة الله تعالى وهو المقدم الواقع في الامام وسائر أفراد النوع متأخر عنه يتبعونه حتى يتكاملوا ويتصلوا به .

الأرض لا تخلو من امام :

وعليه فما دام نوع الانسان موجوداً في العالم وهو خليفته الذي جعله في الأرض ، فلا بد وأن يكون ذلك الفرد الذي لا يمكن أن يوجد أفضل منه في نوعه موجوداً ، وذلك الفرد هو الامام وهو لا يكون ولا يمكن أن يكون إلا واحداً في كل زمان وهو أفضل الناس وأشرفهم على الاطلاق .

وهذا الفرد الأفضل والأشرف الواجد لتمام كمالات النوع على الاطلاق هو

الامام على الاطلاق . وكان المصدّق الحقيقي له في الخارج هو الرسول ﷺ أو نائبه وخليفته من بعده ممن لا طريق الى عرفانه بهذا الوجه إلاّ عن طريق أكمل الأفراد الرسول ﷺ أو الامام .

والامامة بهذا المعنى الأشمل هو الذي يستغرف من ناحية الولاية التكوينية والوساطة في فيض الوجود والخلافة في جميع صفات الله تعالى التي لايناسب المقام بسط الكلام فيها ، ومن ناحية الزعامة والرئاسة الاعتبارية التي تنالها يد الجعل وتحقق بالنصب على مراتبه توسعة وتقييداً وتنتفي بالخلع . ومن المعلوم أنّ الأحقّ بتلك الزعامة هو الواجد للولاية العامة ، وله التصرف في مطلق الشؤون ، فتأمل في ذلك جيداً ولا تلقها إلاّ عند من هو جدير بها .

الغيبة والغيابة :

نرجع الى البحث ومعرفة المصاديق ، وقد انتهت نصب رسول الله ﷺ وتعيينه وكذا نصب كل امام من بعده الى الامام الثاني عشر (عجل الله تعالى فرجه) وذكر في حقه أنّه الذي له الغيبة الإلهية حسب مصلحة خاصة . وعند ظهوره يملأ الأرض قسطاً وعدلاً بعدما ملئت ظلماً وجوراً . ومن العجب أنّ مسألة الغيبة وخصوصيات الامام الثاني عشر عليه السلام مذكورة على لسان رسول الله ﷺ وكل من الأئمة عليهم السلام عندما انتهت كلامهم في الامامة الى ذلك المقام والأمر على حدّ في كلماتهم من القطعية كالآيات الشريفة الراجعة الى عمر نوح^(١) ، ونوم أصحاب الكهف^(٢) ، وما جاء في قوله تعالى : ﴿ فانظر الى طعامك وشرابك لم يتسنه ﴾^(٣) وأمثاله من الآيات الإلهية . واذا كانت المسألة من الآيات بقدرته الخالقة الشاملة

١ «ولقد أرسلنا نوحاً الى قومه فلبث معهم الف سنة إلاّ خمسين عاماً» (النكبات [٢٩] الآية ١٤) .

٢ انظر سورة الكهف من الآية ١٣ الى الآية ٢٢ .

٣ البقرة [٢] الآية ٢٥٩ .

الحاكمة على الطبيعة لا من مجاريها الخاصة فلا كلام فيها بعد تصريح الرسول والأئمة (عليه وعليهم الصلاة والسلام) كما ترى في كتب الفريقين والمؤلفات الخاصة بالمسألة فهي كثيرة تجد البحث مضبوطاً في: «منتخب الأثر» للعالم الفاضل المعاصر صاحب التأليفات القيمة الشيخ الأجل لطف الله الصافي (أيده الله تعالى وجزاه عن الاسلام خير الجزاء).

ما هو سر الاستقار؟

ولعلّ الانسان اذا ابتعد - بنوعه - عن الحق والفضيلة واستدرج الى الباطل والبهيمية فشاع بينهم التكالب والتغالب حتى انتهى ذلك الى قتل الأفاضل وإعدام الأخبار حتى قتل الامام الهادي عليه السلام، وانحصر المثل الأعلى في النوع الذي عرفته أنه أجلى المصاديق وأظهر المظاهر في فرد خاص معين، وتحول الأمر بسوء اختيار بني الانسان الى وضع ينتهي بقتله قتل تمام الفضيلة والإنسانية الموجب بفقد النوع بمعناه الحقيقي وهو خليفة الله على أرضه، فلا بد بحكم النظام الأكمل الأشرف بإرادة الله تعالى أن يقع هذا الفرد الحجة والامام موقعاً لن تناله أيدي الظلمة المنحطين ولا يراه الناس، حفظاً للحق وصوناً للنظام التكويني والتشريعي الأشرف مهما طالّت مدة استتاره حتى ينفضي ذلك الحادث الفاضل في طول عيش النوع الانساني، وان مئات السنين بل ألوف السنين بالنسبة الى حياة نوع الانسان وطول تكامله وابتلائه بالحوادث الخافضة والرافعة ليست بكثير.

فغيبه الامام عليه السلام في فترة من الزمان لطف من الله تعالى على نوع الانسان لصونه عن السقوط والانعدام. وليس معنى الغيبة انقطاعه عن العالم وعن النوع وعن الامة بل هو على اتصال بهم ومع ذلك ومع تأثيره فيما كان عليه الأثر فيه، لا تراه في الانظار لحجاب جعله الله تعالى بينه وبين الناس لمصلحة لعلها ما عرفت كما ذكر في روايات الباب أنّ مثله عليه السلام في زمن الغيبة كالشمس سترتها السحاب والغيوم فأنها

لأثرى مع تأثيرها في العالم على وجهها السابق^(١) . وعند اقتضاء الشروط ورفع الموانع تنجلي ، ولعلّ الانسان اذ تعجب عن التكالب وكسل عن التغالب وعرف انه لم يخلق للبهيمية واستخدام قواه واستعداداته العجيبة في طريق التخریب والهلاك بإيجاد الحروب العالمية والسباق التسليحي المبيد لنوع الانسان عن سطح الأرض حيث انه حيران لا يجد طريق الخلاص : ينتظر الفرج من الله تعالى ، فاذا تحققت الشروط والمقتضيات يظهر الامام الغائب ﷺ بإرادة الله تعالى فينفي الفتنة عن الأرض ويملاها قسطاً وعدلاً بأمر الله تعالى وبأيدي المؤمنين^(٢) وعند ذلك ينجز الله تعالى وعده ﴿ وتريد أن نمنّ على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين ﴾^(٣) بظهوره ﷺ ، اللهم اجعلنا من أعوانه وأنصاره وممن يتمنّع بعدله وقسطه في الأرض انشاء الله .

معنى الانتظار على الاجمال :

واذ انتهت بنا الكلام الى هنا ، لا بأس بأن نشير الى معنى الانتظار في الجملة قبل بيان مسألة النيابة ونحو دوام الامامة وبقاء الأمر زمن الغيبة .

إنّ الانسان كما تعلم - وكما أشرنا اليه في أوائل البحث ، في الجملة - متأثر بما يحيطه وان كان مؤثراً فيه أيضاً . فما يراه ويسمعه من خير أو شرّ يتفاعل معه ، وكذا مسألة ماورثه الانسان من آبائه وأجداده ومسألة مساعدة القضاء والأنظمة الكلية في العالم وقدر الأنظمة الجارية الجزئية في مرحلة التصادم في العالم وغير ذلك ممّا لا يقتضي المقام الكلام عنه ، فكل ذلك مؤثر في تلك الصباغة والانصبغ سرعة

(١) قال المهدي (عج) : وإنا وجه الانتفاع بي في غيبي فكالاتفاع بالشمس اذا غيّبها عن الابصار السحاب واني لأمان لأهل الأرض كما أنّ النجوم أمان لأهل السماء . (البحار : ج ٥٢ ص ٩٢)

(٢) قال رسول الله ﷺ : لا تقوم الساعة حتى تمتلئ الأرض ظلماً وعدواناً ثم يخرج رجل من عترتي فيملؤها قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وعدواناً . (كنز العمال : ج ٣٨٦٩١)

(٣) القصص [٢٨] الآية ٥ .

وبطأً. فان الانسان يتكامل نحو الخير والحق بأسرع من تكامله نحو الشرّ والباطل وحتى في الباطل يتحرّك بعنوان الحقّ ويتخيّل الخير.

فالانسان اذا وقع في مفترق طريق الشرّ والظلم والباطل ، فان كان بحسب نفسه وطبعه غير آبه بما يصدر منه خيراً كان أو شرّاً ، ظلماً كان أو عدلاً من غير اهتمام ومبالاة ، فسوف يتأثر بذلك وينحل ما بقي في وجوده من كراهة الشرّ وردّ الظلم تدريجياً وينتهي الى حال لا يجد في نفسه داعياً لدفع الظلم أو ردّه ، بل قد يساعد الباطل ولو من حيث لا يعلم .

واما اذا عمل بما فطره الله تعالى عليه من درك حسن العدل وقبح الظلم ومن الالتذاذ بالخير والعمل به والاشمئزاز من الشر والابتلاء به ، فيتأثر من ذلك العمل ويساق الى حدّ تنصبغ به نفسه ﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ صِبْغَةً ﴾^(١) فيعمل للخير وللحق والله تعالى ، ويردّ الشرّ والباطل وينفي الشرّك الظلم لله تعالى ، ويخرج عن حالة السوء ويلحق بعوامل الخير وجنود الحق في مجموع النظام ، وعندئذ اذا لم يقدر على اثبات الحق ونفي الباطل ولم يتمكن من اقامة العدل والمعروف ومحو الظلم والمنكر ، ولم يجد في نفسه شيئاً يؤيّده ويثبت على ذلك ينحل طبيعياً في المحيط ويتأثر به الى حدّ عرفت انه قد يصير من عوامل الظلم والباطل والمنكر وهو لا يعلم ، واما اذا وجد في نفسه ما يطمئن به من ﴿ العاقبة للمتقين ﴾^(٢) ، ﴿ فَاَمَّا الزُّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً ﴾^(٣) ، واما العدل والحق والخير فيمكث في الأرض ويحكم عليها بإرادة الله تعالى وسننه التي لا تبدل لها ، فيسلم ويبقى على سبيل الحق كما أشار اليه الامام علي عليه السلام في مراتب النهي عن المنكر والأمر بالمعروف من أنّ تلك المرتبة

(١) البقرة [٢] الآية ١٢٨ .

(٢) الأعراف [٧] الآية ١٢٨ .

(٣) الرعد [١٣] الآية ١٧ .

القلبيَّة لا تنتج إلا سلامته ، وإن مرتبة اللسان خيراً منها ، ولكن الأمر والنهي بحق من كان يعمل بالسيف^(١) .

إذا عرفت ذلك تتمكن من تصوّر تأثير الانتظار في حفظ الحق والعدل بمعنى أنّ المنتظر لقيام الحق وظهور العدل بيد الامام الغائب عليه السلام خليفة الله تعالى وبقيه الله ، لا يأس من روح الله أبداً ولا يستسلم للظلم ولا للباطل ولا يقبل ما يقتضيه محيطه المنحرف بل يعمل للحق والعدل والخير بكل قدرته وامكانه حسب وظائفه الشرعيّة والعقليّة ، وإذا انتهت الشروط الى حدّ لم يتمكن من شيء أصلاً فقلبه مطمئن بالايمان وقاطع بظهور العدل وغلبة الحق وزهوق الباطل وهو منتظر .

ومختصر الكلام : أنّ الانتظار من أقوى عوامل ابقاء العدل ومعاونة الحق واعداد الظلم وترك الباطل في أي جوّ كان وفي مختلف المجالات ، والمنتظر هو العامل لما ينتظره المساعد لرفع الموانع وتهيئة الشروط حتّى يتحقّق المطلوب ويظهر المنتظر عليه السلام دون الكال التارك الآيس من أي عمل بل المستسلم الراضي بالظلم والفساد تحيّلاً أنّ ذلك من مقدّمات الظهور ، ولا بد أن يقال له : عليك بتوسعة الفساد واشاعة الفحشاء بل ايقاع نفسك وأهلك في الظلم والباطل تسريعاً لتحقيق الظهور ، وهذا مما يرده العقل والشرع الصريح ، والمعتقّد بهذا في سفاهة وضلالة ، فأين وظائف كل فرد مسلم بل كل انسان عاقل الراجعة الى حماية الحق والعدل وإبطال الظلم وردّ الباطل مع ما يقع في مجموع النظام على اصول القضاء الحاكمة الكلّيّة التي اشارت اليه بعض روايات الباب ، فالانتظار اذن من عوامل ظهور العدل

(١) أنّها المؤمنون ، انه من رأى عدواناً يعمل به ومنكراً يدعى اليه فأنكره بقلبه فقد سلم وبرئ ، ومن أنكره بلسانه فقد أجر وهو أفضل من صاحبه ومن أنكره بالسيف لتكون كلمة الله هي العليا وكلمة الظالمين هي السفلى فذلك الذي أصاب سبيل الهدى وقام على الطريق ونوّر في قلبه اليقين . (نهج البلاغة: كلام ٣٦٥ وفي معناه مفصلاً ٣٦٦) و (٣٦٧) فراجع .

وبقاء الحق ، لا من أسباب توسعة الظلم وحكومة الباطل وتبديل الانسان الى موجود مهمل يعمل به المحيط حيث شاءه العمال الظلمة وأيادي الباطل .

النيابة مرحلة من الامامة :

ثم انك بعدما عرفت من ضرورة مسألة الامامة بالمعنى الأعم الشامل للولاية والزعامة والتصرف في شؤون الامة والمجتمع في جهة حفظ حقوقهم وتأمين مصالحهم ، وعرفت ان ذلك لا يقبل الختام ويمتنع أن ينقطع حتى بعد ختم الرسالة ، وان الامامة استمرارية الرسالة في مرحلة العمل والاستنتاج بحيث لا تنفد الرسالة الفائدة المطلوبة المرجوة منها بلا امامة ، حتى لو انتهى الأمر بحسب الواقع وفي نهاية المطاف الى ان يستتر الامام ويغيب عن الأنظار .

والسؤال هنا : هل تنقطع الزعامة والولاية على الأمة مع بقاء الامامة والولاية العامة في مجموع النظام ؟ وهل تترك الامة على حالها الى زمن الحضور فتعمل ما تشاء ، وليس لأحد في حال الغيبة حق الولاية والتدخل في امور المجتمع الاسلامي وبلاد المسلمين ، بل على كل من يعرف الأحكام الشرعية الألهمية ان يرشد الناس ويهديهم الطريق من غير دخالة في مرحلة الاجراء والعمل ؟

هناك قولان نستعرضهما حتى نعرف الحق من خلالهما .

الأمة بلا امام :

(القول الأول) : ان الأمر كذلك ، وان الأصل الأولي على مائت بالبرهان : أن لا ولاية لأحد إلا ما خرج بالدليل ؛ ولاية الله تعالى والرسول المنتصب من قبلة تعالى والامام المنصوب من قبلهما ، وبعد الغيبة لم تثبت ولاية أحد على الامة ، والعلماء

العارفون بأحكام الاسلام ليس عليهم إلا اظهار العلم وبيان الحق من غير دخالة في اجراء تلك الأحكام ، والناس بالخيار إن شاءوا عملوا فيشيهم الله تعالى ، وإن شاءوا تركوا فيعاقبهم الله تعالى في الآخرة ، والذي عليه الأكثر : أنَّ هناك اموراً تعلم أن الشارع لا يرضى بتركها ، ويطلب تحقُّقها من غير نظر إلى شخص العامل المباشر كتصدي الأوقاف وتولِّي أمور الغُيِّب والقُصْر ودفن الموتى وأمثالها ممَّا تسمَّى بالأُمور الحسبيَّة أي الكفائية ، فالعلماء العرفاء بالأحكام أحقَّ وأولى بالتصرف وإن لم يتمكنوا فعدول المؤمنين ، وإلا فالفساق والظلمة منهم بل مع عدم التمكن لا بأس بتصدي الكُفَّار من أهل الكتاب وغيرهم ، فإن المطلوب عدم ترك العمل ولا دخل للعامل ، وحتى إن العالم إذا تصدَّى لشيء من الأمور الماليَّة من الخمس والزكاة والصدقات ، لا بدَّ وإن يستجيز صاحب المال للتصرّف ، فإن له أن يصرفه بنفسه في مصارفه مثل العالم من غير فرق بينهما ، والأكثر أن العالم أعرف بالمصارف وعليه أن يعلم صاحب المال ويرشده إليها ، فإن أعطى صاحب المال الخمس - مثلاً - إلى العالم لا بدَّ أن يجيزه فإن الاعطاء لعله لتوهمه أنه لا يجوز له التصرف بنفسه .

وانت تعلم ان ظاهر هذا الكلام نظري واضح مع اعتراف القائل بلزوم التصدي وضرورة المتصدي .

وكيف لا يرضى الشارع بترك امور مع عدم النظر الى المجري ولو بنحو تعدّد المطلوب ؟ لاسيما بعد ملاحظة تناسب الحكم والموضوع ، وإن الذي لا يرضى الشارع بتركه من الاحكام والحسيات مما تتوقّف على العلم والعرفان ؟ مع ان ذلك ينتهي الى تعطيل حدود الله تعالى وشرائعه بل أحكامه التكليفيَّة العباديَّة بتسلط الفسقة والظلمة بل الفجرة الكفرة وانحاء الدين ؟ مع ضرورة العقل قائمة على لزوم الزعيم الحاكم المتصدي لحفظ مصالح الامة وجلبها ودفع المفاسد ورفعها كما هو كذلك في كل مجتمع ، ومع الدليل القاطع من العقل والنقل على النيابة والولاية

لنائب في كل ما كان للمنوب عنه التصرف فيه من الحوادث والمسائل الراجعة الى الامة كما سنشير اليه اجمالاً انشاء الله تعالى .

امام الامة :

(القول الثاني): انه كما عرفت أن مجتمع الانسان ونوعه بلا رسالة كالفرد بلا عقل ، ناقص في الخلقة . فكما ان الرسالة بلا امامة نقص في النظام ، ومجرد بيان الخير من الشر ونفس بيان المصالح والمفاسد لا يغني من الحق شيئاً ، وكما ان النوع يمتنع ان يكون موجوداً بلا فرد هو وصفاته وكمالاته أفضل وأشرف ما يمكن ان يكون ، ولذلك يمتنع خلوّ الأرض عن الحجة والخليفة ، فكذلك يمتنع بقاء الشرع والدين ومطلوبية الأحكام والحدود في زمن الغيبة بلا ولاية وزعامة ، ويمتنع وجود خير الامة بلا مقام الأمر والنهي ، ويمتنع الأمر والنهي بلا مقام المسؤول للأجر أو بدون حق التصرف في الشؤون التنفيذية ، فان ترك زمام الامة في زمن الغيبة، والاقتصار على الارشاد وبيان الأمور يساوق انقراض المجتمع الاسلامي وانعدام خير الامة ، والأكثر بقاء أفراد قلائل خلال المجتمعات المتشكّنة الذين يعيشون على آداب ورسوم متفاوتة وقوانين مختلفة شرقية أو غربية ، ظاهرها الهية ولكن واقعها مختلف من أنواع الأنظمة الشيوعية وغيرها . واولئك القلائل تبقى بعض أفعالهم العبادية فقط على سيرة الامة الاسلامية في الجملة وداخل المعابد والمساجد فقط من دون تأثير على مكانة المجتمع والامة ، فلان تجد في الواقع امة اسلامية كما أرادها الله تعالى بل أفراداً مسلمين متشتتين في الامم الباطلة .

وليس هذا هو المطلوب من قوله تعالى : ﴿ هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون ﴾^(١) ، وليس هذا هو المراد

من قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ قُلَّةً﴾^(١)، وليس هذا هو المقصود من الآيات الكثيرة الواردة في غرض البعثة وهدف الأنبياء ﷺ لاسيما الاسلام وبعثة النبي الخاتم ﷺ من اخراج الناس من الظلمات وادخالهم النور وهدايتهم الى سبيل الحق ﴿الله ولي الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات الى النور﴾^(٢).

وعندنا المسألة على حدّ من الوضوح بحيث ان الكلام فيها كالبحت في الضروريات، فان الاسلام أعزّ الأديان وأتمّها وأحقّها، ورسول الله ﷺ أرسِلَ الى كافة الناس، وشريعته غير محدودة بزمان أو مكان، ولا تنحصر بمسائل علمية أو اعتقادية أو عبادية فقط، بل موضوعها الانسان على الاطلاق وغرضها هدايته وايصاله الى ما هو المخلوق له في جميع شؤون حياته المادية والمعنوية. وترى في أحكامه القطعية والمسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والأدبية من المعاملات والحدود والقصاص والديات والجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والخمس والزكاة والانفال والصدقات والكفّارات والأوقاف وغيرها مما تنادي بالافتقار الى الولي المتصدّي الزعيم العامل في كل عصر وزمان وكل قطر ومكان، فلا وقع لتصور انقطاع الزعامة والتصدّي للأمور في زمن الاستتار والغبية، فكيف التصديق بهذا التصوّر مع حكم ضرورة العقل وعمل العقلاء القاضيين في كل زمان ومكان بلزوم وجود من يتصدّى للأمور على ضوابط خاصة.

وان لم تنفع بذلك كلّه وتعتقد في ذلك التعبد الجاف الساذج على حدّ المهيّات المخترعة الشرعية في العبادات وترى المسألة متوقّفة على الدراسة النظرية، فعليك بأوامر الأئمة ﷺ وأعمالهم والتوقيعات الصادرة عن الناحية

(١) البقرة [٢] الآية ١٩٣.

(٢) البقرة [٢] الآية ٢٥٧.

المقدّسة الناصبة للعلماء العارفين بالحلال والحرام ، الناظرين في الاحكام ، العدول ، التاركين للهوى ومنحهم الولاية والمرجعية للقضاء والحكم وان أحكامهم هي أحكام الله ، ولكل حادث وواقعة كان على الامة المراجعة فيها الى نفس الامام عليه السلام في زمن الظهور ممّا يرتبط بمقام الامة والامامة ؛ وعدم العلم بحكم من الأحكام ليس حادثة وبيانه للجاهل ليس مقام الامامة والمرجعية كما عرفت في معنى الرسالة والامامة كما فصل الكلام حول دلالة أوامرهم وكلماتهم وأعمالهم من جعل الولاة وعزلهم في المفصلات .

وعندنا انك بعد الالتفات والدقة في المسألة وفي ظرفها وشروطها تجدنا ضرورة، وان امتناع بقاء الامة بلا امام وزعيم ولو لمرحلة قليلة في نهاية البداهة وان النيابة هي الطريق الوحيد الى حفظ الامة ، وانه بعد انتهاء الدورة الخاصة بالنواب الأربعة (رضوان الله تعالى عليهم) ، انتهى الأمر الى نيابة عامة وان المرجع للأمر والمسائل الراجعة الى الامة والامامة لكل من كان فيه ماذكره الأئمة عليهم السلام من الشروط التي نظن ان اكثرها ارشادية عامة بعد معرفة أصل الجعل ، فالفقيه الجامع للشرائط العالم العارف بالزمان التارك للهوى^(١) هو الولي الحاكم المتصدي لشؤون المجتمع المسؤول عن حفظ الامة الاسلامية وحقوقها وبقائها ورقبها وجلب منافعها والدفاع عنها وان لم يفعل ألجم بلجام من النار وابتلي بغضب الجبار أعادنا الله وإياكم منه .

وكيف في مقام العمل ؟

ولعلك تنوّه أن هذا كلام نظري يناسب الأبحاث الدراسية والفكرية ويرجع الى مراحل التفكير ولا يرتبط بالعمل بل ينتهي الى عدم الولاية للتعدد والكثرة في أكثر الأزمنة ، وهذا أكثر الى ما نراه في مرحلة العمل ، فتبقى الامة بلا زعيم وولي

(١) قال الصادق عليه السلام : فأما من كان من الفقهاء صائناً لنفسه ، حافظاً لدينه ، مخالفاً لهواه ، مطيعاً لأمر مولاه ، فللعلوم أن يقلدوه .
(الاحتجاج : ج ٢ ص ٢٦٣)

يتصدى لشؤونها ، لأنه كان يعمل في شيء على نظره المنتهي اليه وهو يعتقد ان ذلك حق مصيباً كان أو مخطئاً فينتهي الى الاختلاف وعدم امكان التسلط والادارة والاجراء والتنفيذ ، فتذهب ريحهم وتنداس كرامتهم وتبقى الامة محتارة متشبثة بكل وهم ، وهل هذا إلا الدمار والزوال والهلاك ، فأين دين الله الباقي الحاكم الأعلى الذي لايجلى عليه ؟

ولعلك تضيف الى ذلك بعض الفترات التاريخية والنماذج الخارجية التي تؤيد هذه الفكرة مما لاينكره أحد في سالف الزمان أو خالفه .

المسألة أدق :

ولكنك اذا امعنت النظر تجد النقص في مرحلة العمل ناشئاً من عوامل اخرى اجنبية استخدمتها أيادي أعداء الاسلام ولاسيما أعداء التشيع في مرحلتين ، فان أعداء الله وأعداء المسلمين من اليهود والنصارى منفردين أو متحدين في كل عصر وزمان لم يقصروا في عدواتهم ومكرهم وحيلهم من طرق عديدة ليس هنا محل البحث عنه ، فقد سلبوا القدرة عن موضعها وحولوا الأمر عن مداره حتى عن طريق التحريف في مفاهيم الاسلام ومثله العليا في مقام الامة والمجتمع .

والأفاذا كان القرآن الكريم هو المرجع الأول ﴿ كتاب احكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير ﴾ ^(١) وهو أس الأسس والفرقان بين الحق والباطل بحسب الحكم والقانون ثم من بعده عترة الرسول ﷺ عدل القرآن وهم المرجع الثاني في الخصوصيات المفترقة الى التفسير والتشريع ، وقد أمر الرسول ﷺ بلزوم اطاعتها والتبعية لهما في حديث الثقلين ^(٢) وأمر الله تعالى بإطاعة الرسول ﷺ ،

(١) هود [١١] الآية ١ .

(٢) قال رسول الله ﷺ : اني تارك فيكم الثقلين ما ان تمسكتم بهما لن تضلوا ، كتاب الله وعترتي أهل بيتي ،

والعترة بدورها جعلت الفقيه العارف العالم العادل نائباً في زمن الغيبة ، فيصير الأعلم الأعرف الأعدل الذي لا يكون إلاً واحداً هو الولي الأول والزعيم الأقدم والآخرون -لفقاهتهم وعدلهم وعرفانهم - يعملون على الأصول الأولية والقوانين الكلية ، وعند اختلاف النظر في غير الفتاوى من الأمور الحكومية يتصدى الأول ويحكم وليس لغيره النقض والرد ، فان الإفتاء غير الحكم .

الافتاء مقام والزعامة مقام آخر :

وللتوضيح في المقام لابد أن نوجه نظرنا إلى مسألة الرسالة والامامة ، وكما عرفت فان الرسول ليس عليه إلاً البلاغ وبيان أحكام الله تعالى من ان هذا حلال وذاك حرام ، وعلى الامام التصدي والتصرف في الأمور مطلقاً ومنها اجراء الحدود والعقوبات على تارك الأحكام الألهية العاصي لها ، والرسول الخاتم ﷺ كما عرفت كان رسولاً واماماً وبعد الأئمة عليهم السلام وهم ورثته في الامامة دون الرسالة المختومة ، فكان عليهم بيان ما جاء به الرسول وكذلك عليهم التصدي للأمر في التطبيق العملي لتلك الشريعة ، وبما ان العلماء نواب الأئمة عليهم السلام وورثة الأنبياء في ذلك فهم يبلغون أحكام الله تعالى وشرائع الرسول إلى الناس وفي ذلك المقام لابد لهم من العلم والمعرفة التامة بالأحكام من الأصول الأولية للكتاب والسنة والعقل والاجماع على ما فصل في محله ، وعندئذ بعد بذلهم تمام الجهد قد تختلف انظارهم في بعض الفروع العملية ، وكل يعتقد ويؤمن بوجه ما ، بمعنى أن ذلك آخر ما انتهى اليه فهمه واستنباطه بعد الجهد الكامل ، فعليه وعلى مقلديه الاتباع صادف الواقع أولاً ، لانحصار الطريق إلى معرفة حكم الله بهذا وللمصيب أجران وللمخطئ أجر واحد وليس في ذلك مشكلة للامة الاسلامية أصلاً قلّدوا واحداً أو أكثر .

نعم لهؤلاء النواب مقام آخر كما كان للمنوب عنه أي الامامة والزعامة والمرجعية لأُمور الأُمة والحوادث الواقعة وفي ذلك لابد من تمركز القوى وتعاون الأفراد على صيانة الاسلام وحراسه بيضته ، وهنا تتضرر الامة بالتشتت والاختلاف، بل عليها تقديم الأعلَم الأعلَم الأعرَف بشروط الزمان وحماية الآخرين الذين عملوا بما كان عليهم في حدّ القدرة على اختلاف شروط المجالات والاجواء وأنفقوا متحدين على حفظ الأصول وصيانة مهام الأمور وأركان المجتمع الاسلامي كما تشهد الحوادث الجارية .

ونختَم الفصل بالاشارة الى الحكومة والولاية الاسلامية بخطوطها الكلية .

تصوير للوالي والولاية في الاسلام :

يجب على وليّ الأمر حفظ مصالح الامة الاسلامية ودفع المضار والمفاسد عنها في دائرة حدود الله تعالى وشرائعه حسب الطرق العقلية والمجاري العادية، ومن المعلوم ان العمل بذلك الواجب العظيم الذي ينقسم في مقام الامتثال الى واجبات عديدة ليس في عهدة شخص الولي النائب عن الامام عليه السلام وهو بنفسه ولوحده لا طاقة له بذلك ، فلا بد من الاستعانة بالغير بأيّ وجه أمكن فيجب على غيره اعانتته بامثال أوامره والاتيان بما يطلب وان انتهت ذلك الى اعطاء الاجرة واستخدام الأفراد وتنظيم الأمور من خلال المؤسسات والأفراد .

ومن ذلك يجب بناء المؤسسات وتعيين الموظفين حسب الاستعداد والكفاية والايمان والعدالة ، فهناك - مثلاً - أمران لابد في كلّ منهما من مؤسسة وموظفين .

(الأمر الأول): الأمور المالية : تجتمع الأموال من طرق مختلفة في بيت المال

وفق قواعد شرعية وحدود أللهة - سواءً من حيث المصدر من الواجبات مثل الخمس والزكاة والكفّارات والخراجات أو النوافل من الصدقات والانفاقات والأوقاف ، أو الانفال من البحار والجبال والأجام والأودية أو غير ذلك من مصادر الأموال ، أو من ناحية المصرف في حفظ شؤون الأمة الاسلامية وبلادهم من الثقافات والصناعات والمعامل والمستشفيات والطرق والشوارع وصولاً إلى مؤسسات المياه والزراعة والكهرباء والصناعات وغيرها .

وعلى الاجمال فان تأمين كل ما يحتاج اليه المجتمع الاسلامي بما هو اسلامي في الماديات مما عرفت ، والمعنويات من المساجد والمعابد والمدارس الخاصة بالعلوم الدينية وكذا كل ما يتوقف عليه اقامة ذلك من الكتاب والمكتبة وتأمين معاش الطلاب والطالبات والاشراف في مراحلها العديدة التحصيلية والتحقيقية والتبليغية وغيرها .. كل ذلك من تلك الأموال باعانة المنظمات والعاملين الموظفين على أساس حدود الله تعالى وقوانينه الكلية وشرائعه الظاهرة^(١) .

وفي الجزئيات لابدّ من المشاورة مع أهل الاختصاص فقط من الفقهاء العدول العارفين بشروط الزمان ومصالح الامة ، ومع عدم التوافق قبول أقرب الطرق إلى الواقع حسب اطمئنان العقلاء وهو الأكثرية لا بمعنى أكثر من النصف ولو بواحد بل بحدّ يجلب الثقة والاطمئنان إلى الحق ، الأقرب للواقع ، لاسيما مع التوجّه إلى أدلتهم وحججهم في النظر بعد أخذ عن العدالة والمعرفة بجوانب الحادث المختلف فيه بنظر الاعتبار ، اضافة إلى مراعاة الأصل الأولي الشرعي . وعندئذ يظهر الافتقار إلى المشاورة في شطر من المسائل حول الحوادث وتصويب ما انتهت اليه الآراء على الاتفاق أو على وجه الاطمئنان العقلائي بأنّ الأقرب إلى الحق الأصلح

(١) ولا يمكن أن تجد طريقة أقوم وأصلح وأدقّ وأمنّ إلّا في الاسلام كارشادات مولانا علي عليه السلام وولاته مثل (مالك الأنسر ومحمد ابن الحنفية وغيرهما) فراجع نهج البلاغة تجد ما ذكرناه .

للأمة ، ومركز تجمعهم مجلس الشيوخ للشورى .

الشورى:

وفي هذه الصورة مصداق قوله تعالى : ﴿ وأمرهم شورى بينهم ﴾ ^(١) ، وأنت تعرف الفرق الفاحش بين مجلس الشورى وما هو المتعارف لدى الأمم المعاصرة على اختلاف اشكال الحكومات من ناحية الأفراد ومن ناحية القوانين والحدود والزمان والمكان ، فان أفراد المجلس الاسلامي المشاورين هم المنصوبون من قبل الله تعالى ببيان الأئمة عليهم السلام وهم الفقهاء العدول العارفون بحدود الله تعالى وأحكامه، والعارفون بشروط الزمان ، دون المنتخبين من قبل الناس على سبيل الأهواء ومدى النفوذ والسلطة غالباً كما تراه في مختلف أقطار العالم اليوم . هذا من جهة الأفراد ، وأما من ناحية المبحوث عنه فكما عرفت ان بعض المصاديق الخاصة في الحوادث الكلية المختلف فيه في انطباق (أي العناوين) من الحدود الشرعية والأحكام الالهية عليه ، وليس لأحدهم التبعية لرغبات المجتمع أو مقتضيات الزمان بمعناه المتداول بين الناس فيغيروا أحكام الله تعالى أو يتصرفوا فيها . فانَّ «حلال محمد حلال الى يوم القيامة ، وحرامه حرام الى يوم القيامة» ^(٢) بل عليهم تغيير المحيط والمسلمين على وفق ومقتضى حدود الله تعالى وأحكام الشرع دون العكس ، والقرآن الكريم وشريعة العترة الطاهرة عليهم السلام بين أيديهم أحكام القوانين وأمتن الأسس ، ففي دائرة تلك الأسس عليهم تشخيص الأصلح والأقرب الى الصلاح في مثل تلك الموارد

(١) الشورى [٤٢] الآية ٣٨ . وفي مثل تلك الموارد أمر رسول الله ﷺ بالشورى في قوله تعالى : «وشاورهم في الأمر فاذا عزم فتوكل على الله» (آل عمران [٣] الآية ١٥٩) وان لم يتفق لك الآراء مع انه كان يعرف الأصلح ايضاً كما فضلناه في محله .

(٢) الكافي : ج ١ ص ٥٨ ح ١٩ .

الخاصة والحادثة التي لم يكن حكمها مبيّناً حسب اختلاف الموضوع وانطباق العنوان .

المشاورون وحدودهم :

وأما من جهة الزمان والمكان فلا خصوصية فيهما بل عليهم الحضور في المؤتمر والمشاورة لحلّ المشكلات في أي زمان ومكان يقتضيه الحادث وإذا كانت الحوادث الواقعة متتالية تحتاج إلى جلسات متناوبة فعليهم تعيينها حسب المصالح العامة وحفظ الاصول الكلية والقواعد العامة دون التشريفات أو أي أمر زائد آخر .

ثم بعد تشخيص الصلاح وتعيين الطريق الصحيح يعلن إلى الامة ويبلغ لهم مثل تبليغ سائر الواجبات والمحرمات وغيرها من الأحكام الشرعية ، وعلى الأمة العمل به وجوباً واطاعة حكمهم فان الرادّ عليهم كالرادّ على الله ، والامة الاسلامية حسب كونها كذلك تعمل بها وتجري بينها الأحكام .

(الأمر الثاني) : الأمور التنفيذية : فانه قد يوجد في كل مجتمع الجاهل الفاسق أو الكافر الظالم ممن يقتربون الذنوب ويرتكبون المخالفات ويتجاوزون الحدود ، وهناك يظهر الافتقار إلى مقام مسؤول لاجراء الحدود وهو في الاسلام نفس ذلك المقام المسؤول لتشخيصها حال اختفاء الامام المعصوم (عج) أي الفقيه العادل العارف ، فهو بنفسه مسؤول عن اجراء الحدود مباشرة أو غير مباشرة ، فعليه القتل والقطع والجلد على القاتل والسارق والزاني ، إما بنفسه أو بأمره ، فليس لكل مسلم التصدي لذلك ولو ثبت لديه الذنب فان الحدود محدودة بأيدي الذين لهم مجاري الأمور الفقهاء العدول العارفين بالزمان .

وعندئذ يظهر الافتقار إلى مقام القضاء حتى يثبت الذنب فيحكم عليه أو

يدراً عنه العقوبة ، فان الحدود تدرأ بالشبهات . وكذلك لحل المشكلات وفصل الخصومات الواقعة بين أفراد الأمة في الأمور المختلفة ، والمسؤول لهذا المقام أيضاً هو الفقيه الذي عرفته ، وليس لغيره التصدي لذلك ، ولو بالعمل حسب الفتاوى في الأمور القضائية .

الحاكم:

والحاصل ان الحاكم في الاسلام الحافظ لحدود الله تعالى وأحكامه الشاملة لجميع شؤون الامة ومختلف حالاتها في المجالات المادية والمعنوية ، والمتصدي لاجرائها ، المشرف عليها وفاقاً وخلافاً ، والمجري للحدود على المتخلف ، والقاضي بينهم في موارد الخلاف ، مقام واحد هو الرسول ﷺ في حياته ، والامام المنصوب من قبله ، كل في زمانه ، والفقيه المنصوب من قبلهم في زمن الغيبة ، فهو المسؤول المباشر ، وعليه التصدي لذلك وجوباً وتأمين كل ما يحتاج اليه في اجراء واجبه وامثال تكليفه ، وعليه العمل بحكم الله تعالى في كل مرحلة .. من تأسيس المنظمات والأجهزة واستخدام العمال والموظفين وترتيب الديوان والكتاب وغير ذلك على أصول حدود الله تعالى ﴿ ومن يتعد حدود الله فاولئك هم الظالمون ﴾^(١).

هذا اجمال البحث والاشارة الى صورة الحكومة الاسلامية على الاختصار اما تفصيل كل مرحلة جذباً ودفعاً ثقافياً وعسكرياً للأمور الراجعة الى روابط الأمة بعضهم مع بعض أو مع سائر الأمم الاخرى المعبر عنها بالداخلية والخارجية في زمن الصلح والهدنة أو الخلاف والحرب وغير ذلك ، فتجد مبسوط الكلام حولها في الكتب الفقهية المفصلة .

وجوب التفقه:

ولنختم هذا الفصل بالإشارة إلى ما نقدر ان تستنتج من اجمال الكلام في الولاية والحكومة ، وهو وجوب التفقه والتعلم في الدين وأحكام الشرع على كل من أمكنه حتى سد ما به الكفاية في اداء ذلك الواجب ، أي (اقامة الحدود وإزالة الفتنة واعلاء كلمة الله ومحو كلمة الكفر) ولا أقل في كل مجتمع اسلامي من البلاد والقرى من وجود فقيه يرجع اليه ، وفي المراكز العلمية من فقهاء عدول عارفين بشروط الزمان ، فهم حصون البلاد الحفاظ لمصالح العباد المتعاونون المتعاضدون في حراسة ثغور الاسلام وحدود بلاد المسلمين والدفاع عنهم ، فانه ﴿لولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع ومساجد...﴾^(١) ، ﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض﴾^(٢) والدفاع كالجهاد مما يتوقف على نظام واصول ، ويحتاج إلى تصد واشراف من قبل الحاكم الفقيه العادل العارف بالزمان ، فكل من يتمكن من التفقه والتحصيل يجب ذلك عيناً حتى الكفاية ، قال تعالى : ﴿فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم﴾^(٣) .

ومن ذلك يظهر شدة الوجوب على المشتغلين في الحوزات العلمية على وجه لعله يحرم على كثير منهم التسامح والتعلل توهماً منهم بوجود من به الكفاية للارشاد والتبليغ ، ونعتذر من خروج الكلام عن مسيره ، والله هو المستعان واليه المشتكى .

هذا تمام الكلام في الأصول الكلية من المعارف الاسلامية النظرية والفكرية اجمالاً ، وهناك مسائل اخرى كثيرة في معارف الاسلام تقوى وجهتها العملية ، نشير

(١) الحج [٢٢] الآية ٤٠ .

(٢) البقرة [٢] الآية ٢٥١ .

(٣) التوبة [٩] الآية ١٢٢ .

الى بعض مهامها حسب ماوقفنا الله فيها ، ونرجو منه تعالى التوفيق انه خير موثق ومعين .

الاسلام عملي لا ذهني :

ثم بعد الفراغ عن أهم المسائل الاعتقادية من اصولها وتفصيلها - وتفصيل الفروع في المفصلات - لابد وأن نلفت النظر الى بعض مهام المسائل العملية كالعبادات والمعاملات بمعناها العام الشامل لجميع العقود والايقاعات - والسياسات الشاملة لجميع شؤون المجتمع والامة :

اما الأولى : فهي الأعمال التي تتوقف صحتها على قصد القرية ولا تتحقق بدونها وهي المخترعات الشرعية في مصالحها وملاكاتها المسماة بالعبادات المبحوث عنها في الكتب الفقهية بتفصيل في تركبها وشروطها وموانعها وخللها وزمانها ومكانها كالصوم والصلاة والحج وغيرها الضامنة لتنظيم مصالح الفرد والامة والمجتمع الاسلامي .

والثانية : وهي التي لا تتوقف على القرية وتصح بدونها وان كانت معها أكمل وأفضل من المعاملات المتداولة كالشراء والاجارة والمصالحة وغيرها ، والعقود والايقاعات من النكاح والطلاق وغيرها المبحوث عنها في الكتب الفقهية تفصيلاً .

ولكن أكثر الناس يتوهمون بأن انحصار الفقه والأحكام العملية لا بد وان يكون في هذين القسمين فقط ، والمسلم عندهم في المسائل الفكرية مما عرفت وفي المسائل العملية هذان القسمان فقط : (العبادات والمعاملات) ولا نعلم منشأ هذا التوهم الشائع لدى العموم من الناس - المؤثر مع الأسف في بعض الخواص أيضاً - من تركهم المباحث الراجعة الى القسم الثالث وهل هو أيادي الأعداء الخارجيين من

اليهود والنصارى بملاكات استعمارية وتوسعة السلطات الجائرة نهياً للأموال والثروات العامة وصدّاً عن تكامل الامة الاسلامية في مختلف شؤونها الاقتصادية والثقافية والصناعية حتى نعلو ولا يعلو عليها ؟ أم هو الجهل والضعف والتساهل والتسامح الداخلي حكام المسلمين .

لقد تركت الأمة القسم الثالث من المسائل العملية الاسلامية حتى انتهى امرها الى ما ترى وابتليت بأنواع من البلاء بمعاونة عملاء الاعداء : (اليهود والنصارى) ومعهم الجهلاء في بلاد الاسلام بدون علمهم أو مع العلم احياناً أعاذنا الله منه .

وكيف كان ، فان الاسلام دين عالمي ، وهو دين عمل وليس مجرد أفكار في الذهن تخصّ المعابد والصوامع . الاسلام شريعة لعامة البشر في جميع شؤون حياته في كل زمان ومكان ، وهو خاتم الأديان لا لبعضهم فحسب ، أو في زمان ومكان دون غيرهما ، ومثل ذلك لا يمكن ان تنحصر أحكامه في القسمين : (العبادات والمعاملات) فقط بل فيه الاجتماعيات والسياسيات ، وانك اذا دقت النظر تجد معظم الكتب الفقهية التي موضوعها أعمال العباد والمكلفين ، تبحث عن الأحكام والمسائل الحكومية السياسية الراجعة الى شؤون المجتمع أيضاً كأصل مسألة الولاية العامة والقضاء والحدود والديات والقصاص والجهاد والدفاع والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وغيرها من أبواب الخمس والزكاة والكفارات والصدقات والأوقاف والأنفال وكل ما يرجع الى الأموال العامة حسب المصدر والمصرف ، والعامل الوسيط ، وكيفية العمل فان ذلك كله في الحقيقة يرجع الى مسائل عملية لابد وان يكون معمولاً بها في المجتمع الاسلامي لا مكتوباً في الكتب أو محبوساً في المكتبات التشريفية والتزيينية ، والامة الاسلامية مالم تعمل بوظائفها الاجتماعية ومالم تشكل وتتحد وتعاون على تطبيق الأمور الاجرائية لا يمكن ان تستعيد كرامتها وسيادتها وشرفها ومجدها التليد ، بل لا يمكن ان تذوق طعم الحياة

الانسانية في ذلك الجو العالمي الخاص ، فكل مسلم لابد وان يحس في نفسه حباً للإسلام والمسلمين ويفضاً لأعداء الدين ويكون في حياته اليومية محباً ومعاوناً وأخاً لإخوانه المؤمنين ومبغضاً ومعادياً ومطارداً لأعداء الدين في دائرة حدود الله تعالى ، وكذلك الامة الاسلامية لابد أن تولي من له الولاية الالهية وحق التصرف والدخالة في شؤونها على حدود الله تعالى وتطرد الأعداء والمخالفين . فكيف يتولّى أعداء الدين وأعداء الله وأعداء المسلمين من اليهود والنصارى على حدود الله تعالى .

نطاق العمل :

والعمل يتوقف على الآلة أكثر ، فلا بد من تحصيله واعداده في مختلف الجهات من ناحية العالم المتخصص والعالم المتبحر في تكميل الآلات بل ابداعها حسب الاقتضاءات وسائر النواحي الصناعية والمالية وغيرها لابد من تهيئتها كلها واستخدامها والتمرين عليها وابداد الجوامع والكلليات لتعليم كل النواحي المختلفة الطبية والحياتية والصناعية وغيرها وكذا ايجاد المعامل الصانعة لأنواع المصالح والآلات اللازمة للحياة الاجتماعية حتى ينتهي الى تقوية الجيش والمعسكر الاسلامي وتسليحه بأنواع الأسلحة اللازمة متناسبة على حدّ التمكن من ضمان الأمن للامة من أي عدوّ في بلاد المسلمين أو غيرها ، قال تعالى : ﴿ وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ ﴾ ^(١) ، وشمل ذلك كل قوّة وكل معسكر .

وملخص الكلام : ان توفيق الامة الاسلامية ورقيتها وتعاليتها وبقائها حياتها ترتبط بعملها وفعلها في مختلف الجوانب ، فاذا اكتفت بالعبادات وغفلت عن ما عدا ذلك يستدرجها العدو الى الهبوط والسقوط الى موقع الذلّة والمهانة . فعليك أيها الأخ

المسلم العمل ، فالعمل ، فالعمل بحدود الله تعالى وأحكامه في أي زمان ومكان . عليك ان تعرف أحكام الله تعالى على سعة نطاقها والعمل بها ولا تحبس نفسك في شيء يسير ولا تنفع بأمر قصير واعل همّتك وارفع نظرك واعمل لاعتلاء الاسلام وكن مسلماً عملياً في كل الجوانب وصولاً الى التوكلي والتبري بالعمل الفردي والجماعي والدفاع عن الاسلام وبلاد المسلمين وبالععمل على الطرق العقلانية المتناسبة في دائرة حدود الله تعالى تحت زعامة الهية وولاية اسلامية ، وعليك بالطاعة والعمل بأوامر أولي الأمر الذين عرفتهم من قبل المنصوبين من الله تعالى ، وعليك باعانتهم حتى تتشكّل وتوجد تلك الزعامة ان لم تكن ، أي تنبسط أيديهم بمعاونة يدك العاملة ؛ والاسلام عقلاني عالمي .. خاتم الأديان وأكملها ، وعلی المسلمين ان يجسّدوا أنفسهم وفقاً لتعاليم القرآن الكريم وعدله العترة المطهّرة ، كما علی المسلمين العمل بالقرآن واطاعة العترة الطاهرة (الثقلين الذين تركهما لنا النبي الأعظم ﷺ) فإنّ القرآن أسس القوانين ورسم الخطوط الأصلية ، والعترة الطاهرة ﷺ بقولهم وعملهم هادون الى السعادة والسيادة ، فعليك بالعمل ثم العمل وبعده العمل - مادامت الحياة - بحدود الله تعالى وأحكامه حتى النصر واعادة سيادة المسلمين ، وعلی الله تعالى الاعانة والنصر والجزاء في الدنيا والآخرة .

وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين

((اللهم اجعلنا من العاملين المعاونين الناصرين لدينك والحامين لشريعتك

وكلمتك آمين يارب العالمين))

وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين

تم بعون الله تعالى في ١٥ ذي القعدة / ١٣٩٨ هـ . ق الموافق لـ ٢ / ٨ / ١٣٥٧

هرش . وأنا بالسجن في مدينة كرمانشاه وانتقلتُ إليه من قربه (مدينة شاه آباد غرب) الذي كنّا فيه مبعدين مع جمع من أساتذة الحوزة العلمية، كما تعرف حوادث هذا الزمن.

المحتويات

٥	المقدمة
٩	الفصل الأول: التوحيد
٩	المبدأ قبل الوحدة
١٠	الطريقة الحديثة
١٣	ذات المبدئ لاتعرف
١٤	ليست الوحدة هنا رياضية ولا هندسية
١٥	الوحدة في المقام
١٦	الصفات الذاتية عين المبدئ
١٧	الفصل الثاني: النبوة
١٧	«النبوة العامة»
١٧	امتاز الانسان بالاختيار
٢٠	سؤال وجواب
٢١	الخير في أحد السبل
٢١	الامانة الالهية
٢٢	ضرورة الهادي
٢٣	النبوة
٢٤	قوة العقل
٢٥	العصمة
٢٦	التمكّن من الاعجاز
٢٧	الفرق بين المعجزة وغيرها
٢٩	الثبات في العمل حتى نهاية المطاف
٢٩	كيف نسب الى الانبياء العصيان ؟

٣٢	«النبوة الخاصة»
٣٦	الامامة تتبع الرسالة
٣٩	الفصل الثالث: المعاد
٣٩	الكلام في المنتهى
٤٠	سؤال و جواب
٤١	طريق آخر
٤٢	الانسان يعود كما هو
٤٣	شبهة الأكل والمأكل
٤٥	الجواب عن الأول
٤٦	الجواب عن الثاني
٤٧	مسألة الكتاب
٤٨	الميزان يوم القيامة
٥٠	الحساب السريع
٥١	الصراط على النار
٥٣	الجنة والنار
٥٥	الفقران والرحمة والشفاعة
٥٦	الفصل الرابع: العدل
٥٨	العدالة غير المساواة
٥٨	العدالة في الخلق والتكوين
٥٩	هذا عين العدل
٦١	العدل في التشريع
٦٢	ما الدليل على عدالته
٦٣	لمن الغاية ؟
٦٤	العدل في الجزاء
٦٦	الدليل على المدعى

٦٧	 الفصل الخامس : الامامة
٦٧	 الامامة المطلقة
٦٧	 الولي هو الله تعالى
٦٨	 من هو الأحق بذلك الحق ؟
٧١	 الأئمة الاثنى عشر عليهم السلام
٧٢	 اشارة ودقة
٧٣	 الأرض لاتخلو من امام
٧٤	 الغيبة والامامة
٧٥	 ماهو سر الاستتار
٧٦	 معنى الانتظار على الاجمال
٧٩	 النيابة مرحلة من الامامة
٧٩	 الامة بلا امام
٨١	 امام الامة
٨٣	 وكيف في مقام العمل ؟
٨٤	 المسألة أدق
٨٥	 الافتاء مقام والزعامة مقام آخر
٨٦	 تصوير للولاية في الاسلام
٨٨	 الشورى والتعاون الفكري
٨٩	 المشاورون وحدودهم
٩٠	 الحاكم
٩١	 وجوب التفقه
٩٢	 الاسلام عملي لا ذهني
٩٤	 نطاق العمل
٩٦	 المحتويات